محمد مولاى الحسن

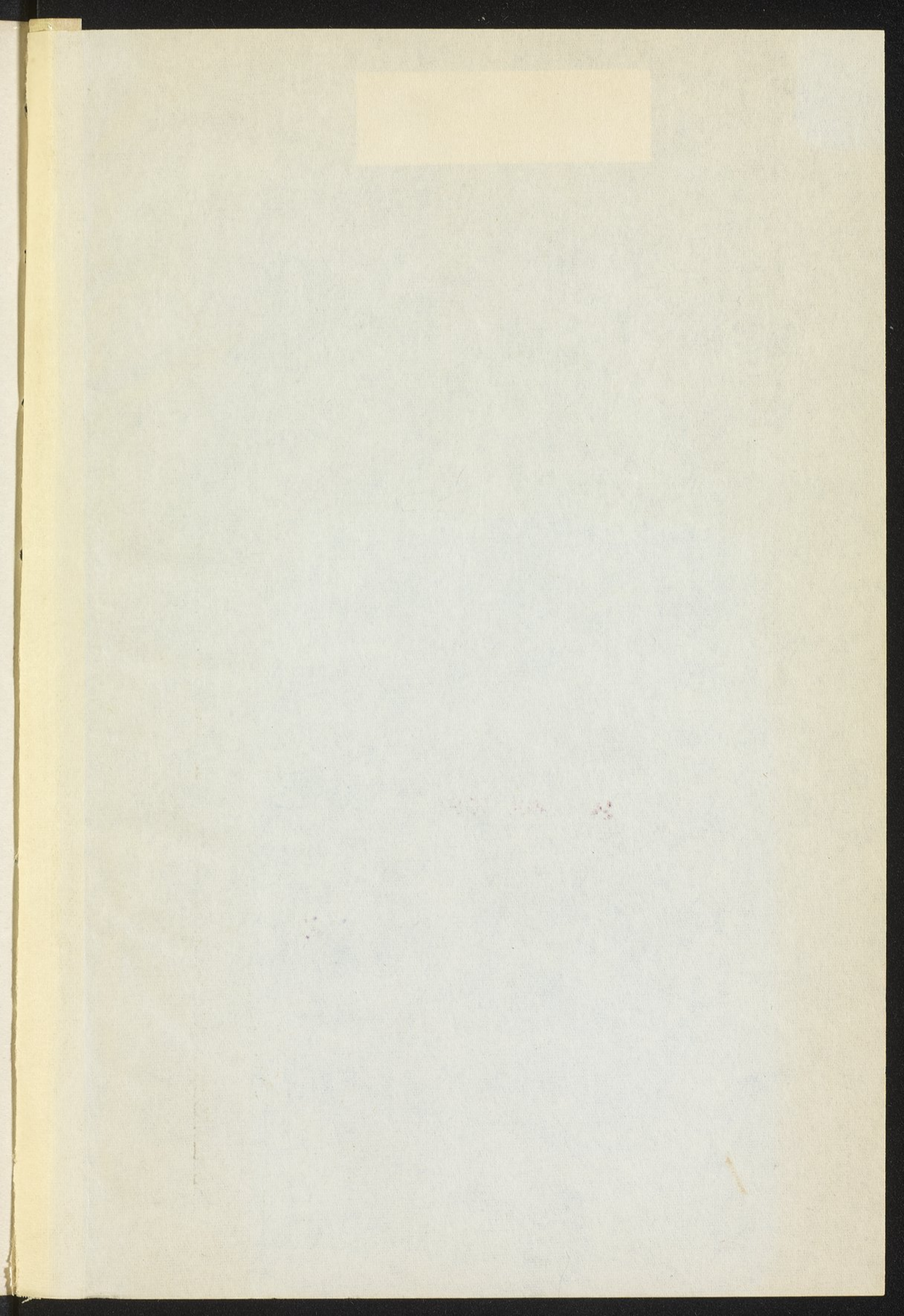
لُبابُ المحصّل في أصُولِ الدّين

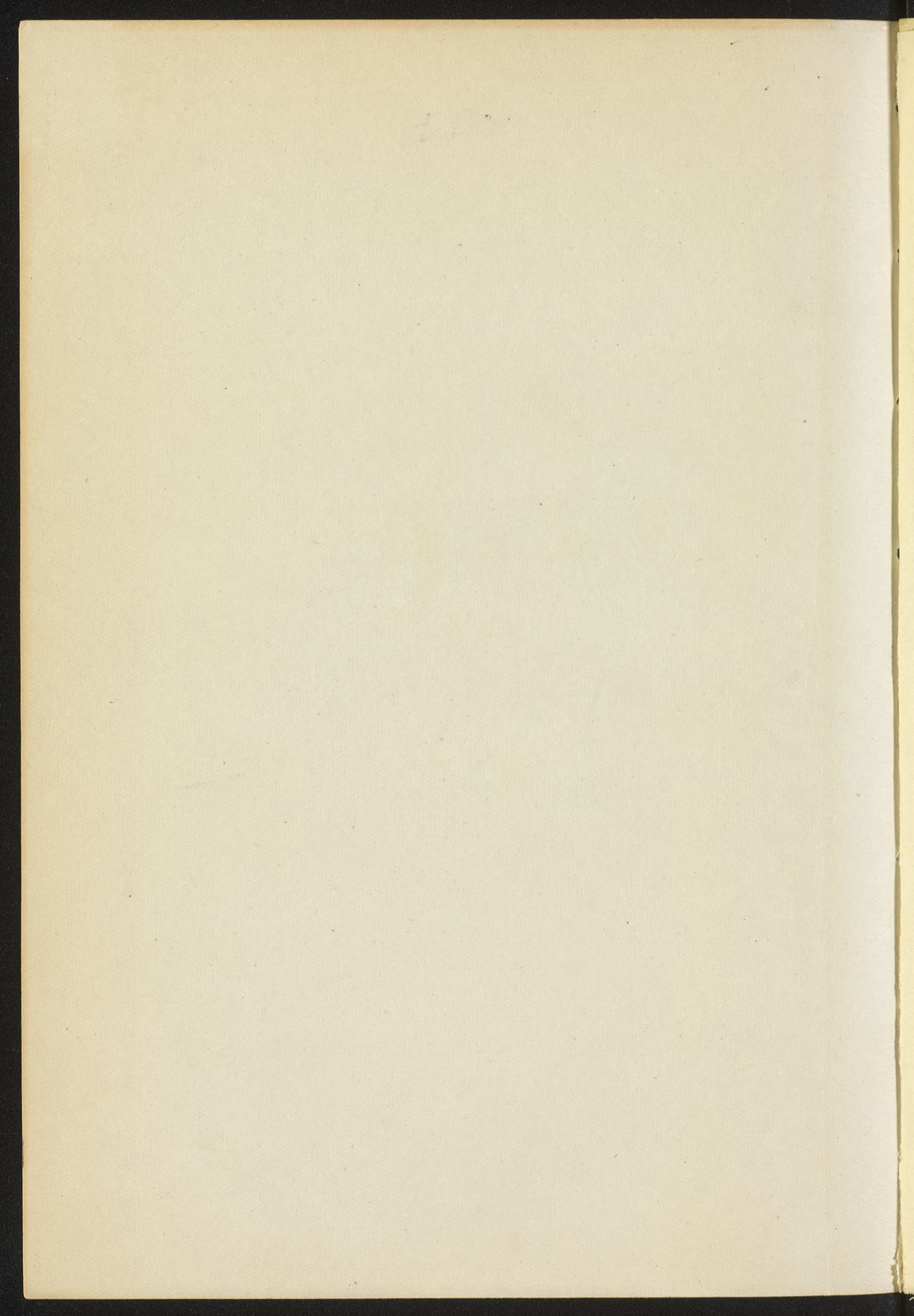
لابن خلدون الحضرمي

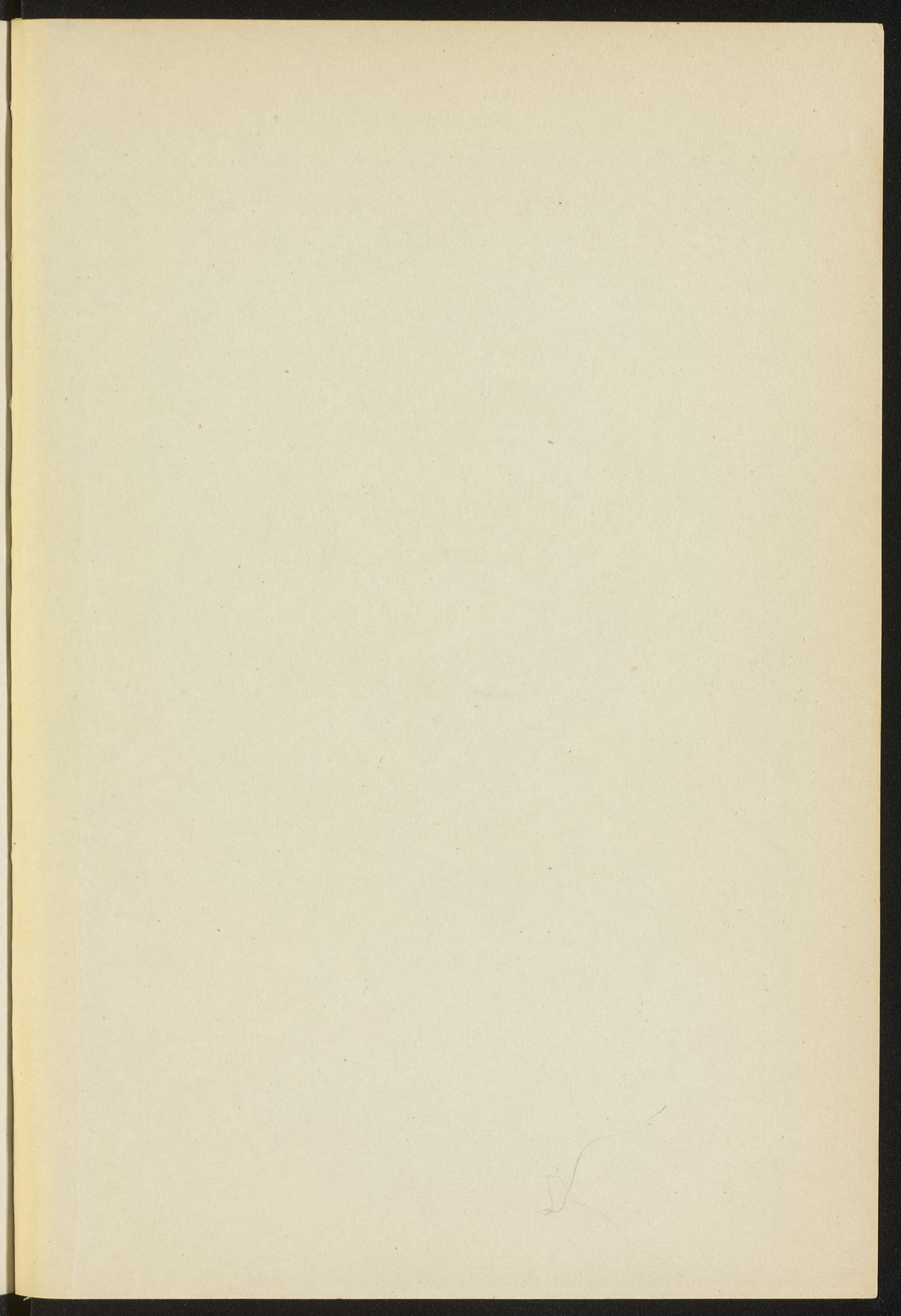
الجزء الاول - النص العربي

الاب لوسيانو روبيو









لباب المحصل
فى
اصول الدين

مطبعة كريماديس ✲ شارع محمد الطريس 17 ✲ تطوان - المغرب

معهد مولاي الحسن

لُبابُ المحصَّل في أُصولِ الدِّين

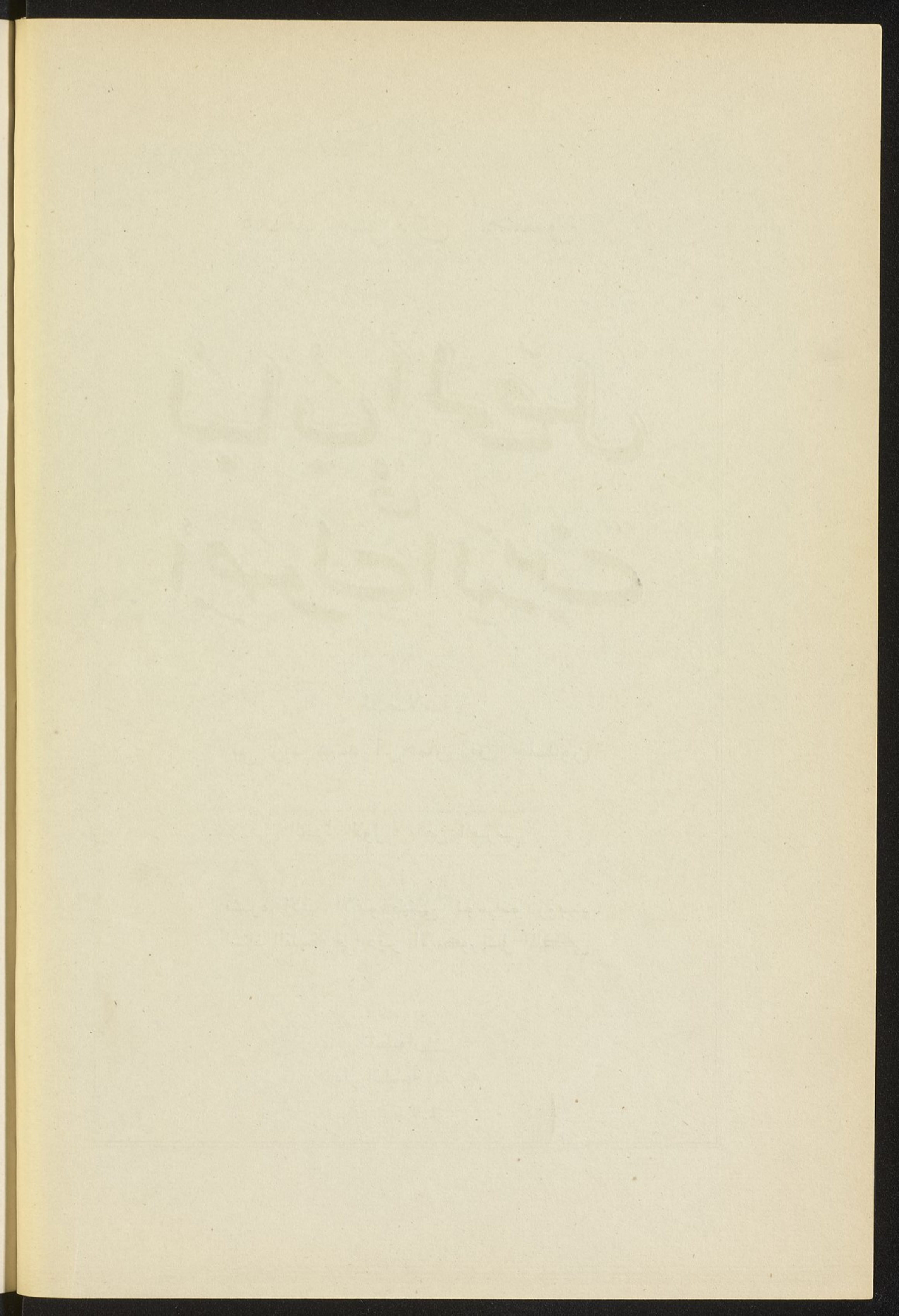
للعلامة

ابي زيد عبد الرحمان بن خلدون

الجزء الاول : النص العربي

نشره الاب الاغوسطيني لوسيانو روبيو
استاذ الفلسفة في دير الاسكوريال الملكي

تطوان
دار الطباعة المغربية
1952



تصدير الناشر

ننشر اليوم مؤلفا قدمناه منذ سنوات اطروحة للدكتوراه في كلية الفلسفة والآداب في جامعة مدريد.

وكانت الاطروحة كما قدمناها حينئذ تتألف من الاقسام الآتية:

١) طبع النص العربي «للباب المحصل في اصول الدين» لابي زيد عبد الرحمان بن خلدون الحضرمي (732 ـ 804 هـ. 1332 ـ 1406 ب. م.)

٢) ترجمة ذلك النص الى الاسبانية.

٣) مقدمة تتناول قسمين: ا) تاريخ علم الكلام في الاسلام منذ نشأته حتى عهد فخر الدين الرازي (1149 ـ 1209) وكيفية وصول «محصل» الرازي الى ابن خلدون. ب) شرح آراء ابن خلدون في مقدمة كتاب العبر على ضوء مذهب علم الكلام المتمثل في «لباب المحصل».

٤) فهارس التعابير الاصطلاحية والمذاهب والاعلام.

لكننا بالنظر الى اتساع حجم ذلك التأليف على الشكل الذي وضعناه حينئذ راينا اليوم من الانسب حذف بعض اقسامه (شرح آراء ابن خلدون في المقدمة) الذي سيكون عما قريب موضوع درس على حدة اكثر تفصيلا؛ كما اننا لخصنا «تاريخ علم الكلام

في الاسلام» فجعلناه مقتصرا على الخطوط الرئيسية لنموه التاريخي اي على ما لا بد به منه لفهم «اللباب» وادراجه في المنزلة اللازمة ضمن التيارات اللاهوتية في الاسلام.

اما بقية الاقسام فلم ندخل عليها سوى تصحيحات ضئيلة لا لاننا في الواقع ما زلنا نفكر اليوم كما كنا نفكر منذ خمس سنوات بل لاننا بالنظر الى اشغالنا الحاضرة والمقاصد التي تشغل بالنا نرى ان الفوائد التي ستجنى من اعادة النظر في تأليفنا كله لا تعوض ما تحتاج اليه من وقت.

«لبــاب المحصل»

تاريخ وضعـه وميزاته

ان «لباب المحصل» اول تأليف دبجتـه يراع ابن خلدون وهو لما يتجاوز التاسعة عشرة من عمره لان المخطوطة وهي من خط يده مؤرخة في 29 صفر عام 752. وليس «اللباب» تـأليفا مبتكرا وانما هو ملخص كثير الايجاز «لمحصل» الرازى و«لتلخيص المحصل» لنصير الدين الطوسي (597 ـ 672 هـ. 1201 ـ 1274 ب. م.) وقد اتبع ابن خلدون في ملخصه «محصل» الرازي خطوة خطوة، عـدا بعـض التغييرات، لا في تصميمه فحسب بل في جميع تقسيماتـه بحيث ان كل مسألـة وكـل برهـان في «المحصـل» يقـابله عـلى وجـه الاجمال مسألة وبرهان في «اللباب»، وكل ذلك بنفس الترتيب. فالملخص يتضمن اذاً نفس ما قاله الرازي والطوسي ولكن بعبارات اقصر واوجز او بـابدال بعض الكلمات او الجمـل بالضمـائر او بالاقتصار احيانا على الابتداء بعبارة ما. وكل هذا يتضح من مقابلة بعض مقاطع التأليفين

يقـول الرازي فى المحصـل

الركن الثاني

في تقسيم المعلومات

المعلومات : اما ان يكون موجودا او معدوما. فهنا ثلاث مسائل:

المسألة الاولى. - في احكام الموجودات. تصور الوجود والعدم بديهي لان ذلك التصديق يتوقف على هذين التصورين. وما يتوقف عليه البديهي اولى ان يكون كذلك. ولان العلم بالوجود جزء من العلم بـانه موجود واذا كان العلم بالمركب بديهيا كان العلم بمفرداته كذلك.

الثانية. - ذهب جمهور من الفلاسفة والمعتزلة وجمع منا الى ان الوجود وصف مشترك فيه بين الموجودات. والاقرب انه ليس كذلك. لنا: انه لو كان كذلك لكان مغايرا للماهية فيكون الوجود قائما بمـا ليس بموجود. وتجويزه. يفضي الى الشك في وجود الاجسام.

احتجوا بان مقابل النفـي واحد والا لبطل الحصر العقلي. فيجب ان يكون الاثبات

يقـول ابن خلدون

في اللبـاب

الركن الثاني

في المعلومات

وهي اما موجودة او معـدومـة وتصـورهمـا بديهـي لتوقف هـذا التصديق عليه ولان العلم بالوجود جزء من علمي بوجودي البديهي.

والـوجود عيـن الموجود، خلافا لجمهور الفلاسفة والمعتزلة وجمع منـا.

لنا: فتغاير حقيقتهما فيتصف المعدوم بالموجود.

قالوا: مقـابل النفي الاثبات وهو واحد والا بطل الحصر العقلي.

قلنا : مقـابل نفي

الذي هو مقابل النفي واحدا ولانه يمكن تقسيم الموجود الى الواجب والممكن. ومورد التقسيم مشترك بين القسمين. ولانا اذا علمنا وجود شيء فلا يتغير ذلك الاعتقاد بتغيير اعتقاد كونه جوهرا او عرضا وذلك يقتضي ان الوجود امر مشترك بينهما. والجواب عن الاول ان ارتفاع مقابل كل ماهية يحقق تلك الماهية ولا واسطة بين هذين القسمين وهذا يدل على ثبوت أمر عام. وعن الثاني ان مورد التقسيم بالوجوب والامكان هو الماهية. والمعنى ان بقاء تلك الماهية اما ان يكون واجبا او لا يكون. (1)	الماهية تحققها. قالوا: مورد التقسيم للواجب والممكن. قلنا : بل الماهية. (2)

وبهذا الاسلوب نفسه يلخص ابن خلدون ايضا «تلخيص المحصل» للطوسي. فيدرج في كل مسألة من «اللباب» تعليقات الطوسي على تأليف الرازي.

فليس اذاً من المستغرب ان يكون «اللباب» صعب الفهم حتى على من ألفوا التعابير الفلسفية واللاهوتية التي يستعملها مفكرو الاسلام. ففي الترجمة الاسبانية تلافينا قدر المستطاع هذه الصعوبة باضافة جمل كثيرة تكمل او توضح المعنى المقصود في النص. وادرجنا هذه الاضافات ضمن زاويتين هكذا < >. وشرحنا في الحواشي المصطلحات التي تحتاج الى شرح وقدمنا للقارىء

المعلومات التاريخية والنظرية اللازمة لفهم المقطع الذي تتعلق به. اما في النص العربي فقد توخينا جهد المستطاع الامانة في النقل باستثناء ما سنشير اليه فيما بعد.

ويتضح مما مر ان «لباب» ابن خلدون يجب ان يدرج ضمن مذاهب علم الكلام المتأخرة عن عصر الغزالي (توفي 505 هـ 1111 ب.م.). فالاساس العقلي المقتبس بمعظمه من المعتزلة ومن الفلاسفة اليونانيين اصحاب الجوهر والفرد والخلاء، الذي ادخله الاشعري والباقلاني على علم الكلام ابدل في هذا العهد باساس آخر ذي اصل ارسطاطاليسي - افلاطوني دخل على علم الكلام تحت تأثير الفيلسوفين العربيين الفارابي وابن سينا وبعض علماء الكلام مثل عبد القاهر البغدادي وابن حزم والغزالي وغيرهم. واتخذ المنطق الاريسطاطاليسي بكامله وكذلك الاصطلاحات اللفظية وقسم كبيرا من النظريات الطبيعية وما بعد الطبيعة ورفضت المسائل التي لم تكن تتفق مع الوحي القرآني والسنة. وهكذا اضيفت على مؤلفات علم الكلام، كمقدمات عقلية الايمان جملة مسائل فلسفية تشمل تقريبا جميع مضمن هذا العلم ثم تتبع بالمسائل اللاهوتية. وقد اطلق على هذا الاسلوب الجديد في علم الكلام اسم «طريقة المتأخرين». وفي عهد الرازي كان كل من العلمين لم يزل مميزا كل التمييز عن الآخر وكانت النظريات الفلسفية التي اعلنها مذهب الاشعري والباقلاني لم تزل تحتفظ بتأثيرها الكبير. لكن بعد عهد الرازي اخذت النظريات الاريسطاطاليسية تحل كل

يوم اكثر محل نظريات الحكماء اليونانيين أصحاب الجوهر الفرد والخلاء ويزداد تمازج دائرتي العلمين: الفلسفة والكلام. فالمؤلفان اللذان لخصهما ابن خلدون في «اللباب» اكثرهما تأثرا بالفلسفة الاريسطاطالية هو الطوسي اذ ان الكثير من نظريات «المحصل» للرازي مازالت تنتمي الى فلسفة اصحاب الجوهر الفرد وللتوسع في هذه الامور كلها يمكن مراجعة المقدمة التي سنصدر بها الترجمة الاسبانية للباب المحصل.

وفيما يلي جدول المسائل التي تضمنها «لباب المحصل في اصول الدين» لابن خلدون:

موضوع «لباب المحصل في أصول الدين»

الفصل العقلي (فلسفة)

اركان

١) المقدمات (المنطق) (ص 2 ـ 24)

١) البديهيات
- تصور: هل هو مكتسب او غير مكتسب
- تصديق
  - هل هو بديهي او غير بديهي
  - هل هو يقيني او غير يقيني

٢) النظر
- هل يفيد العلم
- العلم بالله هل هو مستغن عن المعلم
- النظر هل هو واجب، وغير ذلك.

٣) الدليل وأقسامه

٢) المعلومات (الطبيعة، مابعد الطبيعة وعلم النفس) (ص 25 ـــ 78)

١) المعلومات اما موجودة او معدومة

٢) هل الوجود عين الموجود

٣) هل هو واسطة بين الموجود والمعدوم (الحال)

٤) هل المعدوم الممكن شيء (مذهب الفلاسفة والمتكلمين)

٥) تقسيم الموجودات عند الحكماء (واجب الوجود وممكن الوجود)؛ اعتراض عليه؛ خواص واجب الوجود وممكن الوجود عند الحكماء.

٦) تقسيم الممكن على مذهب الفلاسفة (المقولات) واعتراض المتكلمين عليهم

٧) تقسيم الموجود عند المتكلمين (قديم ومحدث) وخواصهما؛ تقسيم المحدث وبحث كل الاقسام؛ أحكام الاعراض وغير ذلك

خاتمة
- ١) في الوحدة والكثرة.
- ٢) في العلة والمعلول.

فصل علم اللاهوت (الكلام) (Teología

- اركان
  - ٣) في الالهيات (الكلام العقلي في الله Teodicea) (ص 79 ـ 110)
    - أقسام
      - ١) استدلال على وجود الله
      - ٢) صفات الله
        - سلبية
          - ....
          - ....
          - ....
          - ....
        - ثبوتية
          - قادر
          - عالم
          - حي
          - سميع بصير
          - متكلم
          - باق
          - معنى بعض الصفات الثبوتية وغير ذلك.
          - هل حقيقة ذات الله معلومة
          - الاله واحد
      - ٣) افعال الله او هل من اشترك بين الله والعبد في العمل
      - ٤) اسما الله: هل يجوز ان يكون لماهية الله اسم أو لا
  - ٤) في السمعيات (الكلام السمعي) (Teología positiva) (ص 111 ـ 134)
    - ١) في النبوات
    - ٢) في المعاد
    - ٣) في الاسماء والاحكام (ايمان وأفعال العبد)
    - ٤) في الامامة

ي

كيف انتقل المحصل الى ابن خلدون

تلقى ابن خلدون ثقافته الفلسفية ـ الكلامية في وطنه تونس حيث ألف «اللباب» عام 752 هـ ـ 1351 ب. م. الـذي يمثل كما رأينا الطريقة الكلامية التـي ظهرت بعـد الاشعريـة متـأثرة بـآراء اريسطو. فمن اي طريق دخلت افريقية هذه الطريقـة الكلامية ومعها محصل الرازي ؟ ان ابن خلدون نفسه هو الـذي سيعطينا الجواب عن هذه المسألة في بعض مقاطع من مؤلفه سننقلها فيما بعد.

ففي النصف الاول من القرن السابع للهجرة (موافق للقرن الرابع عشر ب. م.) ازدهرت العلوم الاسلامية في الشمال الافريقـي ازدهارا كبيرا. وقد ساهم في هذا الازدهار ثلاثة اسباب رئيسية: تشجيع الدولة الجديدة، دولة بني مرين للعلماء، وهجرة الكثيرين من علمـاء الاندلس الى افريقية بعد وقـوع كثير من القواعد الاسلامية بين ايدي النصارى، والاسفار الى الشرق من حيث كان يؤتى بطرق جديدة وبمؤلفات العلماء العظام.

وفيما يلي كلام ابن خلدون عن الاسفار الى المشرق التـي كانت الواسطة في انتشار الطرق الكلامية الجديدة في المغرب:

وبعد انقراض الدولة <الموحدية> بمراكش ارتحل الى المشرق من افريقية القاضي ابـو القـاسم بن زيتون لعهـد اواسط المـائة السابعة فادرك تلميذ الامام ابن الخطيب <الرازي> فأخذ عنهم ولقن تعليمهم وحذق في العقليات والنقليـات ورجع الى تـونس بعـلم كثير وتعليم حسن وجاء على اثره من المشرق ابو عبـد الله بن

شعيب الدكالي كان ارتحل اليه من المغرب فأخذ عن مشيخة مصر ورجع الى تونس واستقر بها وكان تعليمه مفيدا فأخذ عنهما اهل تونس واتصل سند تعليمهما في تلاميذهما جيلا بعد جيل حتى انتهى الى القاضي محمد بن عبد السلام شارح ابن الحاجب وتلميذه وانتقل من تونس الى تلمسان في ابن الإمام وتلميذه فانه قرأ مع ابن عبد السلام على مشيخة واحدة في مجالس بأعيانها وتلميذ ابن عبد السلام بتونس وابن الإمام بتلمسان لهذا العهد..... ثم ارتحل من زواوة في آخر المائة السابعة أبو علي ناصر الدين المشدالي وادرك تلميذ ابي عمرو بن الحاجب وأخذ عنهم ولقن تعليمهم وقرأ مع شهاب الدين القرافي في مجالس واحدة وحذق في العقليات والنقليات ورجع الى المغرب بعلم كثير وتعليم مفيد ونزل ببجاية واتصل سند تعليمه في طلبتها وربما انتقل الى تلمسان عمران المشدالي من تلاميذه وأوطنها وبث طريقته فيها وتلميذه لهذا العهد ببجاية (3).

والمقري يكمل في بعض النقط ما رواه ابن خلدون. فأول من ادخل الى المغرب كتاب «المعالم» لفخر الدين الرازي هو، حسب الاخبار التي جمعها، ابو العباس الغماري التونسي. ويضيف: «وبسبب ما قفل به من الفوائد رحل ابو القاسم بن زيتون» (4) وكذلك رحل الى الشرق ابو زيد بن الامام واخوه ابو موسى عيسى بن الامام وقرأ على علاء الدين القنوي وجلال الدين القزويني (5) وكلاهما من أتباع الطريقة الجديدة في الكلام العقلي.

فلا عجب اذاً ان تزدهر بسبب هذا كله في المغرب وافريقية حركة العلوم العقلية وبنوع خاص علم الكلام النظري.

ومن أبرز ممثلي هـذه الطرق الجديدة ابو عبـد الله محمد بن ابراهيم الابلي (6) تلميذ ابي موسى عيسى بن الامـام وعليه قرأ « المنطق والاصلين » كما انـه قرأ ايضـا عـلى ابـي العبـاس ابن البنا. وكان من جملة العلماء الذين غص بهم بـلاط السلطان المريني ابي الحسن واكثرهـم نشرا للعلـوم العقلية في المغرب. وقرأ عليه عدد كبير من التلامذة من جملتهم ابن خلدون كما شهد بذلك ابن خلدون نفسه حين قال:

« ولما قدم تونس على جملة السلطان ابي الحسن (748هـ ـ 1347 ب. م.) لزمته وأخذت عنه العلوم العقلية والمنطق وسائر الفنـون الحكمية والتعليمية، وكان ـ رحمه الله تعالى ـ يشهد لي بالتبريز في ذلك» (7).

وعلى الابـلي قرأ ابن خلدون «محصل» الرازي كما اعترف بذلك في الصفحات الاولى من «اللباب» حين قال:

وكانت له <للعلم الالهي> مدة ـ منذ ركدت ريحه وخبت مصابيحه ـ فلا تجد إلا طالب علم ينيله رياسة دنياه... والى ان طلع الآن بسمائه شمس نور آفـاقه ... وهو سيدنـا ومولانـا الامـام الكبير .... ابو عبد الله محمد بن ابراهيم الابلي ... وأفاض علينا سيب علومه ... الى ان قرأنا بين يديه كتاب «المحصل» الذي صنفه الامام الكبير فخر الدين ابن الخطيب، فوجدناه كتابا احتوى على مذهب كل فريق، وأخذ في تحقيقه كل مسلك ... (8)

وصف المخطوطة

لم نعثر الا على نسخة واحدة من «اللباب» لكنها لحسن الحظ النسخة الاصلية المكتوبة بخط يد المؤلف نفسه. وهذه المخطوطة محفوظة الان في مكتبة الاسكوريال وتحمل الرقم 1614. وقد وصفها الغزيري في مؤلفه «مكتبة الاسكوريال العربية ـ الاسبانية» تحت رقم 1609. وتتضمن المخطوطة 65 صحيفة من الورق الغليظ المائل الى الصفرة على قليل من الصقل وحجمه الخارجي هو 18 × 13 سم، وحجم المكتوب من الصحيفة 13 × 9 سم، وقد رقمت اوراقه ترقيمين مختلفين كلاهما بالارقام العربية: فالترقيم الاول وضع في مقلب الصحف وبمداد ضعيف اللون وبارقام عربية بالشكل المعروف في عهدها الانتقالي (القرن الرابع عشر ـ الخامس عشر) هكذا: 1 ـ 2 ـ 3 ـ 4 ـ 5 ـ 6 ـ 7 ـ 8 ـ 9 ـ 0 وقد قطعت المقصلة هذه الارقام في كثير من الصحف حين جلد الكتاب التجليد الحالي، ولهذا السبب لم يفطن له من قام بالترقيم الجديد، والترقيم الثاني وضع بقلم الرصاص في وجه الصحف فالصحفة (3 و) حديثة تقابل الصحيفة (1 ق) قديمة الخ... والصحيفة (64 و) حديثة تقابل الصحيفة (62 ق) قديمة، والصحيفة (65 و) حديثة تقابل الصحيفة (63 و) قديمة وهي الاخيرة. والصحيفتان الاوليان من الترقيم الحديث ـ وقد وضعتا لصيانة البقية لا ينتميان الى المخطوطة الاصلية كما يمكن ان يستنتج من اختلاف نوع الورق ومن الترقيم القديم الذي يبدأ في الصحيفة 3 ق حاليا.

والصحف القديمة موزعة الى كراسات تضم كل كراسة منها عشر صحف ما عدا الكراسة الاولى فانها تتضمن الان ثماني صحف لا غير لانها قطعت منها واحدة وهي الخامسة قديمة (وتقابل الصحيفة 7 مكررة من الترقيم الحالي). فهذه وصحيفة اخرى كان لابد ان تتقدم الصحيفة الاولى من الترقيم الاصلي لصيانة المخطوطة تكملان عدد الصحف العشر التي كانت تضمها دون شك الكراسة الاولى وهذا يدلنا على ان الترقيم الذي دعوناه اصليا ليس من وضع المؤلف نفسه.

والراسكة الاخيرة او السابعة تضم خمس صحائف لا غير وتتميز الكراريس عن بعضها البعض لانه قد كتب في الهامش الاسفل الايسر من الصحيفة الاخيرة الكلمة الاولى من الصفحة التالية، وكما كتب ايضا في الصفحة الاولى من كل كراسة الاشارة التالية:

الاولى من لباب المحصل؛ الثانية من لباب المحصل؛ الثالثة من لباب المحصل؛ الرابعة من لباب المحصل... وهي تقابل الصحف 11 و' 21 و' 31 و، 41 و' 51 و' 61 و' وان كان لا يقرأ منها في الوقت الحاضر الا الاشارة الموضوعة في الصحف الاتية: 41 و الخامسة من لباب، 51 و السادسة من لباب، 61 و السادسة من لباب... اما في بقية الصحف فقد ذهبت مقصلة المجلد بكاملها او معظمها.

والمخطوطة مكتوبة بخط مغربي من القرن الرابع عشر، بيد ابن خلدون نفسه ' على صفحات كاملة. والخط مهمل على

وجه الاجمال، وقلما ترى الحركات او علامات الضبط، وتنقص احيانا بعض الحروف المعجمة نقطها، وفي كل صفحة خمسة عشر سطرا، والصفحة الخامسة من الترقيم الحالي بيضاء وقد كتب عليها التنبيه الاتي : «يتصل آخر الصفح الايمان بمقلوبه ولا عبرة بالبياض» وبه نعلم انه لم يهمل شيء من النص وانما ترك هذا البياض دون شك ليبدأ النص ـ بعد الفراغ من المقدمة ـ في الصفحة اليمنى.

وفي المخطوطة بعض جمل سطر فوقها. (صحيفة 36 و...) كما ان فيها بعض اماكن مشطبة وعدة تصحيحات واضافات في النص وعلى الهامش، وكلها من خط نفس اليد التي كتبت النص وترى ايضا بعض المرار في الهامش فقط وبمداد ضعيف اللون غالبا علامات شبيهة بعلامات الاستفهام مقلوبة ؟ (انظر الصحف 6و ، السطر 12)؛ 9 و، س 7؛ 22 ق، س 12؛ 24 و، س 9؛ 30 ق، س 13؛ 27 و، س 8؛ 32 و، على الهامش الاسفل؛ 34 و، 34 ق، س 8؛ 36 و، س 14؛ 37 ق، س 8؛ 38 ق، س 6؛ 43 و، س 10؛ 44 و، س 5؛ 44 ق، س 9) لكننا لم نتمكن من فهم معنى هذه العلامات اما بقية العلامات التي تشير الى تصحيح فهي العادية كلفظة «صح» الخ... والعناوين والكلمات الاولى الخ... رسمت بحروف اكبر واغلظ.

وفي بعض الاماكن (صحيفة 04 ق، س 10...) تقسم الكلمات في آخر السطر وتكمل في مبدأ السطر التالي.

والمخطوطة مجلدة تجليد روزانسكي، بجلد اسود وقد رسم عليها الشعار البابوي.

عنوان المخطوطة واسم المؤلف: لباب المحصل في اصول الدين تصنيف العبد الفقير الى الله تعالى عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي (صحيفة 3 و).

الخاتمة: وافق الفراغ من اختصاره عشية يوم الاربعاء التاسع والعشرين لصفر عام اثنين وخمسين وسبع مائة وكتبه مصنفه الفقير الى الله تعالى عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي (صحيفة 65 و)

وفي هذه الصحيفة نفسها التعليق الاتي كتبه بيده سلطان المغرب مولاي زيدان الذي كانت المخطوطة تنتسب الى مكتبته

هو الامام صاحب التاريخ العظيم، ارتحل من المغرب والتقى بتيمورلنك بالشام وشفع فيهم فشفعه ثم غدر بهم بعد ذلك وكان كثير التنقل كالظل؛ استكتبه صاحب ولاية فاس، ثم تلمسان، ثم صاحب تونس ودخل مصر وولي بها القضاء اعني في بعض الاعمال، وكان لا يستقر على حالة؛ وله في الادب اليد البيض فغلب عليه للفقه واشتهر به وله مع ابن الخطيب الكاتب المشهور تكاتب بالادبية ابانت عن سلامة طبعه وحدة ذهنه وقوة فهمه ورقة تخيله. واختصاره هذا لا بأس به. وكتب عبد الله زيدان امير المؤمنين الحسنى صار الله، سبحانه، له

طبعتنا هذه

ليس لنا ما نبديه من الملاحظات على طبع النص العربي سوى القليل لان المخطوطة التى اعتمدناها وحيدة وهي فضلا عن ذلك من يد المؤلف نفسه. فكان من المحتم اذاً ان ينحصر جهدنا في نقل النص بامانة قصوى. وفي ظننا اننا وفقنا الى ذلك بالرغم عما على الهوامش وبين السطور من اضافات لا يصعب مراراً معرفة موضعها، وبالرغم ايضا عن الكثير من التشطيب وابدال ألفاظ باخرى أصح او أنسب منها، وبالرغم من صعوبة قراءة بعض المقاطع لان الخط مهمل جداً والحروف المعجمة مجردة احيانا من نقطها. وكل هذا بالاضافة الى الايجاز في التعبير يجعل من الصعب جداً تقرير النص الاصلي. لكننا مع كل هذا نظن اننا تغلبنا على هذه العقبات كلها بفضل «المحصل» الذي كان لنا خير هاد ودليل لاقتفاء «اللباب» اياه خطوة خطوة.

فطبعتنا اذاً ليست سوى نسخة حرفية للمخطوطة الاصلية. ولم ندخل عليها سوى التعديلات الآتية وهي بمعظمها تعديلات كتابية:

١ — أثبتنا ألف المد المحذوفة في الاصل من بعض الكلمات الكثيرة الاستعمال وفي الكلمات المركبة من أربعة مقاطع مثلا: تعالى بدلا من تعلى، سبحانه بدلا من سبحنه، انسان بدلا من

انسن، ملائكة بدلا من مليكة، شياطين بدلا من شيطين. وبالعكس فقد حذفنا الالف المتوسطة او الاخيرة التي تليها همزة موحدين هكذا الكتابة في النص لانه يثبتها احيانا (صحيفة 34...) واحيانا يحذفها.

٢ — ان المقاطع التي صححت او شطبت من النص الاول عند مراجعته أثبتناها في الحواشي إلا ما عجزنا عن قراءته وذلك في موضعين او ثلاثة.

٣ — ان الصحيفة الخامسة التي ازيلت من النص كما اشرنا الى ذلك عند وصف المخطوطة قد عوضنا عنها بملخص للمقاطع التي تقابلها من المحصل. وقد حرصنا جهد المستطاع على المحافظة على تعابيره نفسها. والصحيفة المشار اليها هي التي يجب ان تشغل موضع الصحيفة 7 مكررة من الترقيم الحالي.

٤ — لقد عنينا عناية كبرى بتنقيط جمل النص لانه يعسر فهمه بسبب ايجازه الزائد.

ولا نقول شيئا عن بقية التفاصيل كتصحيح بعض الاخطاء - وهي قليلة على كل حال - لانه اشير إليها في مواضعها.

بقي علي ان اسجل هنا شكري الصادق لسعادة نائب التربية الثقافة ومديري معهد مولاي الحسن الذين وضعوا تحت رعايتهم نشر هذا الكتاب؛ ولاخي في الرهبنة الاب المحترم نيميسيو موراطا الذي أشار علي بالاشتغال في هذا المؤلف، وبنوع خاص لصديقي الفاضل الاستاذ موسى عبود الذي تكرم بتعريب هذا التصدير والوقوف على الطبع مع ما في ذلك من مشقة وعناء.

المصطلحات

< > زيادة من عند الناشر

[ ] وبداخله رقم: رقم صفحة المخطوطة الاصلية.

ا : في الحاشية السفلى: النص الاصلي الذي ابدله المؤلف عند التصحيح بنص جديد

؟ : كلمة وقع للناشر شك في قراءتها

(هكذا) : قراءة او كلام غريب لكنه مثبت هكذا في المخطوطه الاصلية.

« » عنوان كتاب او كلام لمؤلف آخر او تعبير يلفت إليه النظر.

(و) بعد رقم الصحيفة: اشارة الى وجه الصحيفة

(ق) بعد رقم الصحيفة: اشارة الى قلبها.

حواشي

(1) كتاب (محصل) أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين. طبع في المطبعة الحسينية المصرية سنة ١٣٢٣ ه. ص. 32.

(2) لباب المحصل في أصول الدين ص ٦٥

(3) مقدمة العلامة ابن خلدون بيروت سنة ١٩٠٠ ص ٣٦٦

(4) كتاب نفح الطيب. طبعة المطبعة الازهرية المصرية سنة ١٣٠٢ ه. المجلد الثالث ص: ١١٨

(5) نفح الطيب ، المجلد الثالث ص: ١١٨

(6) أصله من الاندلس ولا يعرف بالضبط تاريخ ولادته ولا وفاته. وقد خصص لـه ابن خلدون في «التعريف» مقطعا طويلا. كما ان المقري ذكره ايضا في نفح الطيب، المجلد الثالث ص 128 وابن مرزوق في المسند، مخطوطة الاسكوريال رقم 1.666 صحيفة 55

(7) التعريف لابن خلدون - انظر «كتاب العبر» بولاق 1284 هـ المجلد السابع ص 386

(8) انظر «اللباب» ص 2

(9) «مكتبة الاسكوريال العربية - الاسبانية» مدريد ١٧٦٠ و ١٧٧٠ المجلد الاول ص ٥٤٠ رقم ١٦٠٩ .

[3 v.] بسم الله الرحمن الرحيم

صلّى الله على سيّدنا محمّد وآله

أحمد من تفرّد بعظمته وكبريائه، وتقدّس بصفاته وأسمائه، وتنزّه عن مشابهة خلقه بقدمه وبقائه، أحاط بكلّ شيء علما، فلا يعزب عنه مثقال ذرة في أرضه وسمائه، ووسعت قدرته الممكنات، فلا تبرح عن ابداعه وانشائه، ودلّ حدوثها وتخصيصها بوقت الايجاد على إرادته وقضائه.

وأصلّي على أولى النفوس القدسيّة المختصّين بتشريفه واعتنائه، خصوصا على سيّدنا محمد المصطفى، خاتم انبيائه، وعلى آله واصحابه وعترته واوليائه صلاة دائمة اعدّها ليوم لقائه.

وبعد:

فانّ العلوم كثيرة، والمعارَف جمّة غزيرة، واشرفها العلم الالهيّ الذي فاز عَالمه بالسعادة، واعدّت له الحسنَى وزيادة، تفتقر

العلوم اليه ولا يفتقر اليها، وتعول في مقدّماتها عليه ولا يعول عليها.

لا جرم كان الأولى صرف عنان العناية اليه، [4 r.] وارسال سهم القريحة عليه، وكانت له مدّة - منذ ركدت ريحه، وخبت مصابيحه، - فلا تجد الاّ طالب علم ينيله رياسة دنياه، ولا يشتغل بأخراه ولا بأولاه، الى ان طلع الآن بسمائه شمس نور آفاقه، ومدّ على الخافقين رواقه، وهو سيّدنا ومولانا الامام الكبير العالم العلاّمة فخر الدنيا والدين، حجّة الاسلام والمسلمين، غيّاث النفوس، ابو عبد الله محمّد بن ابراهيم الأَبلي، رضي الله عن مقامه، واوزعني شكر انعامه، شيخ الجلالة وإمامها، ومبدأ المعارف وختامها، ألقت العلوم زمامها بيده وملّكته ما ضاهى به كثيراً ممّن قبله، وقلّ أن يكون لاحد من بعده(1)، فهي جارية على وفق مُراده، سائغة له حالتي إصداره وإيراده.

فاقتطفنا من يانع أزهاره، واغترفنا من معين أنهاره، وافاض علينا سيب علومه، وحلانا بمنثور دره ومنظومه، [4 v.] الى ان قرأنا بين يديه كتاب المحصّل الذي صنفه الامام الكبير، فخر الدين ابن الخطيب، فوجدناه كتاباً آحتوى على مذهب كلّ فريق، وأخذ في تحقيقه كلّ مسلك وطريق، إلا أن فيه إسهابا لا تميل

(1) ا: وملكته ما لا ينبغي لاحد من بعده...

همم أهـل العصر اليـه، وإطنابـاً لا تعول قـرائحهم عليه، فـرأيت - بعون الله تعالى - أن أحذف من الفاظه ما يستغنى عنـه، وأترك منها ما لا بدّ منه، واضيف كلّ جواب الى سـؤالـه، وأنسج فـي جميعها على منواله.

فاختصرته وهذّبتُه، وحذو تـرتيبه رتبتُه، واضفت اليه ما امكن من كلام الامام الكبير، نصير الدين الطوسيّ، وقليلاً من بنيات فكري، وعبّرت عنهما بـ «ولقائل ان يقـول»: وسمّيته لباب المحصّل، فجاء بحمد الله رائق اللفظ والمعنـى مشيد القـواعد والمبنـى، والله اسأل ان يعصمني من الخطأ فيما كتبتُه، والخلل فيما نويْتُه[1].

[5v.] ورتّبته علـى اركان: الركن الاول فـي المقدّمـات، الأولى في البديهيّات.

< الركن الاول في المقدمات >

< المقدّمة الأولى في البديهيّـات >

إدراك الحقيقـة من حيث هـي هـي، لا مع اعتبـار حكـم، تصوّر، ومعه تصديق.

(1) الصفحة 5r. بالبياض وقد كتب عليها هذا التنبيه : يتصل آخـر الصفح الايمـن بمقلوبه ولا عبرة بالبياض

ولا شيءٌ من التصورات بمكتسب لوجهين:

أ: ان المطلوب إن كان مشغوراً به، امتنع طلبه لحصوله، والَّا للذهل عنه، وإن كان من وجه دون وجه، امتنع لحصول احدهما والذهل عن الآخر.

ولقائل ان يقول: ليس المطلوب الوجه.

ب: تعريف الماهيَّة ليس بنفسها، وإلَّا تقدَّم العلم بها على العلم بها، لانَّ المعرِّف قبل المعرَّف؛ ولا بالخارج لجواز اشتراك المختلفات في لازم، فيتوقَّف على معرفة اختصاصه بها دون غيرها فيلزم تصوّرها وهو دور، وتصوّر غيرها، ولا يتناهى.

ولقائل ان يقول: إنَّما يتوقف على الاختصاص فقط.

ويتصوّر <هكذا> الغير مجملاً فتصوّر أنواعه وأجناسه الشاملة المتناهية.

ولا بمجموع الاجزاء لانه الاوَّل.

ولقائل ان يقول: فات الجزء الصوريّ.

ولا ببعضها، وإلَّا فيعرّف نفسه، لانَّه بعد تعريفه وغيره وقد بطل.

ولقائل ان يقول: بعد معرفته فقط.

[6r.] ولا بما يتركَّب منهما، لانَّه يبطل بما مرّ.

قيل: نجد النفس طالبة لتصوّر الملك والروح. - قلنا: تفسير

اللفظ، او طلب البرهان على وجودهما، وهو تصديق.

وقد بَانَ أَن التصوّر إمَّا بديهيّ، أَو حسيّ، أَو وجدانيّ، أو ما يركّبه العقل، او الخيال منها، والاستقراء يحققه.

والقائلون باكتسابه قالوا: ليس كلّه كذلك، والاَّ لدار، او تسلسل، بل ما يتوقَّف عليه تصديق بديهيّ بديهيّ، وغيره محتمل.

ولقائل ان يقول: انما لزم ذلك حيث جعل التصوّر جزءَ التصديق.

واتّفقوا على أَن الكاسب ليس المكتسب، بل إما مجموع اجزائه وهو الحدّ التام، او بعضها المساوي وهو الناقص، او الخارج فقط وهو الرسم الناقص، او مع الداخل وهو التام.

تدنيبات :

أ : البسيط لا يعرَّف، والمركَّب يعرَّف، فان تركَّب عنهما غيرهما عرّف بهما، وإلاَّ فلا؛ والمراد التعريف الحدّيّ.

ب : يحترز عن التعريف بالمثل والأخفى والعين، وما لا يعرّف إلاَّ به، بمرتبة أو مراتب.

ج : يقدّم الاعمّ، لأنه أَعرف.

وامَّا التصديقات فليس <هكذا> كلّها بديهيّاً، وهو بديهيّ، ولا نظرياً، وإلاَّ لدار أَو تسلسل. والبديهيّ [6v.] منها إما وجدانيَّات، وليست

مشتركة، فنفعها قليل، او بديهيات، او حسيات؛ وقد اختلف فيها:

فجمهور العقلاء أثبتوهما، وقوم، الاول فقط؛ وقوم، الثاني فقط؛

وقوم نفوهما.

أما نفاة الثاني فقالوا:

حكمه غير مقبول، لأنّه يغلط في الجزئيّات، فانّ البصر يدرك الصغير كبيراً، والواحد كثيراً، والمتحرّك ساكناً، وبالعكس فيها؛ والمعدوم موجوداً، والمتحرك إلى جهة متحرِّكاً إلى ضدّها، والمستقيم متنكساً، والوجه طويلاً وعريضاً.

ولقائل ان يقول: كلّه غلط ذهني، سببه بيّنٌ في موضعه.

وأيضا يجزم ببقاء ما ليس بباقٍ، كاللون عند أصحابنا، فلعل الجسم كذلك[1].

ولقائل ان يقول: غلط ذهني، لأنّ البقاء وجود الجوهر في الزمان الثاني، والحسّ لا يستحضر الزمانين[2].

وأيضا يحكم في حالتي النوم والشرسام < هكذا > [والبرسام؟] بثبوت ما ليس بثابت فكذا في اليقظة والصحة.

---

(1) ا: فلعل فكذا الجسم.

(2) ا: لا يستحضرهما.

لا يقال : السبب منتف: لانـا نقـول : هو واحد ونفـي كلها بعد الحصر لا يدركه الحسّ.

ولقائل ان يقول : إنَّما تخيلا شيئا غفلا معه عن الآحساس.

وأيضا نرى ما ليس بملون ملونـا، كالثلج والزجاج المدقوق، لأنَّ أجزاءهما شفافة، وليس في الزجاج مزاج ليبوسته وصلابته؛ [7 r.] ولا يقال[1] : الأجزاء الشفافة ينعكس الشعاع من بعضها إلـى سطوح بعض بالاجتماع، فيحدث البياض، لانَّا نقول: هـذا بيـان علـّة رؤيتـه ملوّناً، فلا يقدح في الغرض[2].

ولا يدرك الكلّيَات، بل الكلّ والجزء المشاهدين، لا أَن الكـلّ أعظـم، ولو أدرك جميع الموجـود من الكـلَّات، لكن لا تستعمل إلا حقيقيَّة، فلا بدَّ من مدْرك لها، ومميّز خطـأه عن صوابه.

ولقائل ان يقول : ليس هو إلاَّ العقـل، وغلطه مـذكور فـي موضعـه .

وأمَّا نفاة الأوَّل، فقالوا: هو فرع المحسوسات، لأنَّ مَن فقد حسّاً فقدَ علماً، والأَصل أقوى؛ وايضاً فيدلّ على ضعفه وجوه <براهين>.

<البرهان> الأوّل: أن المعوّلين عليه ذكروا له أمثلة أربعة:

---

(1) ا: ولقائل ان يقول . . .

(2) الجملة الواقعة بين «لانا نقول» و «الغرض» غير موجودة في النص الاول.

النفي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان، والكلّ أعظم من الجزء، والاشياء المساوية لشيء واحد متساوية، والجسم الواحد في زمان واحد لا يكون في مكانين.

والثانيَة متوقّفة على الأولى، لانَّ الكلَّ، لو لم يكن زائداً على جزئه، كان وجود الجزء الآخر وعدمه سواء.

ولقائل ان يقول: كون الكلّ الجزء وزيادة عين المطلوب.

[7v.] والثالثة كذلك، لانهما لو لم يتساويا، لخالَف الشيء نفسه، لمساواته مختلفين.

ولقائل ان يقول: ليست أجلى من قضيّتها.

والرابعة كذلك، لأنَّه لو كان في مكانين لما تميَّز عن جسمين كذلك، فوجود أحدهما كعدمه[1].

لا يقال: العاقل يدركها دون هذه الحجَّة، لانَّا نقول: معناها مقرَّر وإن لم يعبّر عنها.

ولقائل ان يقول: لو توقَّفت لَما كانت بديهيَّة.

وقد لاحَ أنَّها أجلى البديهيّات، ولذلك تسمَّى أوَّل الاوائل.

ثمَّ أنَّها غير يقينيَّة لوجوه:

أ : أنَّها متوقّفة على تصوّر العدم، وليس بثابت، والمتصوّر

---

(1) ا: مثل عدمه.

متميّز ـ لا يقـال: في الذهن، لانّا نقول: فيكون قسمـاً من مطلق الثابت وهو قسيمه.

ولقائل ان يقول: الكلام وقع في العدم المضاف، ولا آمتناع في كون القسم قسيمـا باعتبـار. ولا يقـال: لو لـم يكن متصوراً آمتنع الحكم بعدم تصوّره، لأنا نقول : فيتعارض دليـلان قـاطعـان على مدلولٍ.

ولقائل ان يقول: أقطعني (؟) وظهر فيه بأظهر.

ب : أن هذا الحكم يستدعي آمتيازه عن الوجود، فلـه هويّـة ويمكن رفعُها وإلّا آنتفى الوجود، وهو<رفع خاصّ، فيكون داخلا تحت العدم المطلق، فيكون قسيم العدم قسما منه، هذا خلف.

ج : لو سلمنا الامتياز، لكن الاثبات والنفي قد يكون المراد منهما: [أ] ثبوت الشيء في نفسه أو عدمه فـي نفسـه، كقولنا «السواد إما أن يكون موجوداً وإما أن لا يكون موجـوداً»؛ وقـد يكون المراد منهما: [ب] ثبوت الشيء لشـيء آخر وعدمـه عنـه: كقولنا: «الجسم إما أن يكون أسود وإما أن لا يكون»؛ لكن لا حقَّ في مراد كلّ واحد منهما، «فأول الاوائل» باطل أيضا.

هذه وجوه عدم الحق في مراد كل واحد منهما:

أما المعنى الاول [أ] فلانّا، إذا قلنا السواد موجود، فإما ان يكون كونه سواداً هو نفس كونه موجوداً، او مغايرا له؛ والاوّل باطل، لانّ على هذا التقدير كان قولنا «السواد موجود» جاريا مجرى قولنا «السواد سواد» وقولنا «الموجود موجود»، ومعلوم انه ليس كذلك، لانّ الاخير هذر والاوّل مفيد؛ والثاني باطل ايضاً لوجهين:

<أ> احدهما لانّه لو كان السواد مغايرا لموجود في تلك القضية، ومع ذلك قلنا: «السواد موجود» فهذا انما جائز لنا لان واحدا منهما قائم بالآخر، لكن اذا كان الوجود قائما بالسواد، فالسواد في نفسه ليس بموجود، والا لعاد البحث فيه ولكان الشيء الواحد موجودا مرتين، واذا كان كذلك، كان الوجود قائما بما ليس بموجود.

<ب> الثاني أنه اذا كان الوجود مغايرا للماهيّة، كان مسمّى قولنا «السواد» غير مسمّى قولنا «موجود»، فاذا قلنا السواد موجود، بمعنى ان السواد هو موجود، كان ذلك حكما بوحدة الاثنين وهو محال.

واما المعنى الثاني [ب] - يعني: ثبوت الشيء لشيء آخر وعدمه عنه، كما في قولنا «الجسم اما ان يكون اسود واما ان لا يكون» - فلا حقَّ فيه كذلك، وهذا وجهه: من الظاهر انَّه لا يمكن التصديق به، الَّا بعد تصور معنى قولنا «الجسم اسود والجسم ليس بأسود»- فنقول: اذا قلنا الجسم اسود، فهو محال من وجهين:

أحدهما: أنه حكم بوحدة الاثنين على ما تقدم تقريره وهو باطل؛

الثاني: ان موصوفية الجسم بالسواد اما ان يكون وصفا عدميا او ثبوتيا. الاول محال، لانَّه نقيض اللاموصوفيَّة، وهي وصف سلبيّ، ونقيض السلب ثبوت؛ ومحال ايضا ان يكون امرا ثبوتّيا، لانَّه على هذا التقدير، اما ان يكون نفس وجود الجسم والسواد، واما ان يكون مغايرا لهما؛ والاوَّل محال، لانَّه ليس كل مَنْ عقل وجود الجسم ووجود السواد، عقل كون الجسم موصوفا بالسواد؛ والثاني ايضا محال، لان موصوفيَّة الجسم بالسواد، لو كانت صفة زائدة، لكانت موصوفية الجسم بتلك الصفة زائدة عليها ولزم التسلسل وهو محال.

د: ان العلم بأن النفي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان موقوف على هذه القضيَّة: الشيء اما ان يكون واما ان لا يكون؛ ثم هذه القضيَّة ليست يقينيَّة، فالاوَّل غير يقينيّ كذلك.

بيان الثاني، يعني: انّ القضيّة، «الشيء اما ان يكون واما ان لا يكون» ليست يقينيّة.

سلمنا تصور هذه القضيّة بأجزائها، لكن لا نسلم عدم الواسطة وبيانه من وجهين:

أ: ان مسمى الامتناع اما ان يكون موجودا او معدوما او لا موجودا ولا معدوما؛ لا جائز ان يكون موجودا، والا لكان الموصوف به موجودا لاستحالة قيام الموجود بالمعدوم؛ ولو كان الموصوف به موجودا لم يكن الممتنع ممتنعا، بل اما واجبا او ممكنا؛ ولا جائز ان الامتناع يكون معدوما، لانه نقيض اللا امتناع الذي يكون معدوما < [8r.] لحمله على العدم؛ ولانّه متميز عن الماهيات.

لا يقال: ثابت في الذهن، لانه مرّ؛ ولانّ الممتنع ممتنع وجد الذهن او لا؛ ولانّ الذهنّي امّا موجود، فلا يتّصف بالامتناع؛ او معدوم، فكذا صفتُه.

< فثبت ان مسمى الامتناع ليس بموجود ولا معدوم وذلك هو الواسطة >.

ب: ان الآن الصادق فيه على الماهيّة مسمّى الحدوث - وهو الخروج من العدم الى الوجود - ليست فيه موجودة، ولا معدومة؛

الركن الثالث في الالهيات

لباب المحصل

صورة شمسية للصحيفة 36 ق وهي من خط يد ابن خلدون

والاّ صدق مسمّاه عليهما وهو يغايرهما؛ ولانّ الحدوث ثبوتيّ، لعدم الواسطة فلا يقوم بالمعدوم.

وله تقرير آخر وهو أنّها آن انتقالها من العدم إلى الوجود ليست معدومة، والاّ فلا انتقال، ولا موجودة، وإلاّ بعد (؟) انقطع، فلا بدّ من متوسّط.

وهذا حال الأقوى، فما ظنّك بالاضعف؟

<البرهان> الثاني أنّ البديهيّة تجزم بما يحتمل النقيض، كجزمنا بأن زيداً المرئي قبل تغميض عيني وبعده هو هو، وأنّ هذا الشيخ لم يحدث الآن من غير أب وأم؛ وأنّ أواني الدار لم تنقلب في غيبتي علماء مهندسين، ولا أحجارها ذهباً، وليس تحت رجلي ياقوتة من ألف منّ؛ ولا البحار والاودية دماً وأنّ الكلام المرتب المنظوم [8v.] صدر من عالم حي فاهم؛ مع احتمال أن زيداً أعدم، ووجد مثله والشيخ حدث الآن، والأواني صارت علماء، والبحار دماً، وانّ اقوال المتكلّم وأفعاله يخلقها القادر في الجماد أو يقتضيها الشكل الفلكيّ الغريب.

لا يقال: وجد كما كان، لانّا نقول: عاد إلى حاله.

وكجزمنا بأن هذا ولدي ولعلّه جبريل - عليه السلام - لظهوره في صورة دحية: فتطرق التهمة إليها، فلا يقبل حكمها.

لا يقال نظريّ، لانّا نقول: يجزم به الصبيان والمجانين، وليس علمي بأن زيداً هو هذا أضعف من علمي بأنّ الواحد نصف الاثنين.

<البرهان> الثالث أنّ الانسان يجزم بصحّة مقدّمات دليلين متعارضين في مطلب عقليّ مع تحقّق الخطأ في أحدهما والّا اجتمع النقيضان.

ولقائل ان يقول: إنما يعجز عن تعيين موضعه ولم يجزم.

<البرهان> الرابع أنّا نجزم بصحّة دليل يتبين خطأه.

ولقائل ان يقول: نظريّ.

<البرهان> الخامس لعلها لمزاج أو ألف عامّين فإنّهما مؤثران في الاعتقاد.

لا يقال: هي ما تجزم به النفس حالة الخلو عنهما، لانّا نقول: [9r.] لا يوجب حصول الخلو فرضه؛[1] ولو وجب فلعلّ ما لا نشعر به باق في النفس.[2]

ثم قالوا: إن أجبتم حصل الغرض، لأنّ الجزم بها بعد الجواب، وهو نظريّ.

---

(1) ا: لا يجب حصول الخلو من فرضه.

(2) كلمتا «في النفس» غير موجودتين في النص الاول.

ولقائل ان يقول: نبين فساد الشبه ولا نجيب.

وأمّا نفاتهما فقالوا: ظهر القدح فيهما بكلام الفريقين، فلا بدّ من حاكم، وليس الاستدلال، لأنّه فرعهما فتوقّف.

ولا يقال: إن أفاد هذا الفساد، فتناقض، وإلاّ سقط، لانّا نقول: قولك يفيد الثبوت وقولي النفي.

والصواب أن لا يشتغل بجوابهم، لانّه يفيد غرضهم، والعلم بأنّ الواحد نصف الاثنين، والشمس مضيئة لا يزول بما ذكروه.

وينبغي أن يعذفوا ليفرّقوا بين وجود الألم وعدمه ويعترفوا بالحسيّات، وستجيء أجوبة هذه مفصّلة إن شاء الله تعالى.

<المقدّمة> الثانيّة في النظر

<1> مسألة: النّظر ترتيب تصديقات يتوصّل بها إلى تصديقات أخر.

وقيل: تجريد النفس عن الغفلات؛ وقيل تحديق العقل نحو المعقول.

ثمّ المقدّمتان إن كانتا معاً يقينيّتين [9v.] فكذا النتيجة والاّ فلا.

<2> مسألة: النظر المفيد للعلم موجود مطلقاً، خلافا للسُمنية؛ وفي الإلاهيّات خلافا لقوم.

لنا العالم ممكن لأنّه متغير،[1] يعني: للزومه ليقينيّتين. قالت السمنية: العلم بأن الحاصل منه علمٌ ليس ضروريّاً، إذ يحتمل خلافه؛ ولا نظريّاً وإلّا تسلسل. قلنا: نظريّ، لأنّ اللازم عن الضروريّ ضروريّ، والعلم بالنتيجة ضروريّ، فلا تسلسل.

قالوا: إن كان معلوماً فلا طلب، وإلّا فمن أين يُعرَف إذا وُجد؟ - قلنا: من التصوّر السابق.

قالوا: نجزم بصحّته ويظهر غلطه. - قلنا: معارض بالحسّ.

قالوا: العلم بالمقدّمتين معاً لا يحصل، والواحدة لا ينتج. - قلنا: يحصل كما في الشرطيّة لأنّ الحكم بلزوم قضيّة لأُخرى مسبوق بتصوّرهما.

قال الآخرون: التصديق مسبوق بالتصوّر، والمتصوّر إما حسّيّ أو وجدانيّ أو عقليّ.

قلنا: يتصوّر بحسب العوارض المشركة.

قالوا: أظهر الاشياء وأقربها إلى الانسان نفسه، وقد اختلف فيها، فما ظنّك بالأخفى والأبعد؟ - قلنا: للعسر لا للتعذر.

[10r.] <3> مسألة: العلم بالله - تعالى - مستغن عن المعلّم، خلافا للملاحدة.

لنا العالَم له مؤثر، لانّه ممكن، كان المعلّم أو لا.

---

(1) هذان اللفظان منسوخان في الأصل.

واّعتمد جمهور المعتزلة وأصحابنا في إبطاله على أمرين:

ا : أنه يفتقر إلى معلّم آخر ويتسلسل. - ورُدّ : يحتمل أن ينتهي إلى من عقله أكمل فيستقل كالنبيء والامام.

ب : أنّ العلم بصدقه يتوقّف على العلم بالله لتوقّفه على تصديقه اياه بالمعجزة فيدور . - ورُدّ: لا نعزل العقل مطلقاً، بل لا يستقلّ.

قالوا: لو كفى لما اختلف؟ - قلنا: يأتي به صحيحاً ولا يضره.

قالوا: نرى الانسان لا يحصل علماً إلا بالأُستاذ. - قلنا: للعسر. ثم عيّنوا الامام ونبين أنّه أجهل النّاس.

<4> مسألة: الناظر لا يكون عالماً بالمطلوب، لأنّه تحصيل الحاصل.

لا يقال: ننظر في الشيء بدليل ثان، لانّا نقول: المطلوب كونه دليلا، ولا جاهلا جهلاً مركّباً، لأنّه جزم واّمتناع الاجتماع إما ذاتي أو لصارف.

<5> مسألة: النظر واجب، لوجوب معرفة الله، وتوقّفها عليه، وهو مقدور وإلاّ فهي تكليف بما [10v.] لا يطاق. - واّعترض: لا نسلم إمكان وجوب العلم لانّ التصديق متوقف على التصوّر وهو

غير مكتسب ضروريّ[1] لما مرّ. فان كفى في حصول النسبة[2] فبديهيّ، وإلاّ فالحال في المتوسطة كما فيها وينتهي إلى الضروريّات؛ فلوازمها ضرورية، فالتكليف بها لا يطاق، ولو صحّ بطل الدليل.

ولقائل ان يقول: الضروريّ اللزوم، لا اللازم.

ولو سُلّم فلا يمكن الأَمر بمعرفة الله، لتوقّفه على معرفة الأَمر، ويدور. ولو سلّم فلم نكلّف بهذه الأَدلة، فيكفي التقليد، أَو الظنّ، والاّعتماد على «فاّعلم» ضعيف لتسميته علما، ولأَنّه خاصّ واللفظ غير يقيني. ولو سلّم فلعلّ طريقه قول الامام، أَو الإلهام، أَو التصفية، ولانّه لو اّنحصر خرّج المسلم في كلّ لحظة عن الدين بسبب ما يعرض له، والشكّ في مقدّمة يوجبه في المدلول.

ولو سلّم فالتكليف بما لا يطاق جائز، بل واقع في جميع التكاليف، لأَنّه إن علم الله وجوده وجب. وإلاَّ اّمتنع.

ولو سلّم فلعلَّ الأَمر بالمعرفة مقيَّد، كقوله تعالى: «وآتو الزكاة».

والجواب وإن أمكن [11r.] لكن التعويل على الظواهر - كقوله: «قُلْ: انظروا» - أَولى.

---

(1) ا: وهو ضروري.

(2) ا: ثم الحاصل فان كفى في النسبة بينهما فبديهي...

<6> مسألة: وجوب النظر سمعيّ، خلافا للمعتزلة وبعض الشافعية والحنفيّة.

لنا: «وما كنا معذبين»، ولأنّ فائدة الوجوب الثواب والعقاب ولا يجب على الله شيء فينتفي ملزومها وهو الوجوب.

قالوا: لو لم يثبت إلاّ بالسمع ولا يصحّ إلاّ بالنظر لزم إفحام الأنبياء.

قلنا: وكذا في ثبوته بالعقل، لأنّ وجوبه نظريّ، لما مر، فكذا العلم به، والمعتمد أن الوجوب إنما يتوقّف على إمكان العلم لا عليه، وهو حاصل.

<7> مسألة: أوّل الواجبات المعرفة؛ وقيل النظر المفيد لها، وقيل القصد إليه، والخلاف لفظيّ، لأنّ المراد إن كان المقصود بالذات فالأوّل عند من يجوزه، والثاني عند غيره، وإلاّ فالقصد.

<8> مسألة: حصول العلم عقيب النظر، عادة عند الشيخ أبي الحسن، وتولّداً عند المعتزلة، ووجوبا[1] عندنا، لأنّ من علم أنّ العالم متغير والمتغير ممكن فبالبديهية يمتنع أن لا يعلم النتيجة، وليس تولّدا لانه ممكن، فلا يقع إلاّ بقدرة الله، والقياس على التذكر لا يفيد اليقين، ولا [11v.] الإلزام، لأنّ علّته عندهم لا

(1) ا: ايجابا.

توجد هنا، فان صحت ظهر الفرق، والّا منع الأصل.

<9> مسألة: النظر الفاسد يستلزم الجهل، خلافا لجمهور المتكلّمين. لنا: اعتقاد أنّ العالم قديم، وأنّ القديم مستغن يوجب اعتقاد النتيجة وهو جهل.

قالوا: فنظر المحقّ في شبهة المبطل يجهله.

قلنا: معارض بالعكس، فإن كان اعتقاد حقيقته هناك شرطاً فكذا هنا.

<10> مسألة: التصديقات المستلزمة مطلوبا ان طابقت متعلّقاتها ففكر صحيح، والّا فاسد.

<11> مسألة: حضور المقدّمتين في الذهن كاف في حصول النتيجة، خلافا لابن سينا، اذ لا بدّ عنده من التفطّن لكيفيّة الاندراج.

لنا: ان كان معلوما مغايراً لهما فمقدّمة لا بدّ منها ويعود الكلام، والّا فليس بشرط.

ولقائل ان يقول: جزء صوريّ وليس بمقدّمة.

<12> مسألة: العلم بالدليل ووجه دلالته غير العلم بالمدلول ويستلزمه الأوّل دون الثاني لتوقّفه عليه.

ولقائل ان يقول: انما يتوقّف على الوجود فقط.

<المقدّمة> الثالثة في الدليل وأقسامه

<1> مسألة [12r.] ما يلزم من معرفته العلم دليل، والظنّ أمارة، فان كانا عقليين فان حصل اللزوم من الجانب الآخر فٱستدلال بالعلة المعينة على المعلول المعينّ، وبه على المطلقة أو المعينة إن ثبت التساوي؛ أو بأحد المعلولين على الآخر، وهو مركب منهما، أو بأحد المتلازمين على الآخر، كالمتضائفين، وإلاّ فبالمشروط على الشرط؛ والسمعيّ المحض محال، لأنّ خبر الغير لا يفيد ما لم يعلم صدقه والمركّب ظاهر.

<2> مسألة: الدليل اللفظيّ لا يفيد اليقين إلاّ بتيقن[1] شروط عصمة الرّواة، ومعرفة مفردات الالفاظ،[2] وصحّة إعرابها وتصريفها وعدم الٱشتراك والمجاز، والتحصيص الشخصيّ والزمانيّ والاضمار، والتقديم، والتأخير، والمعارض العقليّ الرّاجح لو كان وإلاّ لزم القدح في النقل لتوقّفه عليه وهي ظنّيّة فكذا النتيجة.

<3> مسألة: النقل مستند إلى صدق رسول، فما توقّف عليه العلم به، فلا يثبت بالنقل. وما يجوز عقلا يثبت وقوعه به،

(1) ا: الا بشروط...

(2) هذا الكلام: ومعرفة...الى آخره يعدم في التحرير الاول.

إما عاماً كالعاديّات؛ أو خاصّاً كالكتاب[1] والسنّة؛ وما عداهما[2] [12v.] يثبت في الجملة بهما.

<4> مسألة: الاستدلال بالعام على الخاصّ قياسٌ في عرف المنطقيين، وبالعكس اسْتقراء؛ وبأحد المندرجين تحت وصف على الآخر، بعد تحقيق أنّه المناط، قياسٌ في عُرف الفقهاء؛ والاوّل أقسام:

أ: أن نحكم بلزوم شيء لشيء، فيوجب وضع الملزوم وضع اللازم، ورفع اللازم رفعه تحقيقا للزوم، ولا يوجب العكس شيئاً تجويزاً للعموم.

ب: أن نحصر الشيء في قسمين فيوجب وضع أيّهما كان رفع الآخر وبالعكس.

ج: أن نحكم بثبوت الألف أو سلبه على كلّ الباء، الثابت لكلّ الجيم، أو بعضه فيتعدّى الحكم إليهما.

د: أن نحكم بثبوت الألف للباء وسلبه عن الجيم في وقت واحد، أو دائما في أحدهما فيتباينا، وإلاّ اجتمع النقيضان، لان دوام أحدهما يكذب الآخر.

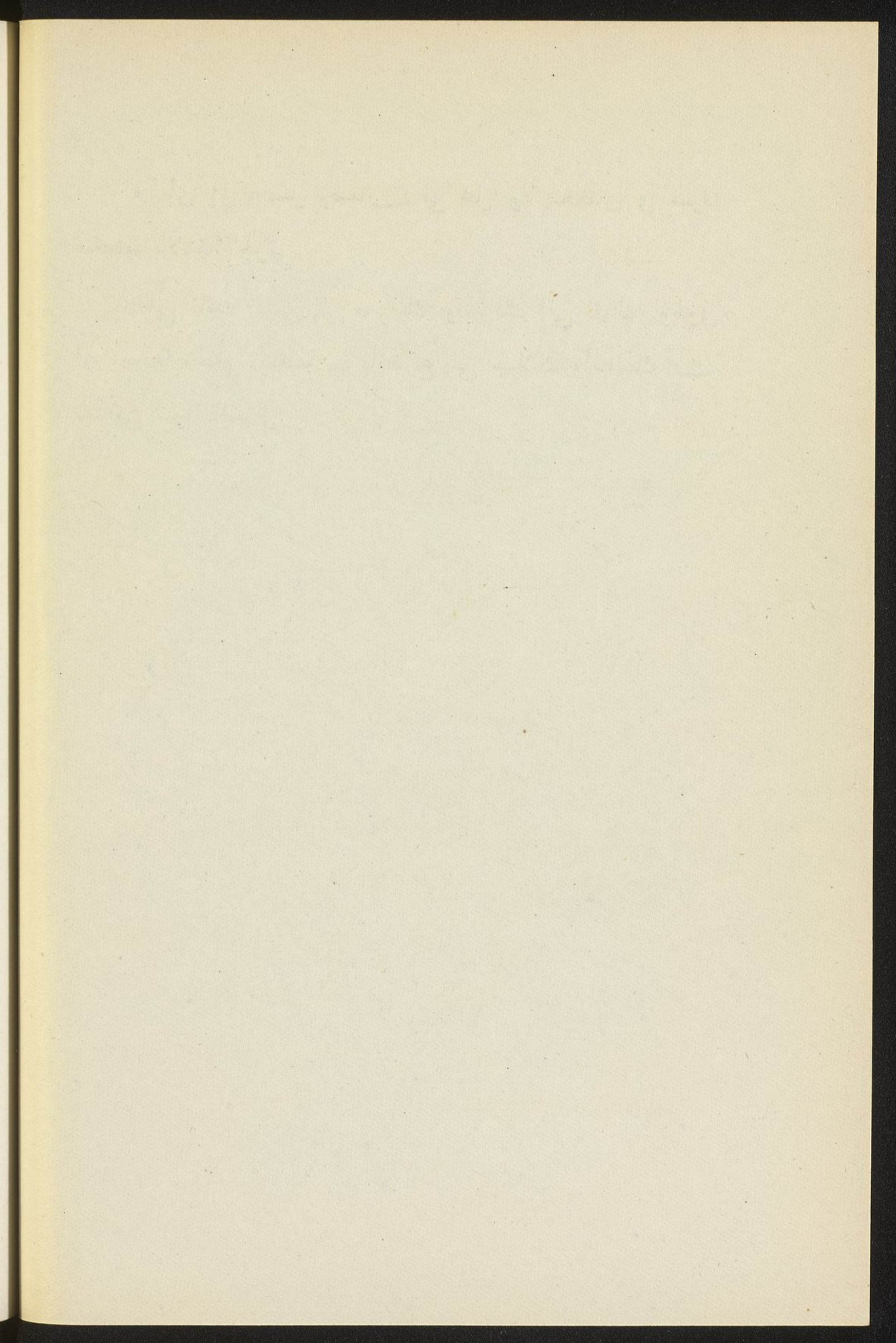
---

(1) في الاصل، كالكتب.

(2) ا: والخارج عن القسمين.

هـ : أن إن يحصل وصفان في محلّ، ولا يتحقّقان في غيره، فنحكم بالالتقاء الجزئي.

إلهي تاقت نفسي إلى معرفتك، واشتاقت إلى لقياك، وخوفي أنّ بحجّها خطأي وتقصيري، فأتضرع إلى جلالك وأسألك أن تهديني سواءَ السبيل.



<الركن الثاني في المعلومات>

وهي إما موجودة أو معدومة؛ وتصورهما بديهيّ لتوقّف هذا التصديق عليه، ولأنّ العلم بالوجود[1] جزء من علمي بوجودي البديهيّ.

والوجود عين الموجود، خلافا لجمهور الفلاسفة والمعتزلة وجمع منا.

لنا: فتغاير حقيقتهما فيتّصف المعدوم بالموجود.

ولقائل ان يقول: قام بالماهيّة من حيث هي.

قالوا: مقابل النفي الاثبات، وهو واحد وإلّا بطل الحصر العقليّ. - قلنا: مقابل نفي الماهية تحقّقها.

قالوا: مورد التقسيم للواجب والممكن. - قلنا: بل الماهيّة.

قالوا: نعلم وجود الشيء ثم كونه جوهراً أو عرضا، فلا يتغيّر. - قلنا: فيتسلسل.

(1) ا: به

ولقائل ان يقول: موجود بنفسه.

ولا واسطة بينهما، خلافا للقاضي وامام الحرمين أوّلاً، والبهشمية، فانّهم سمّوها بالحال، وحدّوها بصفة لموجود لا يوصف بوجود ولا عدم. ـ لنا: ما نعقله إن كان له تحقّق بوجه ما فثابت؛ وإلاّ فمنفيّ، إلاّ أن تفسّروهما بآخر ويصير البحث لفظيّا.

ولقائل ان يقول: لا نزاع في الثابت والمنفيّ.

قالوا: الوجود زائد، وليس معدوما [13v.] وإلاّ فالشيء عين نقيضه ولا موجوداً، وإلاّ تسلسل.

قلنا: مرّ أنّه ليس بزائد؛ وأيضا إنما يتسلسل لو كان المشرك والمميز ثبوتين (هكذا) وامتياز الوجود بأنّ لا شيء معه،[1] فلا تسلسل.

قالوا: الماهيّات النوعيّة تشرك في الاجناس فان السواد والبياض يشتركان في اللونيّة وليس الاسم، لأنّا نجد بينهما ما لا نجد بين أحدهما والحركة، لو كان اسمهما واحداً؛ ولأنّه لا يطرد في اللغات بخلاف هذا؛ وأيضا فالعلوم متغايرة ونحدّ العلم بما يندرج فيه، وليس المحدود اللفظ؛ وأيضا فالعرضيّة مشتركة

---

(1) ا: وأيضا بامتياز الوجود بان لا شيء معه فلا تسلسل...

بين جميع الأعراض، وإلاّ لما انقسم الممكن اليه وإلى الجوهر وتختلف من وجه آخر؛ وليسا موجودين وإلاّ قام العرض بالعرض ولا معدومين بالضرورة.

قلنا: قيام العرض بالعرض أقرب من الواسطة.

ولقائل ان يدفع قيام العرض بالعرض بأنّ تلك الأنواع إن اتّصفت بثبوتيّ داخل في مفهومها فجزء؛ أو خارج فلا يلزم قيامه إلاّ بدليل؛ وإلاّ، فلا يقوم.

واستُدلّ: تشترك في كونها حالاً وتتميّز بخصوصياتها، فلها حال أخرى ويتسلسل.

وردّ: لا توصف بتماثل ولا اختلاف وأيضا فنلتزمه.

وأجيب: كلّ أمرين، إن كان المتصوّر من أحدهما عين الآخر، تماثلا؛ وإلاّ اختلفا؛ ولو جوّزنا الثاني [14r.] بطل العلم بالصانع والحدوث؛ وأيضا فلا يردّ لأنّ أحد جزئي الحال أنّها غير موجودة.

وأما الفلاسفة فطريقهم هاهنا أنّ الأجناس والفصول المقومة للأنواع البسيطة موجودة في الذهن فقط. - قيل إن طابق الخارج، عاد كلام مثبتي الحال؛ وإلاّ فلا يعتبر.

ولقائل ان يقول: لا اعتبار بالمطابقة وعدمها لانه تصوّر.

تفريع: إتّفقوا على أنّ الحال إما معلّلة بمعنى قائم بالذات، أو غير معللة؛ وعلى أنَّ لا اختلاف إلّا بها، وهو باطل وإلّا لصحّ على الجوهر ان يكون عرضاً، وبالعكس ضرورة، استواء المتماثلين في اللوازم، وأيضا اختصاص ذات ما ببعضها اما لا لأمر، فترجح أحد المتساوين[1] - طرفي الممكن - لا لمرجح؛ أو لأمر ويعود البحث في اختصاصه بها، إن كان صفة، وبصفة المرجحيّة إن كانا ذاتا. أما الخصوصيّة بالذات والاشتراك في الصفة، فلا يشكل لجواز اشتراك المختلفات في لازم.

ترتيب[2] الوجود، عند مثبتي الحال منّا، نفس الذات، وعند المعتزلة صفة؛ وعليها تبنى (؟) الآتية[3].

وأما المعدومات فنفي محض إن امتنع ثبوتها اتّفاقا، [14v.] وإن أمكن، خلافا لجمهور المعتزلة القائلين بأنّها ذوات وحقائق، وأن التأثير في جعلها موجودة فقط، وأن عدد كلّ نوع منها غير متناه[4].

---

(1) ا: فترجح احد طرفي الممكن...

(2) ا: تنبيه...

(3) ا: الوجود حال عند القائلين بها، لانه زائد، خلافا لاصحابنا منهم لانه عين الموجود...

(4) ا: لا يتناهى.

ومحلّ الخلاف هل يجوز خلو الماهيّة عن الوجود. لنا وجود الشيء عينه، فلا ثبوت دونه.

وأيضا تشترك في الثبوت وتتباين بالإشخاص فتتصّف به حال عروّها عنه.

ولقائل ان يقول: عن الوجود وهو أخص.

وأيضا عددها يقبل الزيادة والنقص، فهو متناه ولا يقولون به.

ولقائل ان يقول: إنما يقتضيان التناهي في الموجودات.

وأيضا أزلية، والوجود حالٌ فتستغني عن الفاعل.

ولقائل ان يقول: لا تستغني هيئة التركيب.

وأيضا السواد إن كان واحداً ووحدته لازمة، فلا يتعدّد؛ وإلّا فإن كان ما به التباين لازما، فكلّ اثنين يختلفان بالهويّة؛ وإلّا، فالمعدوم مورد للصفات المتزائلة، فكذا محلّ الحركة.

ولقائل ان يقول: لا يلزم من عدم لزوم ما به التباين خلو الماهيّة عنه.

قالوا: المعدوم متميّز لأنّه معلوم، ومقدور، ومراد؛ والمتميّز ثابت لاستدعائه التحقّق.

قلنا: قولكم المعدوم ثابت منقوض [15 r] بتصور الشريك، للحكم عليه بالامتناع؛ وبتصور جبل من ياقوت؛ وقيام العرض

بالجوهر ممتنع عندكم حال العدم؛ وبتصوّر وجودات الماهيّات المعدومة والجمع بينهما محال؛ وبتصوّر ماهيّة التركيب وهو اجّتماع الأَجزاء والتأليف وهو تماسها، وليسا؛ وبتصوّر المتحركيّة والساكنيّة وهي أحوال؛ فإن أَردتم الأَعمّ من الممتنع والممكن، فمسلم، ولا ينتج لكم؛ وإلاّ، فافيدوا تصوّره، ثم دليله.

وقولكم المعدوم مقدور فبطل مذهبكم؛ لانّ الثابت ليس بأثر، وكذا انّه مراد.

قالوا: الامتناع عدميّ، وإلّا فالمتّصف به مثله فالامكان ثبوتيّ لانّه نقيضه، فكذا الممكن.

قلنا: فبطل قولكم أَنّها لا تتغيّر.

وزعموا أَن إختلافها بصفات الأَجناس فقط، كالجوهريّة، خلافا لابن عياش في أَنّها لا تتّصف بشيء؛ وزعموا أَنّ صفات الجواهر إما عائدة إلى الجملة كالحييّة ومشروطاتها، أَو إلى الجواهر، وهي إما الجوهريّة، أَو الوجود، أَو التحيز التابع للحدوث الصادر عنها بشرطه، أَو الحصول في الحيز المعلّل وليس له بالأَعراض غير المشروطة بالحياة صفة؛ أَو إلى آحاد الأَعراض [15 v] فقط، لانّ جملتها لا تعقل - وهي إما العرضية أَو القيام أَو الوجود.

ثم اختلفوا، فقال البصري والشحام الجوهرية التحيز فتتصف بهما، وبالحصول خلافا للبصري لأن شرطه الوجود.

واتفقوا على أن لا صفة لها بكونها معدومة، خلافاً للبصري[1]؛ وعلى أن لا توصف بالجسمية، خلافا للحياط؛ وعلى أن وجود الصانع لا يثبت بكونه حياً عالماً لان المعدوم يتصف[2] <بها>، وهو عند جمهور العقلاء جهالة وإلاّ فلا نعرف وجود المتحرك والساكن.

ولقائل ان يقول: ليست صفات انفس[3].

وأمّا الفلاسفة فبعضهم يجوّز تعريها عن الوجودين، وجمهورهم[4] عن الخارجي فقط.

ولا توصف عندهم من حيث هي بوحدة ولا كثرة، وإلاّ فقد اعتبر غيرها.

وليست مجعولة، لأنّ ما بالغير يرتفع بارتفاعه، لاكن قولنا السواد لا يبقى سواداً محال، لتقرر المحكوم عليه، فيحصل حال عدمه.

---

(1) ا: على أن كونها معدومة ليس صفة...
(2) ا: حياً عالماً لانها صفات أنفس.
(3) ا: هذا الكلام: ولقائل أن... الى اخره منسوخ في الاصل.
(4) ا: وبعضهم.

ولقائل ان يقول: يتقرر في الذهن.

وأمّا الموجودات فتنقسم، عند الحكماء، إلى واجب الوجود لذاته، وهو الله - تعالى - وممكن، وهو ما عداه.

قيل [16r] لا وجوب، وإلّا فيغاير الوجود لتغاير المشترك والمميّز، وللإدراك الفرق بين «موجود موجود وموجود واجب».

فإمّا أن لا يتلازما، فإن انفك الوجود، فخلاف الفرض، او الوجوب فيحصل النعت بلا منعوت؛ وإما ان يستلزم الوجود الوجوب، فكل موجود واجب.

وأيضا فهو معلول واجب بعلته فقبله وجوب آخر، وإما بالعكس، ويدور لافتقار الوجوب إلى موصوفه؛ وإما كلّ واحد منهما الآخر ويدور. وليسا معلولَيْ علّة واحدة، وإلّا فالمعدوم علة.

لا يقال: الوجوب سلبيّ، لأنا نقول: فلا يتأكّد به الوجود ولأنّه نقيض اللاوجوب العدميّ. - ولو سلّم فلا يستلزم الوجود، ولا يستلزمه لما مرّ.

ورد: وجود الشيء عينه.

ولقائل ان يقول: الوجود مشكّك فتختلف لوازمه؛ وأيضا فليس كل لازم معلولا (؟) للزوم العلة المساوية معلولها[1].

(1) ا: الوجود مشكك فيلزمه في بعض المواضع ما لا يلزمه في بعضها وأيضا فاللازم ليس بمعلول للزوم...

لوجوه:

آ: أَنَّ الوجود إما عين الموجود، فقولنا: «السواد يصحّ وجوده» كقولنا: «الموجود يصحّ وجوده»، فإن اتّحدا، أُضيف الشيء إلى نفسه بالإمكان؛ وإلاّ، فللماهيَّة وجودان؛ [16v] «ويصحّ عدمه»، حكم على الموجود في الحال بالعدم لتقرر الموضوع.

لا يقال العدم استقباليّ، لأَنّا نقول: فيستحيل حصوله في الحال، لأَنّه مشروط بزمنه وفي الاستقبال لامتناع حصول النسبة دون[1] المنتسبيْن.

ولقائل ان يقول: منتسبه حاصل في الذهن متعلق بالاستقبال. ولو سُلّم فمعناه إمكان صيرورة هويّته - وهي وجوده - معدومة؛ وأما غيره، فيتّصف المعدوم بالوجود.

وأيضا فالموصوف بالامكان إما الوجود، أو الماهيّة، أو الموصوفيّة، وأيّا ما كان، أضيف الشيء إلى نفسه بالامكان إن كان مفرداً؛ ويعود البحث ان كان مركبا.

ب: أَنّ الماهيّة لا تخلو عن الوجود والعدم، وهي مع احدهما تنافي الآخر وامكانه.

(1) ا: لانه مشروط بزمنه، ولا يقال امكانه، لانا نقول: النسبة لا تحصل دون..

وقد يقرّر بأنّ الممكن ان حضر سببه وجب، والّا، آمتنع.

لا يقال: قبول الماهيّة مع الشيء غير قبولها مفردة، لأنّا نقول: شرطه الخلو عن المنافي ولا تخلو.

ولقائل ان يقول: تخلو في الذهن.

ج : انّه ليس عدميّا، لأنّه نقيض اللاإمكان؛ ولا وجوديّا، والّا فإما واجب فكلّ الممكن مشروط بوجوده، وامّا ممكن ويتسلسل[1]

ولقائل ان يقول: ينقطع عند عدم آعتبار ماهيّته، لأنّها معه ليست امكانا ومن حيث هي لا تعتبر[2].

لا يقال: ثابتة فى الذهن، [17 r] لأنّا نقول: ان طابق الخارج صحّ كلامنا؛ والّا، فلا يعتبر، ولانّ الممكن غير الذهن فلا يحصل وصفه فيه، الّا أن يقال العلم به وليس كلامنا فيه.

قلنا: ضروريّ، والتشكيك لا يستحقّ الجواب كشبه السوفسطائيّة[3].

---

(1) ا: ولا وجوديا والا فاتصاف ماهيته بوجوده فاما واجب وجوده كذلك لانه شرطه...

(2) ا: ليست امكانا وهي (؟) كونها امكانا لا تعتبر.

(3) ا: والتشكيك فيه لا جواب عنه كشبه.

خواصّ الـواجب

أ: أنّه لا يجب لغيره، وإلاّ ارتفـع بارتفاعه، ومـا بالـذات لا يرتفــع.

ب: أنّه لا جزء له، والا احتاج اليه، فيكون ممكنا.

ج: أنّه ليس جزءاً لغيره، لأنّه لا علاقة له به.

د: أنّ وجوده ذاته، والاّ فان استغنى عنها فليس بصفة؛ والاّ، فله مؤثّر، وليس غيرها، والاّ كان ممكنا؛ ولا هـي، لأنّهـا حـال التأثير موجودة ضرورة اذ (؟) العدم لا يؤثر، والاّ بطل العلم بوجود الصانع؛ فامّـا بـه فهو شرط نفسه، أو بغيـره فتوجد مـرّتين، ويعود البحث فيه.

واعترض: تؤثر من حيث هي كقبول الممكنة.

ولقائل ان يفرق بين الفاعل والقابل.

وعورض: وجوده(1) معلوم لا ماهيّته.

ولقائل ان يقول: ذلك المعلوم في الذهن.

هـ: أنّ وجوبه ليس زائدا؛ وإلاّ، فان تبع الوجود، كان ممكنا، فالواجب أولى [17v] ـ وأيضا فقبله وجوب آخر لا الى أوّل.

---

(1) ا: والصحيح أن وجوده...

وان تبعه صار الفرع أصلاً.

واعتُرض: كيفيّته نسبة بين محمول وموضوع فهي متأخّرة.

و: أنه واحد، والاّ غاير وجوبهما ماهيّتهما، فان لم يتلازما كان اجتماعهما معلولا، وان ٱستلزمت الهويّة الوجوب، فهو ممكن، أو بالعكس، فما ليس تلك الهويّة ليس واجبا.

واعتُرض: الوجوب سلبيّ، والاّ، فاما جزء، او خارج فبطلان بما مرّ.

وأيضا فيمتاز عن الثبوتيّات بخصوصيّته، فاتّصافه بوجوده امّا واجب فقبله وجوب آخر، أو ممكن، فكذا الواجب، والتعين سلبيّ وسياقي.

وعورض بانّ وجود الواجب ووجوبه متغايران، ويعود التقسيم ولا جواب الاّ أن ٱشتراك الوجود لفظيّ، فكذا الوجوب.

ز: الواجب لفظ مشترك بين ما بالذات وما بالغير، والاّ فهو جزء من كلّ واحد منهما، فان ٱستغنى عن الغير، صار موصوفه واجباً، والاّ، فالواجب ممكن لاتّصافه به.

وعورض: مورد التقسيم مشترك.

ولقائل ان يقول: لا تستغني الماهيّة لٱستغناء جزئها.

ح: أنّه واجب من جميع جهاته، اذ لو اتّصف بما لا يكفي فيه ذاته، لتوقّف على الغير لتوقّفه عليه؛ وهو بناء على أنّ الاضافات عدميّة.

ط: أنّ عدمه ممتنع، والاّ فيتوقّف على عدم سببه.

ي: أنّ ذاته يجوز أن تستلزم صفات واجبة بها، والوجوب الذاتي والوحدة حصّة الهوية.

خواصّ الممكن

أ: أنّه لا محال في فرض وجوده او عدمه لذاته.[1]

ب: أنهما بسبب منفصل، لاستواء نسبتهما اليه.

واعتُرض: <أنّ> «الاستواء يمنع الترجيح» ليس بالبديهة للتفاوت بينه وبين الواحد نصف الاثنين، فما البرهان؟

وردّ: يمنع الأوّل[2]، والبرهان أنّه ما لم يجب لا يوجد، فالوجوب ثبوتيّ لحصوله بعد عدمه، فله موصوف وليس الممكن، لعدمه حينئذ، فهو المؤثر.

ولقائل ان يقول: التفاوت في التصوّر لا في الحكم.

---

(1) ا: أو عدمه والا فهو واجب.

(2) ا: ورد لا تفاوت..

فعورض بوجوه:

ا: ان المؤثريّة ليست عدميّة لأنّها نقيض اللامؤثريّة، ولحصولها بعد العدم، فثبوتها اما في الذهن فقط، وهو جهل لعدم المطابقة ولوجودها قبل الذهن، فلا تقوم بغير موصوفها، الاّ أن يقال العلم بها [18v.] وليس المطلوب.

ولقائل ان يقول: انما الجهل مع اعتقاد المطابقة.

او في الخارج، فاما نفس المؤثّر واثره، ولا يلزم من العلم بالعالَم وقدرة الله العلم بها، ولأنها نسبة بينهما فتغايرهما؛ واما زائدة عارضة للمؤثّر، فتفتقر اليه ويتسلسل؛ وأيضا فبين كلّ تال ومتْلو ما لا يتناهى محصوراً؛ أو جوهر قائم بنفسه فليست نسبة. وأيضا المؤثر اما هذا أو ذاك او هما، وعلى كلّ تقدير فهي زائدة.[1]

ب: أن التأثير اما حال الوجود، وهو تحصيل الحاصل، او حال العدم ولا أثر، فان كان التأثير عينه فبيّن والاّ عاد الاوّل.[2]

[3]ج: أن التأثير اما في الماهيّة، فليس السواد سواداً عند عدم المؤثّر، وهو ممتنع.

---

(1) هذه الالفاظ: «ورد بأنه يرد في البديهيات ككوني في هذه الساعة» منسوخة في الاصل.

(2) ا: فاما عين الحصول فلا تأثير أو زائد فيعود.

(3) الالفاظ: «ورد بأنه يرد في الحدوث الضروري» منسوخة في الاصل

لا يقال: نعني: يفني السواد، لانّا نقول: فيتقرّر الموضوع أيضاً للحكم بالفناء.

واما في الوجود وقد بطل. واما في الموصوفيّة وليست ثبوتيّة والّا افتقرت الى أخرى ويتسلسل؛ وأيضا [19r] فتأثيره اما في ماهيّتها او وجودها الى آخره والعدميّ ليس أثراً.

وردّت بتوجهها على الضروريّ، كَكوني في هذه الساعة وحدوث هذا الصوت.

فعورض بافتقار العدم الى المرجح.

لا يقال: علّة العدم عدمُ العلّة، لأنا نقول: العليّة ثبوتيّة، لأنّها نقيض اللاعليّة فموصوفها ثابت، ولأنّ المعدوم لا يتميّز ولا يتعدد، فيمتنع جعل بعضه علّة والبعض معلولاً.

ولقائل ان يقول: يتميّز بالاضافات.

وردّ: بأنّ العدم لا يترجّح، فلا مرجّح له.

ج:[1] أن أحد الطرفين ليس أولى به، لأنّ طريان الطرف

---

(1) حرف (ج) هنا تابع للترقيم المبدوء به في الصفحة 37.

الآخر، ان امكن، فوقوعه اما لسبب، فلا بدّ معها من عدمه. أو لا لسبب، فيترجّح المرجوح والاّ فهو واجب.[1]

د: أنّ رجحانه يسبقه وجوب، لأنّ ما لا يترجّح صدوره لا يوجد ولا يحصل الاّ معه كما مرّ، ويلحقه وجوب لامتناع عدمه حال وجوده، وهما لازمان للماهيّة لا جزأها.

ه: أنه علّة الحاجة الى المؤثر، خلافا لبعض اصحابنا.[2]

لنا: لو كان الحدوث، لتأخّر الشيء عن نفسه [19v.] لتأخر الشيء عن نفسه بمراتب لتأخره عن الوجود وهو عن الايجاد وهو عن الاحتياج وهو عن علّته.

قالوا: فيحتاج العدم الممكن الى المؤثر وليس بأثر. قلنا: علّة العدم عدم العلّة.

و: أنه حال البقاء لا يستغني، خلافا لبعض المتكلمين.

لنا: علّة الاحتياج ضروريّة اللزوم له.

لا يقال: يصير أولى، لأنا نقول: الأولويّة المغنية عن المؤثّر ان حصلت حال الحدوث، فلا تأثير؛ والاّ فهي المفتقر اليها.

---

(1) ا: فيقع المرجوح لا لعلة وامتناعه اولى والا فالراجح واجب والمرجوح ممتنع.

(2) ا: لبعض المتكلمين.

قالوا: تأثيره اما في الوجود وهو تحصيل الحاصل؛ أو فـي أمر جديد، فليس الباقي.

قلنا: معناه بقاء الأثر لبقاء مؤثّره.

ولقائل ان يقول: أمر جديد، لأنّه غير الاحداث.

اما الممكن

فينقسم الـى حالّ[1] ـ فـان قوّم محلّه فصورة ـ او تقـوّم بـه، فعرض ـ والى محلّ، ـ فالمتقوّم هيولي، والمقوّم موضوع، فهو أخصّ، فعدمه اعمّ؛ والى ما ليس واحداً منهما، ـ فان تعلق بالجسم للتدبير، فنفس؛ والاّ فعقل.

أما العرض فان اقتضى نسبة، فامّا الحصول في المكـان، وهو الأين؛ أو في الزمان أو طرفه، وهو متى؛ [20r] او المتكـرّرة، وهو الاضافة؛ او الانتقال بانتقال المحاط، وهو الملك؛ او أن يفعل وهو التأثير أو أن ينفعل، وهو التأثر؛ أو هيئة الجسم بنسبة بعض أجزائـه الى بعض، والى الخارج، وهو الوضع.

وان اقتضى قسمة، فكم؛ فان اشتركت الأجـزاء فـي حدّ فمتصل؛ ان وجدت معـاً فمقدار، ذو بعد خـطّ، وذو بعدين سطح،

---

(1) ا: فينقسم عندهم الى حـال . . .

وذو ثلاثة جسم تعليمي والاّ فزمان؛ وان لم تشترك فعدد.

وان لم يقتض شيئاً منهما، فكيفيّة اما محسوسة او نفسانيّة أَو تهيوء للتأثير والتأثر، وهو القوّة واللاقوة؛ أَو للكميّات المتصلة كالاستقامة والانحناء او المنفصلة كالأَوليّة والتركيب.

وأَنكر أَصحابنا ما عدا الأَين والمحسوسة والنفسانيّة. أَمّا النسبيّة فلافتقار الاضافات الى محلّ، فلها اضافة أخرى ويتسلسل، ولأَنّ الله سبحانه، موجود مع كلّ حادث، فيتصف بالمعيّة. ولأَنّ وجودها غير ماهيتّها، واضافته سابقة، فتوجد قبل نفسها؛ ولأَنّ نسبة الشيء الى الزمان تفتقر الى اُخرى ويتسلسل، وكذا التأثير والتأثر.

احتجّ المثبتون بأَنّ [20v.] فوقيّة السماء حاصلة، وجد الفرض أَم لا، وليست عدميّة لحصولها بعد العدم، والاّ فنفيُ النفي نفيٌ؛ ولا نفس الذات، لأَنّها لا تقال بالقياس الى الغير، ولا تعدّم بانعدامها.

وسلّمها معمر والتزم التسلسل؛ وأَورد عليه: كلّ عدد له نصفه، وهو أَقلّ من كلّه، فهو متناه فكذا ضعفه؛ فمنع الأُولى الا في المتناهي والثالثة لأَنّ معلومات الله اكثر من مقدوراته؛ وكذا تضعيف الألفين والأَلف والكلّ يتناهى.

واعتُرض: فالمتقدّم والمتأخّر معاً لوجود اضافتيهما؛ وأَيضا تمشي في اتّصاف المعدوم بالموجود، كالحكم اليوم على الأَمس بالمضي؛

وأيضا ان أريد بالوضع الأين والمماسة، فصحيح؛ والاّ، فالعرض الواحد لا يحلّ في المحالّ.

لا يقال: قامت به وحدة، لأنَّ الاشكال يعود في قيامها وكذا الملك.

وأما الكميّات فلأنَّ السطح نهاية الجسم فهي فناؤه، وكذا الخط والنقطة؛ ولأنّه ينقسم بانقسامه، فيصير جسماً، والخط سطحاً، والنقطة خطاً.

ولقائل ان يقول: ليست من الأعراض السارية فلا تنقسم في كلّ جهة.

ولأنّ الزمان يستلزم مُحالات:

ا: أنّ جزءاً [21 r] مضى وآخر حصل، فله زمان آخر ويتسلسل

ب: انّه امّا ماض أو مستقبل معدومان؛ أو حال ولا ينقسم والاّ فليس بحال، فهو الجزء.

ج: انّه يلزم من فرض عدمه وجوده، لأنه بعده، فهو واجب ولا شيء من الواجب بمركّب من الحادثات؛ والصغرى ظاهرة.

د: انه مقدار مطلق الوجود، لأنّا كما نعلم أنّ حركة أمس والآن موجودان، وحركة غداً ستوجد، نعلم أنّ الله - تعالى - موجود أمس والآن وغداً، ولا ينطبق المتغير على الثابت.

لا يقال: نسبة المتغير الى المتغير زمان، والى الثابت دهر، والثابت الى الثابت سرمد، لأنّا دللنا على معنى «كان ويكون» فلا يندفع بالعبارات.

ه: انّه - عندكم - مقدار امتداد الحركة، وهو معدوم، لعدم حصوله الاّ بحصول جزئين، فيقدر الموجود المعدوم.

ولأنّ العدد مجموع وحدات، وهي عدميّة، والاّ فلها وحدات أخرى ويتسلسل؛ وكذا الاثنينيّة، والاّ، فلا تقوم بكل واحدة من الوحدتين، بل تتوزّع عليهما، فهي مجموع أمرين فهما الوحدتان.

قالوا: الواحد والانسان متغايران، لتغاير المشترك والمميّز، وليست [21 v] عدميّة، والاّ، فالكثرة اما عدميّة وهي عدمها فتكون ثبوتيّة؛ او وجوديّة، فليست مجموع العدمات.

وأما كيفيّات الكمّيات فلعدم ما تقوّم به؛ وأمّا القوة واللاقوة، فلأنّ الصلابة تأليف، واللين عدم الممانعة، بناء على الجوهر الفرد.

وتنقسم عند المتكلمين

الى قديم، لا أوّل له، وهو الله - تعالى -، والى محْدَث، له أوّل، وهو ما عداه.

قال الحكماء: مفهوم «كان الله في الازل» ليس عدميّا لأنّه

«ما كان»، ولا عين الذات، والّا فالآن أزل ويلحقه معنى «كان ويكون» فهو زمان.

قلنا: معناه: لو قدرنا أزمنة بلا نهاية، وجد معهما لا فيها؛ وأيضاً نعقل القدم والحدوث في الزمان بلا زمان، لامتناع التسلسل، فنعقله في غيره.

ولهما خواص:

ا: أن القديم لا يستند الى المختار ويستند الى الموجب، لان بعض اصحابنا جعل عالمّية الله - تعالى - معللة بعلمه؛ وأبو هاشم الحييّة والموجوديّة والعالميّة والقادريّة معلّلة بالالوهيّة.

ب: ذات الّله - تعالى - وصفاته قديمة، وانكرت المعتزلة الصفات، وتلزم أبا هاشم للقول بالأحوال الخمسة [22r]؛ والغير حادث، خلافا للحرنانيين في النفس والهيولي والدهر والفضاء.(1)

لنا: السمع لأنّ دليل التمانع لا يدلّ على نفي قديم عاجز.

قالوا: النفس مبدأ الحياة، وهي حية فاعلة، والهيولي بالعكس، فلو حدثتا افتقرتا الى مادة ويتسلسل؛ والزمان لا يعدم لأنّ عدمه

---

(1) ا: ذات الله - تعالى - وصفاته قديمة اتفاقا وصفاته خلافا للبحشمية في ما عدا الاحوال وغير ذلك ....

بعد وجوده بالزمان؛ وكذا الفضاء بالبديهيّة، والّا لما تميّزت الجهات، وما امتنع فرض عدمه فواجب[1].

ج: القدم والحدوث ليسا صفتين، خلافا لابن سعيد في الأوّل والكراميّة في الثاني.

لنا: لزوم التسلسل.

ولقائل ان يقول: لا يتّصف بهما الاّ الذوات فقط.

د: الحادث غير مسبوق بمادّة ولا مدة خلافا للفلاسفة.

قالوا: الامكان سابق وهو وجوديّ ويغاير صحّة التاثير لتوقّفه عليه، فله محلّ.

قلنا: لا يتّصف به في العدم كما مرّ.

قالوا: عدم الحادث قبل وجوده، وليست عدميّة لعروضها للوجود فموصفها موجود وهو الزمان.

قلنا: فالباريء - تعالى - زمانيّ والزمان لتقدم عدم جزئه على وجوده.

[22v.] أمّا المحدَث فإمّا متحيّز أو حالّ فيه أو لا.

وانكره جمهور أصحابنا لمساواته الباريء - تعالى - في الماهيّة.

وردّ بجواز اشتراك المختلفين في سلب الغير عنهما.

(1) ا: فرض عدمه أو حدوثه فواجب.

أما المتحيّز فجوهر فرد، إن لم ينقسم، وإلاَّ فجسم وأقلّه جوهران، وعند المعتزلة ثمانية والبحث لفظيّ.

وأما الحالّ فيه فعرض؛ فإما غير مشروط بالحياة وهي المحسوسات والاكوان[1] فمنها المبصرات وهي اللَّون[2]، فقيل: الخالص السواد، والبياض يتخيل من اختلاط الهواء بالأَجزاء الشفافة[3]. وقيل: والبياض كما في البيض المصلوق[4].

وقالت المعتزلة: <الخالص هو السواد> والصفرة والحمرة والخضرة والضوء، وليس بجسم، لاختلاف الأَجسام به وبالظلمة[5] وهي شرط وجود اللَّون عند ابن سينا، ورويته عندنا، والظلمة وليست وجوديَّة عند المحقّقين[6] لأَنَّ البعيد يرى مجاور النار وما بينهما ولا يراهما المجاور.

ومنها المسموع وهو الصوت والحروف وهي كيفيَّات[7] إما عارضة له او حادثة أخر زمان حبس النفس.

---

(1) هذه الالفاظ: وهي المحسوسات والاكوان غير موجودة فى التحرير الاول.

(2) ا: فمنهما المبصر وهو اللون فالخالص...

(3) هذه الالفاظ: والبياض يتخيل...الى الاخر غير موجودة فى التحرير الاول.

(4) «كما في البيض المصلوق» غير موجودة في التحرير الاول.

(5) ا: وليس بجسم لجواز وجود الجسم مظلما،

(6) ا: عند بعضنا لان . . .

(7) ا: الصوات ومن كيفياته الحروف.

ومنها الطوم، فهي الحرافة والمرارة والملوحة والحلاوة والدسومة والحموضة والعفوصة والقبض والتفاهة.

تنبيه [23r] الحرافة تفعل تفريقاً، والعفوصة قبضاً، فالمدرك الطعم فقط او هما.

ومنها الملموس وهو الحرارة والبرودة وليست عدمها، وإلّا لم تحس؛ ولا نفس الجسم، وإلّا فالحارّ بارد؛ والرطوبة فإن فسّرت باللاممانعة فعدمية؛ او بسهولة الالتّصاق، فلا؛ واليبوسة تقابلها، والثقل والخفة المزائدتان على الحركة، لأنّ ثقل ماء في الجو وخفة ماء تحت الماء محسوسان.

واللين عدم ممانعة الغامز، والملاسة استواء وضع الأجزاء؛ والخشونة بالعكس.

تنبيه: قيل تقوّم بذواتها بعد مفارقة المحالّ؛ وإبطال انتقال العرض يبطله.

ومنها الاكوان، وهي الحصول في الحيّز الوجوديّ.

قيل: ليس الحيّز معدوما، ولا جوهراً، والّا فتتداخل او تماس وليس[1] العرض محلّا.

---

(1) ا: أو تماس ولا يحل في..

مسألة: الحقّ عندي أنّ الحصول لا يعلّل بمعنى < آخر > وإلاّ فإن صحّ وجوده قبله [1] واقتضى الاندفاع فاعتماد، وإلاّ فيحصل في آخر؛ [2] وإن لم يصحّ، لزم الدور لتوقّف كلّ واحد منهما على الآخر.

مسألة: الحصول الأوّل في الحيز الثاني حركة؛ وبالعكس سكون؛ والأوّل في الأوّل ليس واحداً منهما، إلاّ أن [23v] قلنا الحركة سكونات والبحث لفظيّ.

وهما موجودان [3] لأنّ تحرُّك الجسم بعد سكونه يستدعي وجودهما.

واعترضه فالفاعليّة كذلك فيتّصف القديم بالمحدث.

وردّ: التغير في الاضافات لا يغيّر الذات. ـ واعترض: اللازم أحدهما فقط.

وردّ: حقيقتهما الحصول والاختلاف بالعوائض.

وحصول جوهرين في حيّزين بحيث لا يتخلّلهما ثالث اجتماع وبالعكس افتراق.

وقيل: زائدان على الكون.

وردّ بأنّا متى عقلنا جوهرين في حيّزين عقلناهما.

---

(1) في التحرير الاول: لا علة للحصول والا فان صح وجودهما.
(2) ا: والا فيصح حصوله في آخر...
(3) في التحرير الاول: واستدل...

مسألة: حركة المحوي بحركة الحاوي عرضيّة.

مسألة: الأكوان متضادة وإن اقتضت حيّزا معينا، لأنّها تتماثل، فتضاد؛ وقد لا تتعاقب كمقتضي الحصول الاول والثالث وما فوقه.

وإمّا[1] مشروط[2] بها ومنها الحياة وهي اعتدال المزاج، أو قوة الحسّ والحركة، خلافا لجمهور أصحابنا وابن سينا.

قالوا: صفة بها صحّ أن يعلم ويقدر وإلّا لما اختصّ بهما.

قلنا: فلِمَ اختص بها.

قال <ابن سينا>: حياة العضو المفلوج ليست قوة الحسّ والحركة، ولا الغاذيّة لبطلانها وحصولها في النبات. [24r].- قلنا: عاجزة عن الفعل فقط، وغاذية النبات نوع آخر.

مسألة: الموت وجوديّ خلافا لبعضهم.- لنا: «خلق الموت» قالوا: معناه قدّر.

مسألة: الحياة غير مشروطة بالبنية، خلافا للمعتزلة والفلاسفة.

لنا: القائم بمجموع الأجزاء ليس واحداً، وجواز قيامها بهذا متوقّف على ذلك، وكذا من الطرف الآخر فيدور.

ومنها الاعتقادات، وهي ما يجد الحي من نفسه ويميّزه عن غيره؛ فإن كانت جزما لا تطابق، فجهل؛ وإلّا فإمّا لا عن سبب،

(1) هذه الالفاظ: «واما مشروط بها» جزء ثان التقسيم الذي أوله في الصفحة 47 والسطر 3.

(2) ا: واما غير مشروط...

فتقليد؛ أو عن تصور الطرفين، فبديهيات؛ أو عن الحس فضروريات أو عن الاستدلال، فنظريات؛ وإن كانت ترددا فإما على السوية، فشك؛ وإلا فالراجح ظن، والمرجوح وهم، ومراتبتهما لا تحد.

مسألة: تصور العلم بديهي، خلافا للأكثر.- لنا: كاشف لغيره وجزء من علمي بوجودي البديهي.

ولقائل ان يقول: يكشف غيره عن العلم به فلا دور[1].

وقيل: سلبي.- ورد: فهو سلب منافيه الوجودي، وإلا بطل قولكم فيصدق العالمية على العدم.

وقيل: انطباع.- ورد: فالعالم بالحرارة حار.

لا يقال: صورته؛ [24v] لأنا نقول: إن لم تساو فلا علم؛ وأيضاً فالجدار الحار عالم.

لا يقال: ليس من شأنه الإدراك، لأنا نقول: من شأنه الحصول فكذا هو.

قالوا: بعض المعلومات ليست في الخارج ولا نفيا.

قلنا: فيحصل البحر في الذهن.- وقيل: اضافي بمعنى التعلق وهو الحق إما معلول صفة أو بواسطة العالمية.

مسألة: إن فسر العلم بالتعلق، فيمتنع تعلق الواحد بمعلومين

---

(1) ا: عن العلم به لا عنه فلا دور

لعلمنا بعلم هو (؟) فكذا مع الذهول عن علم بالآخر؛ وإلاّ فيجوز خلافا لبعضهم في غير المتلازمين.

لنا: نعلم السواد والبياض للعلم بمضادتهما، وإلاّ، فهي مطلق المضادة، وينفكّان لجواز الجهل بأحدهما.

ولقائل ان يقول: يمتنع مضادّا.

مسألة: العلم تفصيليّ، لانّ المعلوم حاصل والآخر مجهول.

مسألة: العلوم المتعلّقة بالمتغايرات مختلفة، خلافا لوالدي - رحمه الله -

لنا: العلم بالدليل شرط النظر وبالمدلول ينافيه.

ولقائل ان يقول: إنما اختلف بسبب متعلقاته[1].

مسألة: العلوم ضروريّة ابتداء، أو بواسطة؛ وإلاّ، فهي جهل الاحتمال الانفكاك.

مسألة: لا يكون العلم بالفرع ضروريّا وبالأصل كسبيّاً لأنّ الشكّ فيه يبطله.

[25r.] مسألة: المنافاة بين اعتقاد الضدّين ذاتيّة لأنّ العلم بوجود أحدهما مشروط بعدم الآخر[2].

مسألة: المعدوم عند بعضهم ليس بمعلوم لأنّه ليس بمتميّز.

---

(1) هذه الجملة غير موجودة في التحرير الاول

(2) ا: بعدم ذلك...

قلنا: حكم، فيستدعي تصوّره وأيضا ثابت في الذهن.

قالوا: يمتنع تصوّر الشريك لأنّه يفتقر بحلوله. قلنا: الحالّ صورته ولو سلّم فليس بمعدوم صرفا.

مسألة: عقل التكليف علم، وإلّا لصحّ الانفكاك وليس حسيّا[1] لحصوله للبهائم؛ ولا نظريّا، لأنه شرطه فهو بالوجوب والامتناع.

واعترض: لا يقتضي التلازم الاتّحاد، كالعلّة والمعلول، ولو سلّم فالنائم والغافل ذاهلان، فهو غريزة تستلزمها مع السلامة.

ومنها القدر[ة] وهي سلامة الأعضاء، خلافاً للمتكلّمين.

قالوا: حركتا المختار والمرتعش متميّزتان بصفة.

ولقائل ان يقول: هي السلامة.

قيل لأصحابنا: الامتياز إمّا قبل الفعل وخَلْق الله له ولا قدرة، أو معهما ولا مكنة من الترك. وللمعتزلة إما عند استواء الدواعي، ويمتنع عندكم، وإلّا فالراجح ضروري.

مسألة: [25v] القدرة مع الفعل، خلافا للمعتزلة.

لنا: الفعل معدوم فلا أثر.

قالوا: لو لم يكن الإيمان مقدوراً للكافر،[2] كلّف بما لا

---

(1) ا: وليس بالمحسوس...

(2) ا: قالوا لو عجز للكافر...

يطـاق.ـ قلنـا: ويلزمكم ٱلامتنـاع ٱجتماعهمـا عندكم.

لا يقال: مأمور بالإتيان في ثاني زمان، لأنّا نقول: إن كان التأثر نفس الفعل، فلا ٱنفكاك؛ وإلّا فيعود البحث في حدوثه.

قالوا: تدخل[1] من العدم الى الوجود فيكون تحصيل الحاصل.

قلنا: كالعلّة والشرط.

ولقائل أن يُعيد الكلام فيهما.ـ قالوا: فإمّـا قدم العالم أو حـدوثهـا .ـ قلنـا: الحـادث التعلّق التنجزّي وليس في قـدرة العبد.

مسألة: ولا تصلح للضدين، خلافا للمعتزلة.

لنا: الممكن من هذا غيره من ذاك، ولأنّ نسبتها إلى الطرفين إما متساوية فلا بدّ من مرجح والمؤثر المجموع، وإلاّ فـلا تؤثر في المـرجـوح.

مسألة: العجز عدميّ، خلافا لأصحابنا.ـ قـالوا: ليس أولـى من القدرة.ـ قلنا: لولا الدليل.

ولقائل ان يقول: العجز آفة، والسلامة عدمها، فهو وجوديّ.

ومنها الـإرادة.ـ فقيل: علم الحي أو ظنّه بمنفعته.ـ قلنـا: نجد ميلا زائداً عليه.

وقيل: كراهة الضدّ.ـ قلنـا: قد نغفـل عنه، وهي غير [26r]

---

(1) ا: خرج...

الشهوة، لأَنَّ شرب الدواء قد لا يشتهي.

مسألة: العزم إرادة جازمة بعد التردّد؛ والمحبّة إرادة؛ فمن الله الثواب، ومن العبد الطاعة وكذا الرضا. ـ قيل: ترك الاعتراض.

مسألة: المنافاة بين إرادتيْ الضدّين كما في اعتقادهما.

مسألة: لا بدّ من إرادة ضروريّة دفعا للتسلسل فوجب اسناد الكلّ إلى قضاء الله.

ولقائل ان يقول: لا يقتضي عدم الواسطة.

ومنها كلام النفس، ولم يقل به إلاّ أصحابنا، لأَنّ الامر ليس تخيّل الحروف لأَنها تابعة؛ ولا الإرادة والعلم والقدرة والحياة لتحقّقها دونه.

ومنها الأَلم واللّذة الوجوديّان، خلافا لابن زكريا في الثاني.

وقال ابن سينا: إدراك الموافق لذّة، والمنافي ألم، كالمعتزلة في قولهم إن كان متعلّق الشهوة والنفرة، ولا قطع بأنّهما نفس الادراك.[1]

مسألة: تفرّق الاتّصال يوجب الأَلم، عند الفلاسفة. ـ لنا عدميّ.

وزاد ابن سينا سوء المزاج لانعكاس حدّ الأَلم وهو لفظيّ.

---

(1) ا: ولا دليل

ولقائل ان يقول: إذا صحّ الحد فليس لفظيّا.

ومنها الادراكات وهي غير العلم للتفرّقة.[1]

مسألة: [26 v.] الإبصار اتّصال الشعاع بالمرئي عند بعضهم.

لنا: يشوّشه الريح، ولا يتّصل بالسماء. ولقائل ان ينقضه بشعاع النيّرَين.

وانطباع عند آخرين. لنا: فلا نرى الكبير والقرب والبعد، ولا يرد على جاعلة شرطا.

مسألة: ولا يجب عند شرائطه المعروفة، خلافا للمعتزلة والفلاسفة.

لنا: نرى الكبير صغيرا لرؤية بعض اجزائه فقط. وأيضا رؤية كلّ جزء ليست مشروطة بالأخرى وإلّا لدار.

قالوا: فبحضرتنا جبال. قلنا: معارض بالعاديّات.

ولقائل ان يقول: جواز الشيء لا ينافي القطع بعدمه.

مسألة: وصول الهواء إلى الصماخ لا يعتبر في السمع، خلافا للفلاسفة والنظام.

لنا: فلا نسمع من وراء جدار صلب لتغيّر الشكل، ولا ندرك جهة كمجرد اللمس.

---

(1) ا: غير العلم لادراك التفرقة

ولقائل ان يقول: لا يشرط بقاء الشكل والقياس على اللمس لا يُجدي.[1]

مسألة: الشمّ إما لتكيف الهواء المتّصل بالخيشوم، أو لانفصال أجزاء لطيفة، أو تعلّق فقط، كالعلم وهو أضعفها.

وأحكامها أربعة:

أ: لا تنقل اتّفاقاً، وإلاّ فهي متحيزة، واَستدلّ: لو جردناها عن غير اللوازم فإن لم تفتقر إلى محلّ [27r] وجب اَستغناؤها، وإلاَّ فلا إلى مبهم لعدمه فتمتنع مفارقته.

وردّ: لا يجب أن تحلّ فقط، واَحتياج الشخص الى النوعيّ لا يشخصه [50] كالجسم إلى الحيّز.

ولقائل ان يقول: اَحتياج الجسم إلى الحيّز المبهم لا لوجوده.

ب: لا يقوم بعضها ببعض، خلافا للفلاسفة ومعمر. لنا: ليس أولى من العكس.

ومحلّها ليس عرضا وإلاّ عاد البحث.

قالوا: اللونيّة المشتركة تغاير السواديّة المميّزة، وليست معدومة لعدم الواسطة فهي قائمة بها

ولقائل ان يقول: قيام جزء بكل.

(1) هذه الالفاظ: ولقائل ان يقول...الخ غير موجودة في التحرير الاول.

وأيضا الحلول ليس العرض، والمحل، لوجودهما دونه؛ ولا عدميّا لانّه نقيض اللاحلول؛ فحلوله كالأوّل ويتسلسل.

قلنا: مرّ الجواب.

ج: يمتنع بقاؤها، عندنا، وإلاّ فهو عرض قائم بها.- قيل ممنوع؛ ولو سلّم فيقوم مثله.

وأيضا لو جاز فعدمها ليس واجبا، وإلاّ فالممكن ممتنع؛ ولا جائزا، وإلاّ فسببه إما وجوديّ موجب وهو طريان الضدّ المشروط بعدمه فيدور؛ أو مختار، ولا بدّ له من أثر وجوديّ فليس إعداما؛ أو عدميّ وهو انتفاء شرطه الجوهر [27v.] وهو باقٍ ويعود الكلام في عدمه.(1)

قيل: كما يمتنع في ثاني زمان.- ولو سلّم، فشرطه أعراض لا تبقي، ولا يدفعه إلاّ الاستقراء.

قالوا: ممكنة لعينها في الأوّل فكذا في الثاني، وإلاّ فالممتنع واجب ويلزم نفي الصانع.

قلنا: تمتنع لغيرها ثانياً.

د: واحدها لا يحلّ في محلّين، ولا في الأكثر، خلافا لأبي هاشم في الثاني فالتأليف، ولبعض الفلاسفة.

---

(1) ا: وهو باق والكلام فى عدمه كالاول...

لنا: لو جاز أَن يكون الحاصل هنـا هناك، جـاز حصول الجسم في مكانين.

ولقائل ان يقول: إنما الكلام في محلّين صارا بآجتماعهما واحداً.

وأَيضا فما الفرق بين الاثنيْن وما عداها؛ وإحالة صُعوبة التفكيك على المختار أَولى

وأَما الأَجسام فالنظر إما في مقوّماتها.

مسالة: أَجزاء المركب حسّاً موجودة بالفعل، والبسيط إما موجودة أَو لا، متناهيّة أَو لا؛ والأَوّل مذهب جمهور المتكلمين، والثاني مذهب النظام، والثالث مردود، والرابع مذهب جمهور الفلاسفة.[1]

لنا وجوه:

أ: النقطة وجوديّة للاتّفاق، وللماسّة بها؛ ولا تنقسم وإلاّ فليست طرفا، ولأَنّها موضع ملاقاة الكرة للسطح، فيلزم تضليعها؛ وهي متحيزة، او محلّها غير منقسم وإلاّ فتنقسم[2]

[28 r.] ولقائل ان يقول: ليست من الأَعراض السارية.

---

(1) ا: مذهب جمهور المتكلمين والثالث مردود. لنا وجوه...

(2) ا: أو محلها والا انقسمت بانقسامه

ب: الحركـة منهـا حاضر، لأَنّ الماضي ما كان حاضراً والمستقبل ما يكون، ولا ينقسم وإلاَّ فليس بحاضر، فهي مركّبة منه فكذا المسافة والزمان.

ج: لو تركّب مما لا يتناهى لامتنع قطعه بالحركة. لا يقـال: واحدٌ بالفعل، لانا نقول: وحدة ما ينقسم ممتنعة لوجوه:

أ: أنها إمّا نفس الذات، أو من لوازمهـا، فيمتنـع افتراقهما؛ أو عرض فيقبل القسمة لقبول محلّها؛ فإن قـامت بهـا أخـرى تسلسل، وإلاّ انقسمت، فكذا المحلّ.

ب: أنّ المائين الحاصلين بعد القسمة ليسا حادثين بالبديهة، ولا أحدهما عين الثاني فكانا معاً.

ج: أن مقاطع الجسم متصفـة بالمختلقـات، كالنصف والثلث فتتمايز الأَجزاء.

قالوا: كلّ متحيز له جهتان، فينقسم؛ وأيضـا لو ركّب منها سطح فالمرئي من وجهَيْه غير الأَخر؛ وأيضا لـو ركّب خط من ستة منها، وتحرك جزء من فوق أحد طرفيه وآخر من تحت الآخر، تخاذيا في مُتَصل الثالث والرابع فيماس بكـلّ واحد من وجهيه وجه الآخر.

قلنا: تغاير الجهات لا يقتضي القسمة كالمركز [28v.].

[28 v] ولقائل ان يقول: لم تتغاير جهتاه بل حاذى بجملته.

مسألة: زعم ابن سينا أنّ الجسم مركّب من الهيولى والصورة - وهي معنى التحيّز - لقبوله الانفصال والقابل باق، فليس الاتّصال ولا الجسم لعدمه.

قلنا: لم يعدم، والاتّصال الوحدة، والانفصال التعدّد، وهو موردهما.

مسألة: زعم ضِرار والنجّار أنّ الجسم مركّب من لون وطعم ورائحة وحرارة وبرودة ورطوبة ويبوسة.- لنا: فتغاير التحيّز لتغاير المشترك والمميّز.

ولقائل ان يقول: إن أريد أنّها جواهر فلا يبطله وإلاّ فبالضرورة.

وإما في عوارضها:

مسألة: اختلف في حدوث الأجسام على أربعة مذاهب:

أ: قول جمهور كلّ ملّة أنّها حادثة ذاتا وصفة.

ب: قول أرسطو وأتباعه بالعكس، وجسميّة العناصر قديمة بالنوع، وصوَر المركّبات بالجنس.

ج: قول قدماء الفلاسفة أنّها قديمة ذاتا فقط.

واختلفوا: فقيل: كنات جسماً؛ وقيل لا؛ والأوّلون اختلفوا

فقيل: الماء؛ وقيل الهواء وما تحتهما بالتكاثف وما فوقهما بالتلطّف والسموات من الدخان؛ وقيل النار، وقيل الأرض، [29r] والآخر بالتكاثف أو بالتلطف؛ وقيل البخار والثقيلان بالتكاثف والحقيقان بالتلطف[1]؛ وقيل الخليط، وهي أجزاء صغيرة لا يتناهى من كلّ نوع، وإذا تحركت ظُنَّ حدوثها؛ وقيل اذا اجتمعت: بناء على الكمون والظهر وانكار المزاج والاستحالة. وقيل أجزاء جسمانيّة كرّيّة صلبة، منقسمة، وهماً فقط، متحركة دائماً، وتصادفت تصادفاً مخصوصا فحصل العالَم ومن حركة السماء الامتزاج.

وقيل: النور والظلمة؛ والآخرون اختلفوا. فقال الحرنانيون الخمسة المتقدّمة ولمّا علم الباري - تعالى - أنّ النفس تتعلّق بالهيولى تعشقها، وتنسى نفسها وتطلب اللذة الجسميَّة ركّبها كاملة، وأفاض عليها عقلا يتذكر به عالَمها ولذته الخالية عن الألم، فيشتاق إليه وتبقى في نهاية البهجة والسعادة [55] ولم تبق شبهة، لأنّ مخصّص الوقت التعلق، ولم يمكن زوال الشرور الباقية.

لا يقال فلِمَ تعلّقت، لأنّا نقول للمتكلّمين: لأنّها تفعل بالاختيار؛ وللفلاسفة: لها تصورات معُدّ (؟) بعضها للآخر حتى تنتهي إلى [29v.] تصور التعلق.

---

(1) ا: وقيل البخار والكثيفان بالتكاثف واللطيفان بالتلطف...

لا يقال علم الباريء الفساد، فلمَ تركها، لأنّا نقول: علم أن الأَصلح عدم التعلق من ذاتها بعلمها، ولتكسب الفضائل.

وقيل: الأَعداد المتولّدة عن الوحدات، لأَن قوام المركّب بالبسيط، وليس وراء وحدته شيء، وإلاَّ فهو مركَّب؛ وهي قائمة بنفسها، وإلاَّ فليست بمبدإ، فإذا عرض لها الوضع صارت نقطة فإن اجتمعت صار (هكذا) خطا، ثم سطحا ثم جسما.

د: لا يقوله عاقل وتوقَّف جالينوس.

لنا: لو كانت أزليّة فإمَّا متحرّكة ويبطل لوجهين:

أ: أنَّه ينافي المسبوقيَّة بالغير. ـ قالوا: الشخصيَّة فقط. ـ قلنا: والنوعيَّة لتركّبها من حاصل ومنقض.

ب: إن كلّ حادثة فعل مختار، فكذا المجموع فهو حادث.

قالوا: موجب[1] وتأخَّرت لفوات شرط، ولو سلّم فقديمة لأَنّها وصحَّة التأثير ممكنان أزلاّ وإلاَّ فالممتنع صار ممكنا. ـ قلنا: إبطال الثاني مرّ والاوَّل سيجيء في باب إثبات الصانع.

أو ساكنة ويبطل بوجهين:

أ: أن امتناع الحركة إمَّا لازم فلا تتحرَّك. ـ قالوا: عدميّ فلا

---

(1) ا: ممنوع...

يعلّل؛ ولو سلّم فمعارض [30r] بامتناع أزليّة العالَم لانَّه لو لـزم ماهيته لم يوجَد.

قلنا: نفي محض بخلاف السكون لانّه نقيض اللامماسّة.

ب: أنه ثبوتيّ، فإن كان قديما واجبا فذاك، وإلاَّ فله مؤثر واجب وفقاً للتسلسل وموجب لحدوث فعل المختار، فإن لم يوقف على شرط فذاك؛ وإلاّ فالشرط واجبا مع أن الحركة عنده واجبة في الفلك، وجائزة في العناصر، ولا جسم غيرهما. ـ ومَن أَراد التعميم فليبين التماثل.

ولقائل ان يقول: لا حاجة الى بيانه لأَنَّ موضوع الدليل مطلق الذات.

قالوا: عدميّ، ولو سلّم فمستغن وإلاَّ دار، لأَنَّ العلة الحدوث؛ ولو سلّم فتعلق القدرة القديم عُدم لأَنَّ إيجاد الموجود محال.(1)

لا يقال: قادر على إيجاده بواسطة أن يعدمه لأَنَّ مرادنا التعلق المخصوص(2).

قلنا: العلَّة الامكان، والتعلّق المعدوم تنجزيّ وهو حادث.

---

(1) هذه الالفاظ: «لان ايجاد الموجود محال»: غير موجودةفي التحرير الاول

(2) ا: ولا يقال اوجده بواسطة أن يعدمه ويفيده لان مرادنا التعليق المخصوص

قالوا: الدعوى متناقضة لوجهين.

أ: إمكانه أزليّ، وإلاَّ فالممتنع صار ممكناً، فيرتفع الأمان عن حكم العقل[1].

قلنا: إمكانه ازليّ[2] وأزليّته ممتنعة كالحادث بشرط حدوثه، وإلاَّ فينتهي إلى حيث [30v] لو فرض قبل بلحظة صار أزليّا

ب: إما أن تفسّروا المحدث بسبق العدم، أو وجود الله - تعالى - فإمّا بالطبع فمسلّم فيهما؛ او بالعليّة والشرف ففي الثاني فقط أو بالزمان والمكان فممنوع فيهما إتّفاقا وإلاَّ فالحركة قديمة أو بتفسير آخر فأذكروه.

قلنا: كتقدّم بعض اجزاء الزمان على بعض، وليس بزمان ولو سلّمت، فليس بمتحرّك ولا ساكن، لأنّهما فرع الحصول في المكان؛ وليس معدوما فإما مشار إليه متحيّز أو حال فيه، فله مكان فأجسام لا نهاية لها موجودة.

ولو سلم فمكانها خارج عنها فليس بجسم، وإلاَّ فليس بمكان لأنّه الذي تصحّ الحركة منه وإليه وعليه.

قلنا: السكون بقاء جوهرين متماسين، والحركة مماسة أحدهما لآخر.

(1) ا: امكانه أزلي والا فوجب اتصافه بالامكان بعد أن امتنع فكذا بالوجود..
(2) ا: لا بذاته لامكانه امكانه ازلي...

لا يقال: كان واحداً، لأنّا نقول: فيمتنع انقسامه لما مرّ.

قالوا: فاعله قديم، فكذا هو؛ وإلّا فتخصيص وقته بمرجح محال، لأنّه لا امتياز في النفي ولا يترجح بنفسه.

ولقائل ان يقول: يمتنع ترجّحه لا ترجيحه.

قلنا: كاختصاص الكوكب وثخن والمتمّم ورقته[1] بمواضعها مع بساط الفلك. وأيضا [31r] فالمرجّح تعلق الإرادة الواجب المستغنى.

لا يقال: التخصيص يستدعي الامتياز، فقبله أوقات؛ لأنّا نقول: كما يمتاز الوقت عن الوقت.

قالوا: مادّته قديمة، لأنّ إمكانه ثبوتيّ يستدعي محلّاً، وإلّا تسلسل، ولا تفارقه.

قلنا: عدميّ، ولو سلّم فيلزم التسلسل لامكانها؛ لا يقال: يقوم بها، لأنّه يصير مشروطا بوجودها العرض المفارق فهو كذلك، هذا خلف.

قالوا: صورته قديمة، لأنّ عدم الزمان قبل وجوده، والقبليّة وجوديّة، وإلّا فالقبل بعد، ويعود البحث

قلنا: عدميّة لأنّها صفة العدم[2].

---

(1) ا: والثخن والرقة بمواضعها...

(2) ا: وصفكم العدم بالقبلية يشعر أنه عدمي لانه وصفه...

قالوا: لا غاية له وإلّا فيستكمل بها، فهو قديم وفاعله موجب.ـ

قلنا: سنبيّن أنّه مختار.

ولقائل ان يردّ الاستكمال إلى الفعل.

مسألة: وهي متماثل، خلافا للنظام.

لنـا وجوه:

أ: فلا تلبس عند الاستواء فـي الأعراض.ـ وردّ[1] لو تصفحنا جميعهـا.

ب: متساويّة في القبول، فكذا في الماهيّة؛ وردّ بمنع الأولى، فإنّ الفلك لا يقبل المـزاج؛ وقصّة إبراهيم [31v] ـ عليـه السـلام ـ جزئية، أو لعلّ جعل في بدنه ما يقبل النار كالنعامة.

ولو سلّم فاشتراك في لوازم.

ج: ليس معناه إلّا الحصول فـي الحيّز وهـي متساويـة فيه.ـ وردّ: لازم.

مسألة: وباقية، خلافا للنظام.

لنا: موجودة في أوّل زمان، فكذا الثانـي، وإلّا فالممكن ممتنع؛ ونقض بالاعراض.

---

(1) ا: واعترض انما يصح...

واستدلّ باستمرارها حسّاً، ونقض باللون؛ ولا يقال: أعلم بالضرورة إنّي انا، لأنّه بناء على نفي النفس.

قال: هويّة الحيوان المعين لها أعراض مخصوصة، ولا تبقى، فكذا المجموع.

ولقائل ان يدعي الضرورة في بقائهما.

مسألة: ولا تتداخل، خلافا للنظام.

لنا: متماثلة فلا تتميز بذاتيّ، ولا لازم ولا عرض فتتحدّ.

ولقائل ان يدعي البديهة لعدم الاجتماع في الحيّز.

مسألة: ويجوّز خلوها عن اللّون والطعم والرائحة، خلافا لأصحابنا.

لنا: الهواء؛- إحتجوا بقياسها على الكون، وما قبل الاتصاف على ما بعده، وذاك[1] حالّ عن الجامع، وهذا لامتناع زوال البعديّ[2] إلاّ بضدّ، فإن صحّ ظهر الفرق وإلاّ مُنع الأصل.

مسألة: [32r] ومرئية خلافا للفلاسفة.

لنا: نرى الطويل والعريض وليسا عرضا، لأنّ محلّهما يكون الجزء الواحد، لاستحالة قيامه بأكثر فينقسم[3].

(1) ا: والاول...
(2) ا: زوال ما بعد الا بضد...
(3) ا: فينقسم فهنا نفس الجوهر...

واعترض: فينقسم الجوهر بل المرئي التأليف وهو كونهما في سمت.

وأجيب بأنّ الطويل حاصل في الحيّز بخلاف العرض ويشبه أن يكون دليلاً.

مسألة: ويجوّز افتراقهما حيث لا يكون بينهما ما يماسّهما، خلافا لأرسطو وأتباعه.

لنا: الصفيحة الملساء ترتفع دفعةً، وإلاَّ تفكّكت، وحصول الهواء في الوسط بعد مروره بالطرفين.

ولقائل ان يمنع الارتفاع.[1]

وأيضا المكان المنتقل إليه إن كان فيه جسم، فان انتقل إلى مكان الأوّل فدور، وإلى غيره يوجب تدافع العالَم بحركة البقّة، وإلّا تداخلا.

ولقائل ان يقول: يتخلخل ما وراءه ويتكاثف ما يليه[2]

قالوا: يحتمل التقدير فهو مقدّر.

قلنا: تقديرا، كقولنا لو ضوعف نصف قطر العالَم وقعت الكرة خارجا وهو محال.

قالوا: فتقع الحركة فيه لا في زمان، لأنَّ نسبته إلى زمان

---

(1) ا: ولقائل ان يقول يمنع...

(2) هذه الالفاظ «ولقائل ان يقول: يتخلخل...» غير موجودة في التحرير الاول

الملاء[1] كنسبة زقّة آخر بـالفرض إليه. [62] قلنـا: لو لم تستحقّ الزمان لذاتها.

ولقائل ان يقول: يمتنع وجود حركة لا سريعـة ولا بطيئة.

[32v] مسألة: وهي متناهيّة، خلافا للهند ـ لنا: فتمتنع الحركة المستديرة، لأنّ القطر إذا مـال عن مـوازاة بعد غير متناه إلى مسامتته وجب حصول نقطة أولى عليه ولا تحصُل؛ بناء على نفي الجـوهـر.

قالوا: لا بدّ أن تتميّز جوانب الخارج بالبديهة، فيشـار إليـه فإما مقدار أو جسم؛ وأجيب أحياز تقديريّة.

ورُدّ: إن لم تطابق ففرض كاذب.ـ وقالت الحكمـاء: ذلـك التمييز وهميّ.

مسألة: ولا تجب أبديّتهـا، خـلافا للفلاسفة والكرّامية.ـ لنـا: حادثة فقبول العدم من لوازمها.

قالت الحكماء: المؤثر موجب؛ وأيضا فتحصل البعديّة الـزمانيّة حـال عـدمـه ؛ وأيـضـا لا بـدّ لامكانـه من محلّ، وليس وجوده لأنّه معدوم فلو عدمت الهيولي تسلسل، ولا تخلو عن الجسم.

قلنا: مرّ ابطال جميعها.

---

(1) ا: لان نسبته الى ملاء كنسبة...

قالت الكرامية: عدمه إما باعدام معدم، فإما وجودي وليس عين العدم، بل يقتضيه وهو الاعدام بالضد[1]؛ أو عدمي ولا فرق بينه وبين عدم الفعل وإلا فيمتاز بثبوتي، فلا يستند إلى فاعل.

قلنا: مردود لتوجهه [33r] في المعدوم الان؛ أو بطريان ضد، ويتوقف على انتفائه ويدور.

قلنا: لا يتوقف لأنه معلوله.- وأيضا ليس أولى من العكس.- لا يقال: الحادث أقوى لتعلقه بالمؤثر، لأن الباقي مثله، ولا لامتناع عدمه، لأن الباقي يمنعه ولا لجواز تكثره لأنه بناء على اجتماع المثلين.

قلنا: أقوى ولا نعرف لميته؛- أو بانتفاء شرط، وهو العرض المفتقر الى الجسم فيدور.- قلنا: لا يبقى، والجوهر لا يخلو، وتلازمهما كالمضافين والمعلولين.

وتنقسم إلى ما يشابه جزؤه كله في الماهية وهو البسيط

فإما فلكي.

قالت الحكماء: لا ثقيل ولا خفيف، لا حار ولا بارد، لا رطب ولا يابس[2]، ولا يقبل الحرق والالتئام والكون والفساد، لأن الجهة

---

(1) ا: يقتضيه وهو الشيء وسياتي...

(2) هذه الالفاظ «لا رطب ولا يابس» غير موجودة في التحرير الاول

موجودة فإنّها مقصد المتحرّك ومتعلق الإشارة[1]. ولا تنقسم، وإلا فالمواصل إلى نصفها إن تحرك لم يصل بعد، وإلاّ فهو هي، ولا بدّ من محدّد كري الفوق والتحت، الطبيعين، بمحيطه ومركزه ولا يتحرّك مستقيما، وإلاّ فليس بمحدّد، فلزم ما ذكرناه، لأنها بحركة [33v] مستقيمة، فهو بسيط وإلاّ قبل الخرق، فيمكن حصول وضع كلّ جزء للآخر؛ ففيه ميل فيتحرّك بالاستدارة وليست طبيعيّة، وإلاّ انقضت؛ ولا قسريّة لأنّها بخلافها، وفساده مذكور في كتبنا الحكميّة.

وإمّا عنصريّ وهي أرض وماء وهواء ونار كرّات منْطو بعضها على بعض إلاّ الماء.

قالوا: والحركة مسخّنة فالنار لطيفة حارّة جدا، والأرض بالعكس، وما بينهما يتلوهما[2].

وأورد: فالأرض أبرد من الماء، والنار في غاية الرطوبة، لأنّها قبول الأشكال لا سهولة الالتصاق، وإلاّ فالهواء يابس.

قالوا: ويتقلب بعضها إلى بعض، كالنار عند الانطفاء، وهواء الكوز المبرد بالجمد والماء كفعل أصحاب الاكسير.

---

(1) ا: فانها مقصد المتحرك وجهة الاشارة...

(2) ا: والمتوسط يتلوهما...

والى ما لا يشابه وهو المركّب.

قالوا: اذا اختلطت العناصر كسرت سورة كيفية هذا تلك كيفية ذاك وبالعكس[1]، فيحصل المزاج.

قلنا: فالكاسر مكسور، لوجوب مقارنة المعلول للعلة.

ولا يقال: الكاسر الصورة، لأنّه بواسطة الكيفيّة ويعود المحذور

وأما ما ليس [34r.] بمتحيز، ولا حال فيه[2]، فإمّا هيولى أو عقل أو نفس فلكيّة وقد مرّ، أو بشريّة وسياتي، وأمّا الشياطين فقال أصحابنا أجسام لطيفة قادرة على التشكّل بأشكال مختلفة، وانكرتها الفلاسفة، وأوائل المعتزلة، لأنّها إما لطيفة فلا تقوى، أو كثيفة فنشاهدها.

قلنا: بمعنى عدم اللّون وإبصار الكثيف لا يجب.

وقال بعض الفلسفيّة: ماهيّاتها مخالفة بالنوع للنفس - وقال الآخرون النفس البشريّة إن كانت شريرة فيشتد بعد المفارقة انجذابها لمشاكلها فتعاونها عليه فهي شيطان وبالعكس ملك.

---

(1) ا: كسرت كيفية هذا تلك وبالعكس...

(2) ا: ما ليس بجسم ولا عرض...

خاتمة وفيها نظران

آ: في الوحدة والكثرة

مسألة: كلّ موجودين يتمايزان بالتعين.ـ فقال أَصحابنا[1]:

آ: فله تعين آخر ويتسلسل.ـ ولقائل ان يقول: يتميزّ التعين بنفسه.

ب:[2] فتعينها بعد وجودها ويدور؛ أَو فلها تعينان.ـ ولقائل ان يقول: توجد به.

ج:[3] فيغاير الماهيَّة، ولا يتَّحد وجودهما، فهي اثّنان وكذا الكلّ [34 v].

ولقائل ان يقول: لا يتَّصف بالوجود إلاَّ المجموع.ـ وقلنا: هذا[4] موجود فجزؤه الهاذيَّة أَولى.

مسألة: الغيران إمَّا مثلان، وهما المشتركان في صفات النفس؛ أَو اللذان يقوم أَحدهما مقام الآخر؛ والأَوَّل يرادف للتماثل والثاني مستعار منه؛ أَو مختلفان فإمَّا ضدَّان وهما الوصفان الوجوديَّان اللذان يفترقان لذاتيهما كالسواد والحركة.

والغيران هما الشيان عند المعتزلة وزاد[5] أَصحابنا اللذان

(1) ا: بالتعين وهو ثبوتي خلافا لاصحابنا قالوا فله.ـ

(2) ا: وايضا فتعينها...

(3) ا: وايضا فيغاير...

(4) ا: وقيل: هذا ...

(5) ا: وعند اصحابنا.

يجوز افتراقهما بزمان أو مكان أو وجود؛ وتصورها بديهيّ لأنّه جزء مخالفة السواد للبياض ومماثلته للسواد.

مسألة: لا يجتمع المثلان، خلافا للمعتزلة، لنا: لا تمتاز بذاتي ولا لازم ولا عرض فتتّحد.

قالوا: حكم الشيء حكم مثله؛ قلنا: يوجب الاتّحاد.

ولقائل ان يقول: عدم الامتياز لا يوجب الاتحاد.

مسألة: التغاير والتماثل والتخالف ليست زائدة، خلافا لبعضهم.

قالوا: مغايرة السواد للبياض توجد دونهما، ولا بدّ أن تماثل أو تخالف غيرها وكذا القول فيه، والتزموا ما لا نهاية له. - قلنا مرّ بطلانه.

ولقائل ان يقول اعتبارية [35 r] تنقطع بانقطاعه.

ب: في العلّة والمعلول.

تصوّر التأثير بديهيّ، لأنّ الخاصّ كقطعة اللحم كذلك.

مسألة: العدم ليس بعلّة ولا معلول، خلافا للفلاسفة.

لنا التأثير يستدعي أصل الحصول. - قالوا: كما يستدعي الوجود مرجّحا.

قلنا: العدم نفي محض.

مسألة: المعلول الشخصي ليس له علّتان مستقلّتان، وإلاّ فيستغني حال ٱفتقاره.

مسألة: والنوعيّ يعلّل بمختلفين، خلافا لأكثر أصحابنا.- لنا: المخالفة والمضادة معلولا السواد والبياض.- قالوا: ٱفتقار المعلول إلى علّة إمّا لذاته ولوازمه، فليس غيرها، وإلاّ فليست علّة.

قلنا: ٱفتقاره الى مطلق وتعيّنها من جهتها.

مسألة: يجوز صدور معلولين عن علّة واحدة، خلافا للفلاسفة والمعتزلة.

لنا الجسميّة علّة التحيّز والقبول[1].

قالوا: المصدران متغايران فإمّا داخلان أو أحدهما، فتتركّب[2]، أو خارجان أو أحدهما ويعود البحث[3].

قلنا: ٱعتبار عقليّ، كمحاذاة المركز وسلب الباء والجيم عن الألف.

مسألة: يجوز [35 v] مشروطيّة تأثير العلّة العقليّة، خلافا لأصحابنا.

لنا: شرط قبول الجوهر للعرض ٱنتفاء ضدّه.

ولقائل ان يقول: ليس عقليّا

مسألة: ويجوز تركّبها، خلافا لأصحابنا.

---

(1) ا: والمكان والقبول.

(2) ا: داخلان في مركبه.

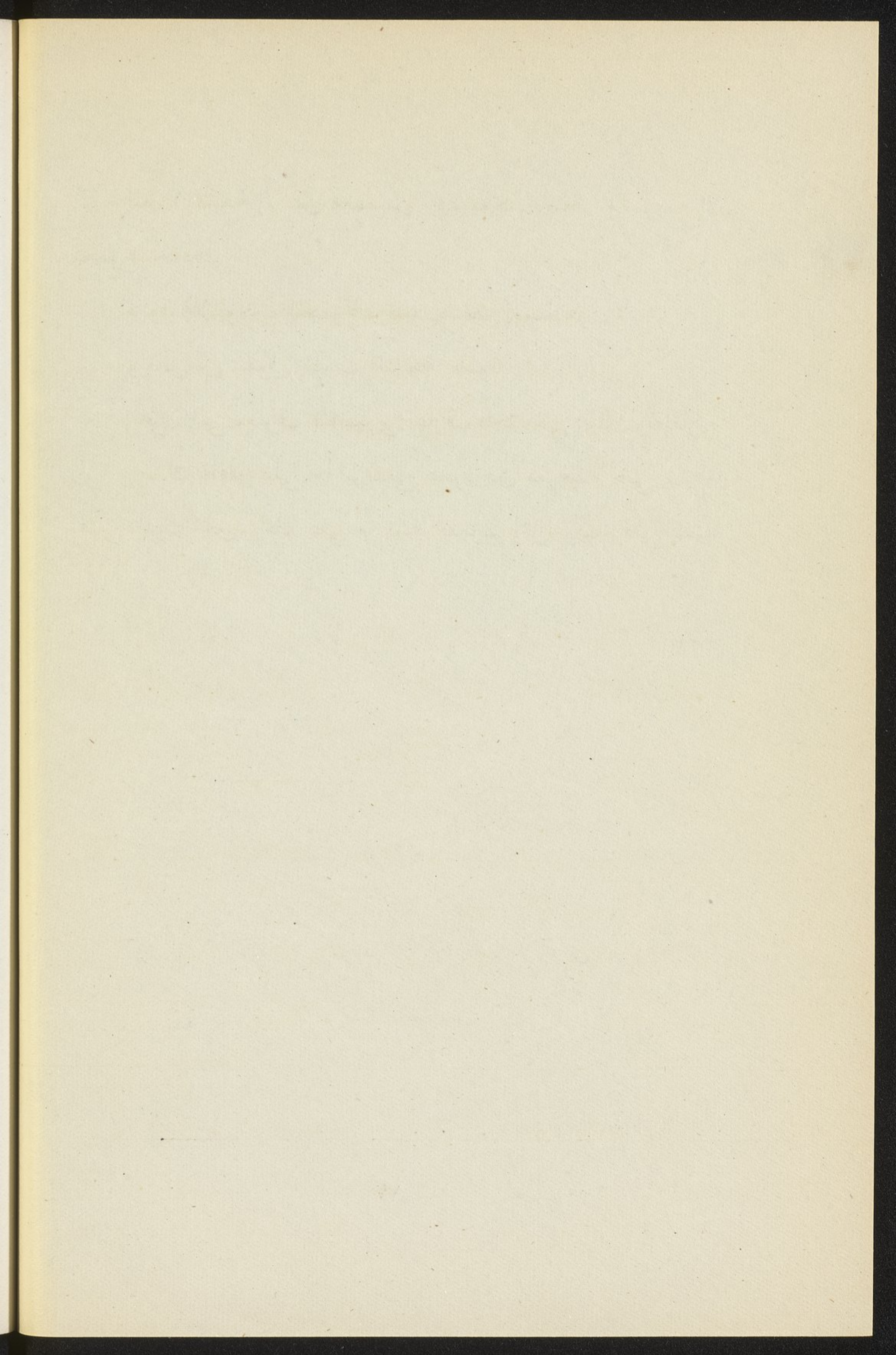
(3) ا: او خارجان ويعود البحث او احدهما فهي مركبة.

لنا: لا نتيجة إلّا عن مقدمتين، ولا يوجب صفة العشـريّـة إلا مجموع آحادها.

قالوا: فلا يوجب المجموع.- قلنا: ينتقض بمـا مرّ.

ولقائل ان يقول: ليست النتيجة معلولة.

إلهي إنّني معترف بتقصيري، عارف باًحتياجي إليك، واًفتقاري إلى رحمتك، فأفقر عليّ ما يزيدني عجزا عن معرفتك حتى تبتهج نفسي بذلك الحقّ: إنك على ما تشاء قدير.- وقل، رب زدني علماً.



[36r.] الركن الثالث في الالهيات

وفيه أقسام، الأوّل في الذات؛ والاستدلال إمّا بحدوث الأجسام لان[1] كلّ حادث له محدث لأنّه ممكن لأنّه وُجد بعد العدم.

واعترض: المعدوم نفي فلا يقبل؛ وردّ: نعني بقاء الماهيّة أو بطلانها لا تقرّرها.

ولقائل ان يقول: الماهيّة من حيث هي ليست معدومة.

فاعترض بأنّها كانت ممتنعة ووجبت لانّ[2] الشيء بشرط سبقه بالعدم ليس ازليّا فلصحّة الوجود اوّل.

وردّ بأن ذلك لحضور وقتيهما، لا للماهيّة من حيث هي[3]، وايضا: إن وجد قبل بلحظة فأزليّ.

ولقائل ان يقول: معنى الأزل نفي الاوليّة، وبداية الصحة من جهة الحدوث فقط، وتعيين الوقت من خارج، ومع توهم عدمها تتصوّر بداية أخرى وليس ازليّا.

---

(1) ا: بحدوث الاجسام، كطريقة الخليل عليه السلام...

(2) ا: بأنها وجب وجودهما بعد امتناعه لان ...

(3) هذه الكلمات: لا للماهية... الى أخرى غير موجودة فى التحرير الاول

وإما بإمكانها لكثرها ـ وإمّا بحدوث الأعراض، كانقلاب النطفة علقة، ثم مضغة، وليس المؤثر الانسان، ولا أبوية، ولا القوة المولّدة، وإلّا فإن شعرت فهي موصوفة بالحكمة؛ وإلّا فإن تساوت أجزاء النطفة [36v.] صارت كرّة لأنّ القوة البسيطة ـ عندهم ـ إنما تفعل في البسيط كُرّةً، وإلّا، فكرات فلا بدّ من مؤثر غيرها.

وإما بإمكانها لتساوى الأجسام في الجسميّة فاختصاص عرض ما ببعضها ممكن.

مسألة: مدبّر العالم واجب الوجود؛ والّا، فله مؤثر فإمّا ان يدور فيتقدّم الشيء على نفسه، او يتسلسل، فمجموع السلسلة ممكن، لافتقاره الى جزئه ، فالمؤثر إما المجموع، أو بعضه، فيتقدّم الشيء على نفسه بمرتبة او مرتبتين؛ والخارج عنها واجب، فهو أزليّ أبديّ.

قيل: ممكن، والوجود اولى، ولو سلّم فالعلّة الحدوث وهو قديم.ـ قلنا: بطلا.

قيل: إن عنيت بالتقدم الزمانيّ، فلا تأثير؛ او الذاتيّ فإما كونه مؤثّراً فتلْزم الشيء على نفسه، والّا فبيّن ما تعني ووجوده وامتناع[1] التقدم به.

---

(1) ا: ووجوده وعدم...

قلنا: كونه ما لم يوجد لا يؤثّر وهو ظاهر. - قيل: المجموع يشعر بالتناهي.

قلنا: نعني بحيث لا يبقى شيء خارج السلسلة.

قيل: التسلسل واجب، لأنّ المؤثر في الحوادث المحسوسة إمّا محدث فذاك، أو قديم فإن لم يتوقّف تأثيره على شرط، فهي قديمة وإلّا [37 r] وقت لا عن مرجِّح[1] وينسد باب إثبات الصانع؛[2] وإن توقّف فإمّا قديم، ونعود؛ أو محدث، فإن كان مقارنا، فشرط حدوثه إما هذا، ويلزم الدور؛ أو آخر، فذاك؛ وإن كان سابقا، وهذه المؤثريّة حادثة فعلتها إمّا وقد عُدم أو الحادث فيدور او آخر فذاك[3].

قلنا: المختار يرجح بلا مرجح.

قيل معارض بوجهين:

أ: أنّ وجوده يماثل وجود الممكنات، كما مرّ؛ فإن عرض لماهيّة افتقر، فعلّته إما الماهيّة، وهي معدومة؛ أو غيرها، فالواجب ممكن؛ وإن لم يعرض فحدوثه جائز للتماثل.

---

(1) ا: فهي قديمة والا فان لم تفتقر وقت...

(2) ا: اثبات الصانع؛ وان افتقرت لم يكن بمؤثر تام...

(3) ا: وان كان سابقا فالمؤثر في هذه المؤثرية اما... او الحادث فذاك.

قلنا: وجوده عينه.

ب: لو كان < واجبا >، كان قديما، بمعنى انه موجود مع كلّ زمان يفرض وقبله، وهي زمانيّة فالزمان قديم.- لا يقال تقديرا، لأنا نقول: فلا يعقل التقدُّم.

قلنا: كتقدّم بعض أجزائه على بعض.

مسألة: وموجود، خلافا للملاحدة. لنا: المعدوم لا يتميّز.

قيل: واسطة.- قلنا: بطل بالضرورة والبرهان.- قيل: عدم السواد مميّز عن عدم البياض ويصحّح حلوله [37 v] .- قلنا: فالمتحرّك معدوم وهو سفسطة.

فعُورض بأنّه يساوي الممكن في الوجود، فيمكن، إما للماثلة أو التركيب إن خالف.- قلنا: وجوده عينه.

< القسم > الثاني في الصفات

وهي إما سلبيّة. مسألة: ماهيّته - تعالى - تخالف الكلّ لعينها، خلافا لابي هاشم في أنها تخالف بحالة توجب الموجودية والحييّة والعالميّة والقادريّة؛ ولابن سينا في أنّها الوجود غير العارض، وهو مشترك.

لنا: لو لم تخالف بذاتها ماثلت، فاختصاصها بصفة إما لامر ويتسلسل وإلاّ فالجائز غني.

مسألة: وليست مركّبة وإلاّ فتفتقر الى جزئها.

مسألـة: وليس بمتحيـز، خلافـا للجسمية، واستـدل: الأجسـام متماثلة، فإما حادثة او قديمة؛ وايضا متساوية في التحيّز، فـإن خالفها تركّب.

واعتُرض: قد تشترك المختلفات في لازم.

ولقائل ان يقول: تخالف بعارض.

والمعتمد: لو تحيز انقسم، وإلاّ فهو اصغر الأشياء.

[1] وأيضا فعلـم أحد الجزئيـن غيـر علم الآخـر [38 r] فليس بواحد، وعلى هذا، الانسان الواحد علماء.

مسألة: ولا يتّحد بشيء، والاّ فإن بقيا فاثنان والاّ فلا اتّحـاد لعدمهما أو أحدهما.

مسألة: ولا يحلّ في شيء واستدلّ: حلوله إما واجب فيفتقر؛ وأيضا فالمحلّ جسم أو عرض، فإما حادث أو قديمان؛ وإمّـا جائـز فيستغني عنه.

واعترض[2]: يوجب الحاليّة كالعلم، وايضا يوجب عقلا يصيره محلاّ. ولو سلّم فمشروط بحدوث المحلّ؛ والاستغناء مجرد دعـوى.

---

(1) هذه الالفاظ «ولقائل ان يقول: انقساما بالقوة فلا تركيب» من التحرير الاول منسوخة في الثاني.

(2) ا: ورد...

والمعتمد: أنّ المعقول من الحلول حصول العرض في الحيّز تبعا ولا يصحّ عليه.

مسألة: وليس في جهة، خلافا للكراميّة.

لنا: البديهيـة، لأنه ليس بمتحيّـز ولا حال[1]؛ وأيضا فمكـانه يخالـف الأمكنـة وإلاّ فالحلوليّة محدثة لاستدعائها مخصّصا مختاراً، وموجود لانّ النفي لا يتميّز، ومشار اليه والاّ فالحال مثله، فإن كان بالذات فجسم والاّ فعرض.

تنبيه: ظواهر المجسمة لا تعارض العقل، فإمّـا أن نفوّض علمها الى الله ـ تعالى ـ كالسلف ومن وقف على «وما يعلم تأويله الاّ الله»؛ أو ناولها تفصيلا كأكثر المتكلّمين[v 38].

مسألة: ولا يتّصف بحادث، خلافا للكراميّة.ـ لنا: فصحّتـه من لوازم الماهيّة، فهي ازليّة، لأنّها متوقّفة على صحّة وجودها أزلاً وهو يناقض الحدوث كما مرّ.ـ قالوا: إمكانها فقـط.ـ قلنـا: وهو علـى تحقّقها وهو على وجودها.

قالوا: ممكنة ولم توجد كالعلم .ـ قلنا: نفي محض فلا حكم عليه.ـ

قالوا: معارض بأن الله ـ تعـالى ـ لم يكن فـي الأزل فـاعـلا

---

(1) ا: ليس بمتحيز ولا حال بالضرورة.

وكان الفراغ من اختصاره عشية يوم
الاربعاء التاسع والعشرين لصفر عام اثنين
وخمسين وسبعمائة وكتب مصنفه الفقير
الى الله تعالى عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي

[illegible] صاحب التاريخ العظيم ارتحل من المغرب والتقى بتيمور لنك
بالشام وشفع فيهم فشفعه ثم غدرهم بعد ذلك وكان كثير التنقل
[illegible] صاحب [illegible] ثم صاحب تلمسان ثم
صاحب تونس ثم نزل مصر وولي بها القضاء [illegible]
وكان المصنف على حالة وله في الادب اليد الباسطة فغلب
عليه الفقه واشتهر به وله مع ابن الخطيب الكاتب المشهور
مكاتبات ادبية ابانت عن سلامة طبعه وجودة ذهنه
وقوة فهمه ورقة تخيله واختصاره هذا [illegible] وكتب
عبد الله زيدان بن المنصور الحسني [illegible] له

خاتمة لباب المحصل

مع تعليق من خط يد السلطان مولاي زيدان (صحيفة 65)

للعالَم، ولا عالما بوجوده الآن، ولا رائياً له مخبراً بأنا ارسلنا ولا ملزماً احداً إقامة الصلـواة.

قلنا: المتغير الاضافات وهي عدميَّة.

ولقائل ان يستدلَّ باَستحالة الاَنفعال عليه.

مسألة: ويستحيل عليه اللذة والالم، خلافاً للفلاسفة في اللذة العقلية، واَستدلَّ من توابع المزاج وليس بجسم.

وردّ: إنتفاء سبب واحد؛ ـ والمعتمد أنها لا تكون قديمة، لانه يتصف بالحوادث فكذا الملتذ به.

قالوا: ليس بالخلق، بل علمه بكماله المطلق، لانه اكمل علم بأكمل معلوم.

قلنا: يبطلها الاجماع.

مسألة ؛ ولا يتصف بلون ولا طعم إجماعاً ؛ واَستدل : ليس بعضها كمالا ولا شرط الفاعليَّة فليس أَولى.

وردّ: في نفس [r 39] الأمر أو في عقلك ؛ الأَوَّل بـلا دليل، بل تستلزمه، وإن جهلنا لميَّته، والثاني لا تجب مطابقته.

<u>وإمـا ثبوتيـة</u>

مسألة: الله ـ سبحانه ـ قادر، خلافا لجمهـور الفلاسفـة ـ لنا: العالم إما واجب الصدور عنه بلا شرط، فقديم؛ أو بشرط ويتسلسل

معاً أو لا إلى أوّل؛ وإما جائز وهو المطلوب.ـ قيل: واجب، والأزل ينافي الحدوث، كالقدرة الأزليّة ـ عندكم ـ لا تقارن صحّة الوجود، قلنا: لا يمنع التأثير، ولو سلّم فكان يجب ان يوجد قبل بلحظة، لأنّه لا يصير أزليّا[1].ـ قيل: مشروط.ـ قلنا: بطل التسلسل .ـ قيل: الواسطة .ـ قلنا: باطل بالاجماع .ـ قيل: معارض بوجهين:

آ: ان مفهومه على قولكم محال لوجوه[2]،

ب: ان المصدر، إن كملت شروطه، امتنع الترك، وإلّا، فان لم ينضف إليه قصد فترجيح بلا مرجّح وإلّا فليس بتام؛ وان لم يستجمع وجب[3].

ويؤكده أن المعتزلة قالوا: صدور الثواب والعقاب واجب، لاستلزام تركهما الجهل أو الحاجة الممتنعين؛ وأصحابنا قالوا: يتعلق القدرة والارادة [39 v] بالمعينات ولا تغيُّر فهي واجبة؛ والكل: قالوا: ما علم وجوده وجب، وإلّا امتنع فلا مكنة.

ج: أنّ حصولها إما مع أحدهما وهو واجب؛ او قبله، فيستلزم حصول وقته لأنّه شرطه وهو محال.ـ قلنا: لا يستلزم.

د: أنّ الترك عدمي لأنّه لا فرق بينه وبين «لم يفعل» فليس بمقدور.

---

(1) ا: ولو سلم فمعدوم قبل الحدوث بلحظة...

(2) ا: أن حقيقته على قولكم...

(3) ا: قلنا: المختار يرجح بلا مرجح..

ولا يقال: فعل الضدّ، لأنا نقول: فلم يخلّ عن ضدّ العالَم.

ب: أن ثبوته متعذر لوجوه[1]:

آ: أنَّ القادريّة إما أزليّة فيستدعي صحّة الأثر، أو حادثة فلها مؤثر، وليس مختارا وإلَّا عاد البحث: ولا يقال: هي المكنة من الايجاد فيما لا يزال لحضور المانع، لأنا نقول: إن أمكن ارتفاعه فليفرض، وإن امتنع فدائما، وإلَّا صار الممتنع واجبا.

قلنا: أزليّة ولا مكنة من الممتنع.

ب: أنَّ المقدور ثابت، لأنَّه متميّز لاختصاصه بالمقدوريّة، وللتردّد بينه وبين آخر، فلا يتعلق به، وإلَّا لزم الدور، أو إثبات الثابت. لا يقال: الشرط التحقّق والمتعلّق الوجود، لأنَّا نقول: فالمتعلّق ليس بثابت، لكنه مقدور، فما ليس بثابت ثابت.

قلنا: في الخارج ممنوع، وفي الذهن [40 r] لا ينتج دعواكم

ج: انَّها قديمة، وقد فنيت عند وجود العالَم. قلنا: إضافة.

د: أنَّه يمكنه الايجاد، فالموجوديّة ليست نفس الأثر لان لفظه ليسها، لأنَّه ليس صفة للموجد لعوق عكس نقيضه، ولا وجوده، وإلا فقولنا وُجد لأنَّ القادر أوجده بمثابة لأنَّه وُجد، فإما ممكنة تقع بالمختار، أو واجبة فيجب.

(1) هذه الالفاظ «ب: ان ثبوته...» الخ هي الجزء الثاني للتقسيم الذي بدأه في الصفحة 86 سطر 6.

مسألة: وعالم، خلافا لقدماء الفلاسفة.

لنا: أفعاله محكمة حسا، والكُبْرى بديهيّة.ـ قيل: الواسطة.ـ قلنا: بطلت

قيل: تعنون بالمحكم المطابق[1] للمنفعة أو المستحسن، وليس من كل الوجوه للشرور المشاهدة ولامكان وجود الاكمل ومن بعضها لا يدل لاحكام فعل الساهي وإلّا فاذْكروه.

قلنا: الترتيب العجيب والتأليف اللطيف.ـ قيل: لا يدلّ على العلم، كالجاهل والنحلة.ـ قلنا: البديهة تفرق؛ والنحلة تعلم فعلمها فقط.ـ قيل: معارض بوجهين:

آ: أنّه نسبة بينه وبين المعلوم وغير ذاته لا محالة، فالواحد فاعل وقابل ونسبة القبول الامكان [40 v] والفعل الوجوب.ـ قلنا: الامكان العام ولا ينافي.

ولقائل ان يقول: هو هنا بمعنى لا يجب فينافي.

ب: أنّه ليس صفة نقصي ولا كمال، وإلّا فيستكمل.ـ قلنا: حظابيّ وكونه كمالا بديهي.

ولقائل أن يجيب (؟) بأن كمال العلم مستفاد منه فلا استكمل[2].

مسألة: وحيّ اتّفاقا، ومعناه انتفاء الامتناع عند الفلاسفة،

---

(1) ا: بالمحكم اما المطابق...

(2) هذه الالفاظ: «قلنا خطابي وكونه كمالا... الى أخره غير موجودة في التحرير الاول.

وابي الحسين وصفة توجبه عندنا، واستدلّ بأنّه مصحّح العلم والقدرة.ـ وردّ: إلا في الواجب فإنّه ذاته، والمعتمد أن الامتناع عدميّ فنفيه ثبوت.

مسألة: ومريد اتّفاقا، وهي غير العلم عندنا، وعند أبي علي وابنه، والعلم بمصلحة الفعل ومفسدته عند أبي الحسين، وكونه غير مغلوب ولا مستكره عند النجار، وكونه عالما بفعله، وآمرا بغيره عند الكعبي.

لنا: وقوع الفعل في وقت مع إمكانه في غيره يستدعي مخصّصا، وليس القدرة لأنّ نسبتها على السويّة، ولا العلم وإلاّ لزم الدور، لأنه تابع للمعلوم، ولا سائر الصفات وهو ظاهر فهو هي.

ولقائل ان يقول: خاصّ بالأفعال الزمانيّة.

قيل: الوقت جزؤها فيمتنع دونه، وليس سلبيّا [41 r] لأنّ نقيضه كذلك، ولا نفسه وإلاّ بطل ببطلانه.ـ لا يقال: فيدوم هذا الامكان مع الأثر، لأنّا نقول: بناء على ثبوت المعدوم.ـ قلنا: هذا المتحرّك يمكن سكونه وليس معدوماً.

قيل: شرطه الوقت.ـ قلنا: ان كان معدوما فلا يؤثر، وإلا عاد البحث.

ولقائل ان يقوله على الوقت.ـ قيل: تتولّد الحوادث عن

الحركات السمويّة ولا يتقدم للمتأخّر لاقتضائها ذلك.- لا يقال: فمن خصص الأفلاك، لأنا نقول: لا زمان عند الفلاسفة، لأنّه مقدار الحركة، ولا عندكم، لانّه محدث.

قلنا: سيبين أن لا مؤثر إلّا الله.- قيل: المخصّص القدرة واستواء نسبتها لا يمنع كالارادة، وإلاّ فلها إرادة أخرى.- لا يقال: كانت على صفة توجب تعلقها به، لأنّا نقول: فالمؤثر موجب، وأيضا فنقوله في القدرة.

قلنا: مفهوم المصدريّة غير المخصّصيّة، ويردّ، عليه: تغاير العلوم لتغاير معلوماتها والتزمه ابو سهل.- قيل: العلم لأنّ العلم باشتمال الفعل على المصلحة داع إلى الايجاد [41 v]، بل اولى، فإنّه لو علم إنسان مضار جهنّم، وله إرادة دخولها، لم يدخل، وايضا لا يوجد إلّا ما علم وجوده.

قلنا: سنبيّن امتناع التعليل والعلم تابع لكونه بحيث سيوجد فيدور.

قيل: معارض بأنّها إما لغرض فيستكمل وإلّا، فعبث.

قلنا: لا غرض والتعلق واجب لذاتها.

مسألة: وسميع، بصير اتّفاقا، ومعناه علمه بالمسموع والمبصر، عند الفلاسفة وأبي الحسين.

لنا: حيّ فيصحّ اتّصافه بهما، فيتّصف، والاّ فبضدّهما والنقص عليه محال.

قيل: لا يمتنع لمخالفتها حياتنا، او لأنّ ذاته غير قابلة او لتوقّفهما على شرط محال عليه، كما عند الحكماء، ولو سلّم فيخلو عنهما كما مرّ، ولم سلم فمورد (؟) استحالة النقص الاجماع وهو سمعيّ، فنتمسك به اولا، لأنّ صرفهما الى العلم مجازٌ، لا يجوز الاّ لمعارض، فيفتقر الخصم الى صحّة نقيضه.

ولقائل ان يقول: السمك لا يسمع والعقرب لا يرى، واستدلّ ضدّهما نقص[1] [42 r]، فأحدنا أكمل.

وعورض بالمشي، فان خصّص بالأجسام فكذا الآخران.

مسألة: ومتكلّم اتّفاقا، ومعناه عند المعتزلة ايجاد أصوات دالة على معان مخصوصة في أجسام مخصوصة، والنزاع هل هو موضوعه اللغوي.

وعند أصحابنا بكلام النفس القائم به القديم الواحد وأنكرته المعتزلة.

احتجّ أصحابنا بوجوه:

---

(1) ا: واستدل السميع البصير أكمل فالواحدها كذلك وضدهما نقص ...

آ : ما مرّ. وردّ بأن النقص عرفاً العجز عن التلفظ، وثبوت أمر بلا مأمور.

قالت المعتزلة: التصوّر سابق، وليس الاّ الحروف والأصوات او تخيّلهما، فإن قلتم الأمر طلب، قلنا: بل ارادة، وحيث فرقتم، قلتم: يامر بما لا يريد، ويتوقّف على كونه متكلما فيدور.

ب : أفعاله ـ سبحانه ـ تفتقر الى مخصّص، لجواز التقدّم والتأخر عليها، فكذا أفعال العباد المترددة بين الحظر والاباحة، والوجوب والندب، وليس المخصّص الارادة لوجود الأمر دونها[1] فهي الكلام. وردّ : المعنى يريد عقاب تارك الفعل الفلاني أو ثوابه [42 v].

ولقائل ان يقول: انما دلّ التردد على صحّة الاتّصاف بواحد لا بعينه.

ج : أن الله ـ تعالى ـ مطاع فهو أمرناه. ورد : إن عنيتم نفوذ قدرته فصحيح، والاّ، فيعود.

د : الاجماع. وردّ : في الاطلاق فقط.

والمعتمد تكليم موسى، عليه السلام. لا يقال : موضوعه لغة الحروف والأصوات فليس صرفه لذلك المعنى أولى لانا نقول اولى لقوله «ان الكلام لفي الفؤاد».

---

(1) ا: لوجودها دون الامر...

ولا يقال: اثباته بالسمع دور، لأنا نقول: ليس ممَّا يتوقَّف العلم بصدق الرسول عليه.

مسألة: وباقٍ بنفسه، خلافاً لأبي الحسن.

لنا: البقاء صفة ترجح الوجود وهو واجب، وأيضا فبقاؤها، إما بنفسها فهي أقوى، أو بالذات، ويدوّر، او بآخر ويتسلسل ويدوّر.

ولقائل ان يقول: أمور اعتباريّة تنقطع عند انّقطاع الاعتبار.

وليس في الشاهد لأنَّ شرطه الحصول الثاني، فيدور؛ فإن قلتَ نفس الحصول، قلتُ فنفس الذات.

قالوا: لم تكن باقية حالَ الحدوث؛ قلنا: ولم تكن [43 r] حادثة وقد مرّ أنه ليس بزائد. فإن قُلتَ الحدوث نفس حصوله، قلتُ فكذا البقاء.

مسألة: وعالم بكل معلوم، خلافاً للفلاسفة وبعض المسلمين.

لنا: جائز في الكلّ، فاَختصاصه بالبعض لمخصّص

قالوا: فيعلم كونه عالما ولا يتناهى مراراً لا تتناهى (؟).

لا يقال: هو نفس العلم به، لأنَّا نقول: الاضافة الى هذا غيرها الي ذاك.

قلنا: اللانهاية في الاضافات وهي عدميّة.

وقيل: لا يعلم ذاته، لانّ اضافة الشيء الى نفسه محال.

لا يقال من حيث أنَّه عالم يغـايره معلوماً وهو كافٍ، لانـا نقول: حصوله متوقّف على قيامه المتوقف على المغايـرة ويدوّر.

قلنا: منقوض بعلمنا بأنفسنا.

وقيل: لا يعلم غيره، لأنَّه انّطباع أو اضافة فيتكثر.

قلنا: في اللوازم.

وقيل: لا يعلم الجزئيات لأنَّ كون زيد في الدار ان بقي كان جهلا، والاّ، فتغير.

قلنا: في الأحوال والاضافات كما أنَّه قبل الحادث وبعده.

وقيل: لا يعلم المعدوم لوجهين[1].

آ: أن المعلوم متميز؛ وعورض بعلمنا بطلوع الشمس غداً.

ب: لو علمها وجب وقوعها، والاّ فهو جهل [43 v] ويلزم الجبر.

قلنا: نلتزمه. ـ وقيل: لا يعلم غير المتناهي لوجوه:

آ: أن المعلوم يزيد وينقص ـ قلنا: لا يدلّ على التناهي.

ب: أنَّه متميز فيتناهى. ـ قلنا: المتميّز كلّ واحد.

ج: أن العلم بهذا غيره بذاك، لوجود أحدهما مع عدم الآخر، فعلوم بلا نهاية موجودة.

---

(1) ا: لا يعلم بها قبل وقوعها...

وأجيب: اضافات عدميّة. ـ وردّ بان العلم متوقّف عليها فهي موجودة والاّ فهو معدوم وقد مرّ أن أبا سهل الّتزمها.

مسألة: وقادر على كلّ شيء، خلافاً لجميع الفرق.

لنا: مصحّح المقدوريّة الامكان وهو مشترك، فاّختصاصها بالبعض بمخصّص، فلا مؤثر غيره؛ والاّ فإن وقع بهما اّجتمع مستقلان، أو بأحدهما فترجيح بلا مرجح؛ والاّ فيقع بهما حاله لا يقع.

الحكماء: لا يصدر عن الواحد الاّ واحد وقد مرّ؛ الثنوية: لا يفعل الشر والاّ فهو خير شرير معاً.

قلنا: إن عنيتم موجدهما فمسّلم والاّ فابدوه.

النظام: فعل القبيح محال لدلالته على الجهل او [44r.] الحاجة. ـ قلنا: بل يفعل ما شاء؛ ولوّ سلمّ فالامتناع من جهة الداعي فقط، فإن اّنجزام ارادة الترك داع الى منع الفعل. عبّاد: الأفعال إما واجبة، أو ممتنعة للعلم. ـ قلنا: فلا مقدور إذا؛ وايضا فليسا ذاتيين، وايضا العلم بالوقوع تابع له، فيتأخّر عن القدرة، فلا يبطلها.

البلخي: لا يقدر على مثل مقدورنا، لأنه إما طاعة او سفه او عبث وهو محال.

قلنا: الفعل حركة او سكون وتلك احوال من حيث صدورها عنا.

أبو علي وابنه وأتباعهما: يقدر على مثل مقدورنا لا على نفسه والاّ فاذا أراده وكرهناه، يوجد للداعي ويمتنع للصارف.ـ قلنا: العدم للصارف ان لم يخلفه سبب آخر.

مسألة : وله علم وقدرة وحياة، خلافا للمعتزلة والفلاسفة، ويوجب العالميّة والقادريّة والحييّة، عند مثبتي الحال منّا ؛ وهي نفسها عند نفاتها لأنّ الثالث لا دليل عليه.

أبو علي الزائد ثابت معلوم ، وأبو هاشم حال لا نعلم [44v] ولا يسميانه الا علميّة .

وردّ الثاني بامتناع ثبوتها للغير الفلاسفة : العلم انطباع والمعلومات مختلفة ولا يكثر الاّ اللوازم ويقولون صفة خارجة متقومة باللذات، وهو مرادف؛ فظهر الاتفاق على ما يقوله نفاة الاحوال.

لنا : زائد[1] للعلم بالذات دونه.

ولقائل ان يقول : فالوحدة اذن زائدة.

قالوا : فتفتقر وعلتها ليس الا الذّات فهي فاعلة وقابلة.ـ قلنا : تقدّم.

قالوا : العالميّة واجبة فتستغني.ـ قلنا : لا نثبتُها، ولو سلّم فليس بالذات.

قالوا : فتشاركه في القدم فيتماثلان فليس أحدهما صفة

(1) ا: لنا لوجود ...

أولى.ـ قلنا: القدم سلبيّ.

قالوا : يغاير الذات فهو قول بقدماء متغايرة.ـ قلنا : إن عنيتم التخالف فصحيح، ولا نطلقه لعدم الاذن ؛ او المفارقة فممنوع والاَّ فأبدوه.

قالوا : يتعلق بمعلومنا، فيماثل فهو حادث.ـ قلنا : اَشتراك في بعض اللوازم ولو سلِّم فقديم كالوجود.

ولقائل ان يقول : الوجود مشكّك.

قالوا : فثمّ (؟) علوم بلا نهاية كالمعلومات. [45 r] ـ قلنا : وارد في الكلّ.

مسألة : وليس مريدا لذاته، خلافا للنجَّار.

لنا : ما مرّ.

واَحتج الجُبائيَّان: فيريد كلّ مراد قياسا على العلم، ولأنّ تخصيصه بالبعض بلا مرجح.ـ وردّ الأول: ثمثيلي (هكذا)؛ والثاني: تختصّ لذاتها.

مسألة : وارادته واجبة القدم، خلافا للمعتزلة في أنها محدثة لا في محل، والكرامية في أنّه يخلقها في ذاته.

لنا : فتفتقر الى مخصّص ويتسلسل.ـ ولقائل ان يقول : ترجّح غيرها، وهي بلا مرجّح.

مسألة: وكلامه قديم، خلافا للمعتزلة والكرامية.

والجمهور يعتقدون ان الخلاف في القدم فقط وقد مرّ. لنا: وجهان:

آ: الاجماع لأنّ القائل بالحدوث لا يقول به.

ب: لو حدث فإما في ذاته وقد بطل، او في غيره فليس صفة، والاّ فالجسم محرّك بحركة غيره.

قالوا: أمر بلا مأمور عبث.

أجاب عبد الله بن سعيد بان الأمر وسائرها من عوارضه عند حدوث المكلّفين.

وردّ: فلا دليل عليه، لأنا لم نثبته [45 v] الاّ بها.

ولقائل ان يقول: يثبت المعروض بعارضه.

وجمهور أصحابنا بأن المعدوم مأمور اما على تقدير الوجود، أو لمّا استمرّ صار المكلّف مأمورا، كأنسان أُخبِر بولد ما وصى من يقول له ان أباك كان يأمرك بالخير.

وردّ الأوّل: فالجماد مامور.

قالوا: لو كان «إنّا أرسلنا أزليّا» كان كذبا. قلنا: الخبر واحد ويختلف بالاضافات والاوقات.

قالوا: ناسخ ومنسوخ اجماعاً وهي صفة حادث (هكذا) .ـ قلنا: عائدة الى الحروف ولا نزاع.

مسألة: وواحد، خلافاً لبعض أصحابنا في أَنه أَمر ونهي وخبر واستخبار ونداء.

لنا: الامر والنهي اخبار عن ترتب الثواب أو العقاب على الفعل أو الترك وكذا سائرها.

ولقائل ان يقول: دلالة الأَمر على الطلب ذاتيّة وعلى الخبر عرضيّة.

مسألة: وصِدْق والاّ فهو نقص؛ وأيضا فقديم، فكان يمتنع الصدق، لكنه جائز بالضرورة للعلم.ـ لا يقال: اللفظ فقط، لاّنا نقول للمعتزلة: ويلزمكم لتجويزكم الحذف والاضمار لحكمة فيرتفع الوثوق بالنص.

ولقائل ان يقول: انما جوزنا ما لا يرفع الوثوق [46r].

مسألة: ولم يثبت عندي صحّة سماعه وقياسه على الرؤية فاسد، لأنّ هناك مشترك وهنا لم يتعلّق الاّ بالصوت فهو المصحّح.

ولقائل ان يقول: الخفّة والثقل والحدّ مغايرة للصوت المشترك

مسألة: التكوين ازليّ عند الحنفيّة.

لنا: إن أردتم المؤثريّة فحادث، لأنّها نسبة، أو الصفة المؤثرة فهي القدرة والاّ فأبدوه.

قالوا: القدرة في الصحّة وهو في الوجود. قلنا: الصحّة ذاتيّة[1] فيبطل غير القدرة، والاّ فتأثيره اما ممكن فيجتمع المستقلان والمثلان بالتأثير، أو واجب فليس بمختار.

ولقائل ان يقول: المتعلقات مختلفة والوجوب لاحق.

مسألة: ولا صفة غير السبعة او الثمانية عند الظاهرين المتكلمين وأثبت أبو الحسن اليد والوجه والاستواء؛ وأبو اسحاق القيام بالنفس؛ والقاضي إدراك الشم والذوق واللّمس؛ وعبد الله ابن سعيد القدم والرحمة والكرم والرضى؛ ومثبتو الحال العالميّة والقدريّة والحييّة؛ وأبو سهل بحسب كلّ [46 v.] معلوم ومقدور علما وقدرة ولا دليل على ذلك فيتوقّف.

قالوا: كلّفنا بكمال المعرفة، وطريقها الاستدلال بالأفعال والتنزيه عن النقائص فقط، ولا يدلان الاّ على هذه.

قلنا: بل بما يتوقّف عليه الرسالة، ولو سلم فلا دليل، ومن مذهبنا تكليف ما لا يطاق، ولو سلّم، لا دليل على الحصر[2].

---

(1) ا: الصحة من الذات

(2) ا: ولو سلم يمتنع الحصر

مسألة : وحقيقته غير معلومة عند الغزّالي وضرار والحكماء، خلافا لجمهور أصحابنا.

قالوا : نعلم وجوده وهو ذاته. قلنا : المعلوم منه اما السلوب أو الاضافات المغايرة ولا يستلزمان العلم بها؛ وأيضا فلا يكتسب التصوّر كما مرّ.

مسألة : وتصحّ رؤيته، خلافا للكلّ، لأنّ المشبهة والكراميّة انما جوّزوه لاعتقاد المكان والجهة.

لا يقال : إن أردتم الكشف التام فمسلّم، أو الأبصار فممنوع اتّفاقا؛ والا، فاذكروه.

قلنا: اذا رأينا شيئاً معلوما أدركنا فرقا بين الحالتين، وليس عائدا الى الانطباع ولا الى الشعاع

واعتمد [47 r] أصحابنا أن الجوهر والعرض مشتركان في صحّة الرؤية فلها علّة مشتركة وليست الحدوث لأنّ جزءه عدم، فهي الوجود اذ لا غيرهما، فكذا في الغائب

واعترض: لا نسلّم أن الجوهر مرئيّ، ولو سلّم فالصحّتان مختلفتان، لامتناع حصول احديهما للآخر؛ ولو سلّم فعدميّة فلا تعلل؛ ولو سلّم، فيعلّل المتماثلان بعلّتين كما مرّ؛ ولو سلّم، فالحدوث وجود مسبوق بعدم ولا يحصل الاّ في الزمان الاول فليس

فيه عدم، والاّ اجتمعا؛ ولو سلّم فهي الامكان؛ فإن قلت عدميّ، قلتُ وكذا معلوله؛ ولو سلّم فوجوده ذاته وهي مخالفة؛ ولو سلّم فيعتبر زوال المانع كالحياة المصحّحة للجهل والشهوة، او حضور الشرط ممتنع تحققه هناك.

والمعتمد السمع:

آ: أن الرؤية معلقة على استقرار الجبل فهي ممكنة

لا يقال: حال كونه متحرّكا، والاّ لوجب حصولها لحصول المعلق عايه وهو باطل اجماعاً، لأنّا نقول: المذكور الجبل فقط.

ب: لو كانت ممتنعة لما طلبها موسى.

ج: قوله: [47 v.] «الى ربها ناظرة» وليس تقليب الحدقة، فوجب حمله على مسببه وهو أقوى المجازات.

لا يقال: ليس أولى من حمله على الانتظار أو اضمار ثواب، لأنا نقول: الأوّل سبب الغم والثاني مجاز، فالاضمار زيادة.

ولقائل ان يقول: الانتظار سبب النظار، لأنّه قبل الاستقرار في الجنّة[1].

قالوا: «لا تدركه الابصار» وهو صفة مدح لأنّ ما قبله وما

---

(1) هذه الكلمات: ولقائل ان يقول ... الى آخره غير موجودة في التحرير الاول.

بعده كذلك، وايضا فلا تدركه دائما، لأنّه نقيض تدركه فيكذب.
قلنا: الادراك أخصّ لأنّه احاطة

قالوا: فنراه الآن لحصول الشرائط الممكنة له.- قلنا: لا يجب ؛ ولو سلّم فرؤيته مخالفة فلا يشرط بها

قالوا : فمقابل او في حكمه كالعرض.- قلنا: محل النزاع ولو سلّم فليس كذا هناك.

مسألة: الإله - تعالى - واحد ؛ والّا فان صحت المخالفة، فنقدر وقوعها وهو محال، لأنّه إن حصلا اجتمع النقيضان ، او أحدهما وليس أولى ؛ وأيضا فعاجزيّة الآخر اما ازليّة وكذا الفعل أو حادثة، فعُدم القديم والاّ يتحصلان لأنّ امتناع هذا بذاك وان امتنعت فقصد أحدهما يمنع الآخر، لكنه ليس أولى.- فان قيل: علمه بالأصلح داع [48 r] الى الترك.- قُلتُ: الفعل لا يتوقف على داع، والا فالداعي الى القبيح ليس من فعل الله - تعالى.

الثالث في الافعال

مسألة: لا تأثير لقدرة العبد، عند الشيخ ؛ وتؤثر في حال، عند القاضي، ومع القدرية، عند أبي اسحاق، ومع الارادة وجوبا بقدر الله، عند أبي المعالي وأبي الحسين والفلاسفة ؛ ومستقلة، عند المعتزلة اختيارا

لنا وجوه:

آ: انه حالَ الفعل إن ٱمتنع الترك، فلا ٱختيار؛ والّا، فلا بدّ من مرجّح، وليس من فعله، والاّ عاد البحث؛ فان وجب معه فذاك، والاّ، ٱفتقر الى مخصّص وقت الفعل.

ب: لو أثر لَعَلِمَ تفاصيله، والاّ فلا دليل على العلم القديم، ولان القصد الكلّيّ لا يكفي فى الجزئيّ وهو بعد العلم، لكنه باطل للنائم؛ ولأنّ المتحرّك تخللت حركته سكونات؛ ولأنّ فعله، عند الجبائية، انما هو علة الحصول في الحيّز، والأكثر لا يعلمها

ولقائل ان يقول: دليل العلم الاتقان، لا نفس الموجديّة

ج: اذا اراد الله [48 v.] تحريك جسم وهو تسكينه، فإن حصلا ٱجتمع النقيضان الى آخره.

قالوا: فلا يمكن من شيء لأنّه ان أوجده الله، وجب؛ والاّ، ٱمتنع فتكليفه عبث كالجماد

لا يقال: يحسن الامر بالاكتساب اما بمعنى وقوعه عند حصول العزم، أو أنّه مؤثر في الحال؛ لأنا نقول: ان ٱستبدّ، والا عاد المحذور، والعزم اما به، والاّ عاد، والآخر ٱعتراف بالتأثير.

قلنا: ويلزمكم للعلم والداعي.

قالوا: أضاف، سبحانه، الفعل الى العبد: «من يعمل سوءًا يجز به»

ومدح وذم وأنكر وتهدد: «اليوم تجزون»؛ «ما ذا عليهم لو آمنوا» «فمن شاء فليؤمن»؛ وأمر بالمسارعة والاستعانة: «سارعوا واستعينوا»؛ وذكر اعتراف الانبياء بذنوبهم والعصاة لعصيانهم: قالا «ربّنا ظلمنا أنفسنا»؛ «لم نك من المصلين»؛ وذكر تحسّر العباد في الآخرة: «ربّنا أخرجنا منها» والكلّ مع العجز محال.

لا يقال: معارض بما يدلّ على نقيضه: «الله خالق كلّ شيء» لأنّا نقول: فيكون حجّة لهم، ولقدح في النبوة.- قلنا: يندفع الكلّ بأنه «لا يُسأل عما يفعل»[49r.].

مسألة: الله - تعالى - يريد لكلّ كائن، خلافا للمعتزلة.

لنا: «خالق الشيء» مريده ولأنّ ايمان الكافر محال للعلم فيمتنع أن يريده.(1)

قالوا: الامر دليل الارادة.- قلنا: ممنوع.

قالوا: الطاعة موافقة الارادة، فالكافر مطيع.- قلنا: بل موافق الأمر.

قالو: الرضى بقضائه واجب، فليس الكفر بقضائه.- قلنا: الكفر مقضي لا قضاء.

مسألة: التولّد باطل، خلافا للمعتزلة.- لنا: اذا دفع زيد جسما

(1) ا: فيستحيل ان يريده.

وجذبه عمرو، فاما ان تقع حركته بهما، او باحدهما ويبطل بما مرّ.

قالو : يحسن الأمر بالقتل والكسر.ـ قلنا: تقدَّم وأيضا فالتأثير لعادة يخلقها الله ـ تعالى ـ

مسالة : قالت الفلاسفة : ثبت أنّه ـ تعالى ـ واحد، فكذا معلوله، وليس عرضا لاحتياجه الى الجوهر ويدور ؛ ولا متحيزاً لأنّه مادّة وصورة ولا يصدران عن الواحد ؛ ولا مادّة لأنّها قابلة فقط ؛ ولا صورة والاّ فتستغني عنها في الفعل وكذا في ذاتها ولا نفسا لأن فعلها بالجسم، فهو عقل، وعلّة لجميعها ؛ وليس معلوله واحدا [49 v.] والاّ فكلّ اثنين علّة ومعلول ؛ وهو بسيط فله من ذاته الامكان، ومن علّته الوجود، فوجوده علّة للعقل الثاني، وامكانه للفلك الأقصى

قلنا: يجوز صدور الكثير عن الواحد ؛ وأيضا فالامكان لا يؤثر لأنّه عدميّ، والاّ فإما واجب وليس الاّ واحدا ؛ وأيضا صفة للممكن ومحتاج اليه ؛ او ممكن فعلّته اما الواجب ولا يصدر عنه أمران، او غيره وليس الاّ هو أو معلوله ؛ وأيضا يتسلسل ؛ وأيضا امكان الفلك علّته لأنّها متساوية، فيجب ؛ وأيضا فللفلك هيولى

وصورة جسميَّة ونوعيّـة والامكان واحد، فكيف صدرت عنه[1].

مسألة: قالوا: الموجود امـا خير محض كالعقول، والأفلاك، او الخير أغلب كهذا العالَم؛ ولمّا اَمتنع ايجـاده مبـرأ عن الشـرور، وترك الخير الكثير لاجل الشرّ القليل شر كثير، وجب للحكمة ايجاده؛ لكن الخير مراد بالـذات والشرّ بالعرض؛ وهذا معنـى القضاء والقدر.

مسألـة: الحسن والقبيح بمعنى الملائمـة والكمال وضدّيهمـا عقليّان اتّفاقا؛ [50 r] وبمعنى ايجاب الثـواب والعقـاب شرعيّـان خلافاً للمعتزلة.

لنـا وجوه:

آ: لو قُبح تكليف ما لا يطاق، لَمَا فعله - تعالى - لكنه كلّف الكافر مع علمه بأنّه لا يؤمن وأبا لهب؛ ومن الايمان التصديق بكفره

ولقائل ان يقول: لا منافاة بين التكليف من حيث الاَختيار وعدمه للعلم

ب: أن القبـح ليس مـن الله - تعالـى - اَتفـاقـا؛ ولا من العبد، لأنّه مضطر، لاستحالة صدوره الاّ للداعي.

---

(1) ا: صورة جسمية ونوعية واسنادها الـى الامكـان الواحـد والامكان واحد فكيف صدرت عنه.

ج : أن الكذب يحسن اذا تضمن انجاء نبي.

لا يقال : الحسن التعريض او يتخلف الأثر عن المقتضي لمانع، لأنّا نقول: فلا كذب الاّ وفيه امّا إضمار يصيره صدقاً او مانع لا يطلع عليه.

ولقائل ان يقول : ترك أقبح فقط لا فعل حسن.

قالوا: الظلم والكذب قبيح والإنعام حسن بالضرورة وجد شرع ام لا. - قلنا : إن أردتَ الملائمة والمنافرة فمسلّم والا فابده.

مسألة: لا يجب على الله - تعالى - لطف، ولا عوض، ولا ثواب، ولا عقاب، ولا أصلح، خلافا للمعتزلة، وللبغداديين في الاخيرين.

لنا : لا حاكم الاّ الشرع ؛ ولأنّ اللُّطف [v. 50] ما يفيد ترجيح الداعيّة، وهي ممكنة، فتوجد ابتداء ؛ ولو وجب العوض لقبح دفع الألم، ولأنّه سبق من النعم ما يحسن معه التكليف ؛ ولو وجب الأصلح لَمَا خلق الفقر الفقر (هكذا) الكافر ؛ ولأنّ العقاب حقه فيحسن اسقاطه

مسألة : ولا يفعل لغرض، خلافاً للمعتزلة وأكثر الفقهاء.

لنا : فيستكمل به ؛ ولأنّ الغرض ممكن فيوجد ابتداء. - لا يقال : ممتنع دونه، لأنّا نقول : ليس هو الاّ ايصال اللذة الى

العبـد، ولا يمتنع <علـى الله ـ تعـالى ـ دون الوسائـط>.[1]

قالوا : ففعله عبث. قلنا : إن أردت الخالـي عن الغرض، فمصادرة ؛ والا فابّده.

مسألـة: علّة حسن التكليف، عند المعتزلة، التعريض لأستحقاق الثواب والتعظيم، وهو باطل لبطـلان الحسن والقبـح والوجـوب؛ ولو سلّم فالتفضل بهما حسن ؛ ولو سلّم فتكفي في الأستحقـاق الأفعال الخفيفة لأنّ كلمة الشهادة ـ أسهل من الجهـاد ـ وثوابـه أعظم، فكان يجب أن يزيد الله ـ تعالى ـ في قوتنا ويكلفنا بمـا لا يشق.

ونفاه آخرون، قالوا : [51 r] اذا كان الكّل بخلقه ففم (هكذا) [ففيما ؟] التكليف، ويلزم المعتزلة للعلم ؛ وأيضا الفعل اما ممتنع عند استواء الداعيين، أو مرجوحيـة أحدهمـا، أو واجب عند راجحيته؛ [2] وأيضا التكليف ليس حال الفعل، لأنّ ايجاد الموجـود ورفعه محال ؛ ولا قبله، لأنّ معنـى كون الشيء فاعـلا ليس الاّ حصول أثره.

لا يقال : بل معنى زائد، لأنّا نقول : فإما مقدور للعبد ويتسلسل والاّ فيمتنع تكليفه به ؛ وأيضا فمنفعته لا تعود لله اتفاقا، ولا للعبد،

(1) ا: العبد ويمكن دونه.

(2) ا: أو واجب عند راجحيته وليس مقدورين...

لأنه فى الحال مشقّة، وفي المال يجوز خلقها ٱبتداء، فتوسطه عبث.ـ
قلنا : طلب اللميّة باطـل، والاّ فالعليّة ايضـا معللّـة ويتسلسل، بل
لا بدّ من الانتهاء الى ما لا يعلَّل ولا أَولى بهذا من أفعاله، سبحانه.

الرابـع فـي الاسمـاء

إسم الشيء إمّا ان يدّل على مـاهيته، او جزئها، او صفتها
الحقيقيّة، أو الاضافيّة، او السلبيَّة، أو ما يتركب عنها ؛ فالدال على
ماهيَّـة الله ـ تعالى ـ إن كانت معلومـة جائز ؛ وعلى الجزء
محال، [51 v.] وعلى الباقي جائز ؛ ولا نهاية لها فكذا الاسمـاء[1].

يا واجب الأزل، ويا قديما، لم يزل (هكذا) تعلَمْ أنَّ ٱتكالـي
على عفوك يبسط آمالي، وٱنقطاعي الى جلالك أفضل أعمالي، فحقق
أملي فيك، وٱشغَلْني عن الخلق بمعرفتك، وقني عذاب الشهوة ونار
الغضب، وألـم العصيان، انك على ما تشاء قدير.ـ «وقل، رب أعوذ
بك من همزات الشياطين».

(1) ا: فكذا اسماؤها.

[52r.] الركن الرابع في السمعيات

وفيه أقسام، والأوّل في النبَوات.

مسألـة: المعجز أمر خارق للعادة مع التحدّي وعدم المعـارض.

مسألـة: محمّد رسول الله، خلافا لسائر الملل.

لنا وجوه:

آ: أنّه ادّعى النبوة تواتراً وظهرت المعجزة عليه.(1)

ب: أخلاقه وأفعاله وأحكامه وسيره، وان لم يدلّ كلّ واحد منها فالمجموع.

ج: إخبار الأنبيـاء المتقدّميـن والكتب السماويـة؛ ومنهـا القرآن المتواتر، وخرق العادات كنبوع الماء وغيرها وتواترها معنويّ، والاخبار عن الغيب؛ واذا قام رجل بمَحضـر ملك وقال: انّي رسوله وآيتي مخالفـة عادته أو قيامه، فان فعل، صدّق ضرورة.

قيل: لا نسلّم ان القرآن معجز، ولو سلّم فجواز خرق العادة يقدح في البديهيات ولو سلّم فليس بمتواتر.

(1) ا: وظهرت المعجزة عليه ومنها القرآن المتواتر.

لا يقال، معنويّ، لأنّا نقول: المعجز بعضها، وليس بمتواتر؛ ولو سلّم فالاخبار عن الغيب المخالف للعادة، ممنوع، والموافق ممّا يستعمله الرؤساء اذا حاولوا امراً، ومنه قوله: «وعد الله»؛ وكذا الاجماليّ، فان لم يقع قالوا: لم يعيّن، ومنه «غلبت الروم»؛ ولو سلّم فليس بمعجز، لأنّ الكهّان والمنجّمين والمعبّرين [52 v.] وأصحاب العزائم يفعلونه؛ ولو سلّم، فدلالة المعجزة تتوقّف على أنّها فعل الله، فلعل نفس النبيّ، او مزاجه مخالفان للغير، او وجد جسما او حيوانا ذا خاصيّة عجيبة، أو اعانة الجنّ والشياطين او الملائكة لأنّهم يحيلون عليهم، ولا عصمة لهم الاّ بقولهم؛ وعلى أنّها لأجل التصديق وأفعاله - سبحانه - لا تعلل وليست لغرض، ويحقّقه أنّ الفعل بدون الداعي ممتنع، والاّ فلا نزل على التصديق، وداعي القبيح بخلق الله فيصدق الكاذب ليضلّ العبد؛ ولو سلّم فلعل المقصود ابتداء عادة متطاولة او تكريرها او كرامة او معجزة أو إرهاص لنبيّ آخر أو امتحان للعقول؛ وعلى «ان مَن صدّقه الله صادق»، وهو - سبحانه - عندكم خالق الكفر، فنحسن تصديق الكاذب، ولا يرد على المعتزلة؛ والرجوع الى المثال ضعيف، فلعل الملك قام لحادث او تذكر، والدوران لا يفيد اليقين؛ ولو سلّم فالتمثيل ظنّي وكيف مع عدم الجامع؛ [53 r] ولو سلّم فالتمييز

بالأخلاق، ممّا يحكى عن بعض الحكماء؛ ولو سلم فالإخبار عنه ليس تفصيليا.ـ

لا يقال: حُرّق، لأنّا نقول: شهدته تمنع، كالقرآن والإجمالي لا يفيد؛ واجيب: لو كذب لقبح المعجز.

وردّ: يحتمل غير التصديق، فلا يقبح، كالمتشابه؛ وايضا فإعانة الكفّار واقعة مع سؤال المسلمين النصر.

والمعتمد القرآن، وغيره تكملة؛ وجواز القدح في البديهيّات بانخراق العادة خاصّ بالفلاسفة، ولو سلّم فلا ينافي، القطع بعدمها وكذا جميع الشبه الواردة على المعجزة.

وعورض ايضا بقدح الدهريّة في الصانع، وبإنكار التكليف وقد مرّ؛ وبشبهة البراهمة، وهي أن الأشياء حسنة وقبيحة امّا ابتداءً أو للحاجة اليها، فلا فائدة.ـ وردّ: بناء على الحسن والقبح وقد مرّ.

وفوائد البعثة أما فيما يستقل العقل بادراكه فقطع حجّتهم خلقنا للعبادة فيجب بيانها.ـ لنا او هلا مددنا بزاجر عن القبيح [35v] او لم نعلم التعذيب على فعله؛ وإما فيما لا يستقل فمعرفة ما لا يتوقّف فعله عليه من الصفات، او ازالة خوف المكلّف، او معرفة الحسن والقبيح، فإنه قد يكون بخلاف العقل؛ او معرفة طبائع

الادوية ودرجات الفلك، لأنّها لا تحصل إلّا بالتجربة وهي عسيرة، ولو سلّم فلا تفي كأحوال عطارد لصغره وخفائه؛ أو زوال التنازع الناشيء عن الاجتماع، او عن فرض الشرائع والتعصّب لها؛ أو للعبادة لأنّ العقليّ عادة او لبلوغ المستعد الى كماله؛ او ليكون كالقلب في العالم، والعالم كالدماغ؛ أو لتعليم الصنائع أو لاخلاق السياسة. وبشبهتي اليهود:

آ: ان موسى، عليه السلام، لو وقت شرعه لتواتر، لأنه من من الأمور العظيمة؛ وإلّا فيجوز أن محمداً - عليه السلام - وقت؛ ولو لم يوقت لما بقيت لأنّ الأمر لا يفيد التواتر، فهي مؤبدة؛ وإلّا فيجوز نسخ شرعكم، أو الكذب على الله فيرتفع الأمان عن الخبر.

ورد: وقتها إجمالاً.

ب: أنّ اليهود والنصارى على كثرتهم يخبرون عن تأييد شرعهم [54r.].

لا يقال: شرط التواتر استواء الطرفين والواسطة، وبختنصر قتل اليهود، والآخرون قليلون ابتداءً، لأنا نقول: لا يقتل أمّة عظيمة بحيث لايبقى عدد التواتر، والآخر قدح في نبوة عيسى - عليه السلام -. ورد: يمنع هذا التواتر.

مسألة: المعصوم مَن يمتنع منه فعل القبيح بخاصيّة في نفسه أو بدنه عند قوم ، أو بمعنى عدم القدرة عليـه ، عنـد أبي الحسن ؛ ومن يمكن منه عند آخرين، لكن يخلق فيه مانع من الفعل.

قالوا : ولو كانت بالمعنى الأوّل لبطل المدح والأمر والنهي ؛ وأيضا «قل: انما انا بشر مثلكم» يدلّ عليه ، فالعصمة حصول ملكة الصفة في النفس مع العلم بالثواب والعقاب وتتابع البيـان من الله - عزّ وجلّ - وخوف المواخذة على ترك الأولى؛

وتجب للأنبيـاء من الكفر مطلقا خلافـا للفضيليّة في تجويزهم المعاصي وهي عندهم كفر.

لنا : فيجوز الاقتداء بهم فيه لقوله «فاتّبعوني».

ولمن جوز إظهاره تقيّة قالوا لانـه مـودّ لالقـاء النفس في [54v.] التهلكة.

قلنا : ويودي هذا إلى خفائه بالكليّة ، إذ أولى أولى (هكذا) الأوقات به الابتداء.

وقبل النبوة ، خلافا لابن فـورك وللحشويّة بدليـل «وجـدك ضالاً» ومن الكبائر مطلقاً ، خلافا لبعضهم.

لنا : فهم اقل درجة من العصاة ، إذ العقاب على قدر المرتبة بدليل من يات منكن، او من عدول الامة بدليل «إن جاءكم فاسق»،

فيجب زجرهم وإذ أتيهم محرمة واتباعهم في المحرم فيجتمع النقيضان؛ وقبل النبوة ، خلافا لبعضهم .ـ قالوا: إخوة يوسف؛ قلنا: ليسوا أنبياء؛ ولو سلّم فنادر والممنوع لو اشتهر لفوات المقصود حينئذ؛ ولا تجب من الصغائر، خلافا للروافض؛ وجوزها النظام بمعنى السهو والنسيان.

لنـا : إن يبقى مكلّفا فهو ما لا يطاق ؛ وإلّا فليس بمعصية ، فالعتاب على ترك التحفظ منه ؛ وبعضهم بمعنى ترك الأولى ؛ ولا يقال : فيستمرّ إذ لا شيء إلّا وأولى منه ، لأنا نزيد إذا كان فيه فوات منفعة أو حصول مضرة .

ولقائل ان يقول: العقاب بـاحث وليس عقوبـة ؛ [55 r] أمـا «فعصى آدم»، فقيل أضمار أولاده؛ وقـال ابن فورك قبـل البعثـة؛ وقال الأصم نسيانا .

وردّ: بتذكر إبليس واعترافها؛ وقيل: فهـم الشخص، والمراد النـوع، لأنّ هـذا يشار بهـا إليهما؛ وقيـل: ليس نصّا التحريـم فصرفه لدليل.

مسألة: الكرامات جائزة، خلافا للمعتزلة وأبي إسحاق.

لنا: قصة مريم وآصف وتتميز عن المعجزة بالتحدّي.

ولقـائل ان يقـول: الأولى إرهاص لعيسى ، والثـانية معجزة لسليمان ـ صلى الله عليهما.

مسألة: الأنبياء أفضل من الملائكة، خلافا للمعتزلة، والقاضي والفلاسفة.

لنا: «إن الله اصطفى» والعالمين إما عام أو في ذلك الزمان، ولان عبادة البشر أشقّ لكثرة الصوارف فهي أفضل.

قالت الفلاسفة: بسيط ونورانيّة علويّة ومطهرة عن الشهوة والغضب وكاملة بالفعل ولا ينفعل وكاملة العلم والعمل وقويّة على تصريف الاجسام ومتوجهة باختيارها إلى الخير الصرف ومختصة بالهياكل العلويّة ومدبرة لهذا العالم فهي أفضل.

قلنا: مبنى على فاسد أصولهم.- [55 v] قال القاضي: «إلّا أن تكونا ملكين» ولا الملائكة المقرّبون.- قلنا: مذكور في الكتب البسيطة.

الثاني في المعاد

وأطبق المسلمون على البدنيّ، إما بمعنى إعادة المعدوم، أو جميع الأجزاء؛ والفلاسفة على الروحانيّ؛ وجمع من المسلمين والنصارى عليهما، ونفاهما الدهريّة وتوقّف جالينوس.

مسألة: المشار إليه بأنا <آ> إما جسم وهو قول المتكلّمين؛ فقيل البنية المحسوسة، وتبطل بأنّها منتقلة في الصغر والكبر والذبول والسمن، وبأنّ المحسوس اللون والشكل.

وقال ابن الراوندي: جزء في القلب؛ وقال النظام: أجزاء سارية؛ وقالت الأطباء: البخار القلبي.

وقيل الدماغي؛ وقيل الاخلاط؛ وقيل الدم؛ <ب> أوجسماني؛ فقيل المزاج، وقيل الشكل والتأليف؛ وقيل الحياة؛ <ج> أو لا <واحد> منهما وهو قول الغزالي والفلاسفة ومعمر؛ واحتجوا بوجهين:

آ: أن العلم بما لا ينقسم مثله، [56r.] وإلّا فجزؤه إما علم به، فالجزء مثل الكل؛ وإلّا فإن حصلت مع الاجتماع هيئة عاد البحث؛ وإلّا فليس علماً بالله - تعالى - فمحلّه كذلك، وكلّ متحيز منقسم.-

قلنا: الصغرى منقوضة بالنقطة، والوحدة؛ والكبرى بالجزء.

ولقائل ان يقول: ليس من الأعراض السارية.

ب: محلّ الأعراض النفسانيّة ليس البدن، لكثرته؛ ولا جزؤه، وإلّا، فإن حلّت مع ذلك في غيره، فالانسان الواحد علماء قادرون والّا فهي جماد.

ولقائل ان يقول: ليست عالمة قادرة فقط.

قلنا: منقوض بمذهب ابن سينا في الحواسّ والشهوة والغضب؛ ولو سلّما، فمعارض بأن البدن يدرك الجزئيّ وكذا الكلّيّ لحمله عليه والتصديق مسبوق بالتصوّر.

لا يقال: تدركهما النفس، لأنا نقول: فيدرك مرّتين ولأنه جزؤه.

لا يقال: المدرك الهاذيّة فقط[1] لأنّا نقول: ليس تعينا، لأنّ العدم لا يدرك، فهو أمر واحد في الكل فلا اختلاف.

ولقائل ان يقول: تدرك الجزئيّ [56v.] بواسطة البدن والكليّ بذاتها.

مسألة: وهي عند أرسطو متّحدة بالنوع لاشتراكها فى كونها نفوسا بشريّة والّا فتتركّب فهي جسم.

وردّ: الاشتراك في عارض؛ ولو سلم، فليست بجسم والثابت العكس؛ وهي تحت الجوهر فتتركّب؛

ومختلفة، عند غيره، لاختلافها في العفّة والفجور، ولا يرجع الى المزاج لوجوده بالعكس، ولتبدّله؛ ولا إلى غيره، لأنّه قد يقتضي عكس ما تقتضي، والملزومات تختلف باختلاف لوازمها.

ولقائل ان يقول: الملزوم هنا مجموع النفس والعوارض فلا يلزم الاختلاف.

مسألة. - وحادثة، خلافاً لأفلاطون.

واحتج: لو كانت أزليّة فإما واحدة، فعند التعلق إن حصلت

---

(1) ا: لا يقال: المدرك كونه هذا فقط.

كثرة، فهي حادثة؛ وإلاّ، فما علمه زيد علمه كلّ احد؛ او كثيرة، فلا امتياز لأنّه ليس بالذاتي، واللازم لاتّحادها، او بعضها بالنوع؛ ولا بالعوارض لعدم البدن.

وردّ: بجواز كون كلّ واحد [57r.] منها نوع؛ ولو سلّم، فبعوارض بدن آخر.

مسألة: التناسخ فاسد لوجوه:

آ: أن الاستعداد علّة لحدوثها، فتتعلق بالبدن نفسان والموجود واحدة.

وردّ: بناء على الحدوث وهو دور؛ ولو سلّم، فلا يقبل أخرى للاختلاف إما في الذات أو في العوارض؛ ولو سلّم، فاحدهما لا تدرك الأخرى.

ب: لو صحّ، لتذكرنا حال البدن؛ وردّ: موقوف على التعلق به.

ج: لو صحّ، فإما واجب فالهالكون مثل المحدثين؛ أو جائز فتبقى معطلة وهو ضعيف.

مسألة: وعدمها ممتنع، والاّ فلامكانه محلّ، ويجب بقاؤه مع المقبول فلها مادة، فهي جسم؛ ولو سلّم، فلا تنعدم[1] والاّ فلها مادة أخرى، وينتهى الى ما لا ينعدم وهو المطلوب.

(1) ا: ولو سلم فلها مادة فلا تنعدم...

ولقائل ان يقول: العرض لإمكانه محلّ وليس مركّب.

ورد: الامكان عدمي؛ ولو سلّم، فكذا في السابق؛ ولو سلّم فليست بجسم والثابت العكس؛ ولو سلّم، فليس المطلوب المادة، ولا يلزم [57v.] من بقائها بقاؤها، فيفوت المقصود من اثبات السعادة والشقاوة.

مسالة: وتذكر الجزئيات، خلافا لأرسطو وابن سينا.

لنا: حامل الكلّي على جزئيه يدركهما.

قالوا: اذا تخيلّنا ذا جهتين متساويتين فمحلّهما ليس واحدا لأنّ الامتياز اما بذاتي او لازم، لكنه حاصل.

قلنا: الادراك ليس انطباعا، لوجوده في الخيال وعدم الآخر؛ بل غايته المشروطيّة، فنقول الانطباع في الخيال والنفس تطالعه هناك.

ولقائل ان يقول: تدرك الجزئي بآلة بخلاف الكلّي.

مسالة: النفس العالمة النقيّة عن هيئات البدن سعيدة بعد الموت، لأنّ اللذة ادراك الملائم وهو المفارق وهو حاصل.

قلنا: الإدراك ليس اللذة، لحصوله دونها، ولاسببها لأنّ الاستقراء والقياس لا يفيدان اليقين؛ ولو سلّم، فلعله موقوف على حضور شرط، أو زوال مانع.

والتي بالعكس منها، شقية لا (هكذا) بسبب هيئات البدن، لأنّها تنقطع وقد [58r] بينا ضعف الفرق.

مسالة: إعادة المعدوم جائزة، خلافا للفلاسفة والكراميّة وأبي الحسين.

لنا: الامتناع ليس للماهيّة ولا لازمها وإلّا، لَمَا وُجِدَ أوّلاً والعارض يزول.

لا يقال: يمتنع الحكم عليه، لأنّه معدوم، لانا نقول: هذا تناقض.

قالوا: لا يحكم عليه بالعود لأنّه ليس بثابت[1]؛ قلنا تناقض.

قالوا: بتقدير الوقوع، لا يتميّز عن مثله؛ قلنا: في علمنا فقط.

قالوا: فيعاد وقته، فهو من حيث انّه معاد مبْتدأ. قلنا: لو أعيد وجوده بعينه.

مسألة: المعاد بمعنى جمع الاجزاء حقّ، خلافا للفلاسفة.

لنا: ممكن لأنّ قبول الجسم للعرض ذاتي له، وهو - تعالى - قادر على كلّ ممكن، والصادق أُخبر عنه فهو واجب.

واعترض: لا نسلّم الامكان وبيانه ما مرّ؛ ولو سلّم، فالاخبار

(1) ا: بالعود لان المحكوم عليه لانه ليس بثابت...

بالروحانيّ فقط؛ وما جاء في شرعنا، فدلالة اللفظ ليست قطعية ولأنّ التشبيه ايضا.

وردّ: فليس تأويلكم اولى من [58v.] تأويلنا.- قلنا: ثبت بالتواتر أنّه - عليه السلام - أثبته؛ فعورض بوجوه:

آ: أنّ العالم أبديّ.- قلنا: تقدم.

ب: أن الجنّة والنار ليسا في عالَم الأفلاك، لأنّها لا تخالط الفاسد؛ ولا العناصر لأنّه تناسخ؛ ولا في غيره، وإلاّ، فهو كرة فيقع الخلاء.- قلنا: جائز.

ج: إذا أكل إنسان جزء انسان، فليس اعادة له أولى من اعادته للآخر.

قلنا: بل للأوّل لأنّه اصليّ له.

د: ليس المقصود منه الألم، لأنّه ممتنع على الحكيم؛ ولا دفعه، لأنّ العدم كاف؛ ولا اللذة، لأنّ الحقيقيّة هي الروحانيّة.- قلنا: مرّ اثبات الحسيّة.

تنبيه.- لا يتمّ القول بجمع الأجزاء الاّ بالقول باعادة المعدوم اذ هويّة الشخص أمر زائد عليها.

مسألة: لم يثبت بدليل قطعيّ أنّ الله يُعْدم الأجزاء، واستُدلّ بوجوه:

آ : «كل شيء هالك» وهو الفناء. قلنا : بل الخروج عن حدّ الانتفاع.

ب : «هو الأوّل والآخر». قلنا : بحسب الاستحقاق.

ج : «كما بدأنا أوّل خلْق نعيده» [59 r]. قلنا: تقتضي التشابه في كلّ الأمور.

مسألة : سائر السمعيّات من عذاب القبر والصراط والميزان وإنطاق الجوارح وتطاير الكتب وأحوال الجنّة والنار ممكنة والله - تعالى - قادر، والصادق أخبر عنها.

مسألة : وعيد أصحاب الكبائر منقطع، خلافا للمعتزلة.

لنا : وجوه :

آ : «فمن يعمل مثقال ذرة» ولا بدّ من الجمع بين العمومين.

ولا يقال: ينقل من الجنة إلى النار لأنّه باطل فبقي العكس.

ب: المؤمن استحقّ الثواب، فإذا فعل الكبيرة، فالأوّل باق، وإلاّ، فليس انتفاؤه بهذا أولى من العكس؛ وأيضا فطريانه مشروط بزوال الأوّل، فلو زال به لزم الدور؛ وأيضا فإذا كان الأوّل عشرة اجزاء والثاني اما خمسة وليس زوال أحدَيْهما أولى، او عشرة، فإمّا ان تحبطها وتبقى، كقول أبي علي، فالأوّل لغو «ومن

يعمل مثقال ذرة خيراً يره» ؛ أو تنحبط كقول أبي هاشم والشيء لا يعدم بنفسه.

ولا يقال : كلّ واحد منهما يُعْدم الآخر، لأنّا نقول : فيلزم من عدم كلّ [59 v.] واحد منهما وجوده وبالعكس.

ج : «أن الله لا يغفر أن يشرك به» و«انّ ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم» وعلى للحال.

د : الاجماع على أنّه[1] على عفوّ ولا يتحقّق الا بإسقاط المستحق وعفوه. قبل التوبة على الصغيرة، وبعدها عن الكبيرة واجب عندكم.

قالوا : «ومن يقتل» و«انّ الفجار لفي جحيم» ؛ قلنا : يذكر مؤلفا آخر للرازي تحت اسم هذا، نبين في أصول الفقه أنّ صيغ العموم ليست قاطعة في الاستغراق ؛ وأيضا فمعارض بالوعد.

مسألة : أجمعوا على دوام عقاب الكافر المعاند ؛ أما المجتهد فقال الجاحظ معذور بدليل «وما جعل عليكم في الدين». ورُدّ بالاجماع.

الثالث في الأسماء والأحكام

مسألة: الايمان لغة التصديق ؛ وشرعا فيما علم مجيء

(1) ا: أجمع المسلمون على أنه...

الرسول به ضرورة، خلافاً للمعتزلة، فانه الطاعة وللسلف فانّه تصديق وعمل وإقرار.

لنا: فيكون «وعملوا الصالحات مكرراً»، «ولم يلبسوا» نقضا.

قالوا: فعل الواجبات [60 r.] الدين بدليل «وذلك دين القيمة» وهو الاسلام بدليل «إنّ الدين»؛ وهو الايمان بدليل «ومن يبتغ»؛ وأيضا فقاطع الطريق مخزي لدخوله النار بدليل «لهم عذاب النار ومن تدخل النار»، والمؤمن لا يخزي بدليل «والذين آمنوا معه».- قلنا: محمول على الكمال توفيقا بين الأدلّة.

ولقائل ان يقول: على الأوّل إنما ينتج عكس المطلوب.

قالوا: المصدّق الجبت مؤمن.- قلنا خاص.

قالوا: «وما كان الله ليضيع إيمانكم».- قلنا: الايمان بها لا نفسها.

تنبيه: صاحب الكبيرة، عندنا، مؤمن مطيع بإيمانه، عاص بفسقه؛ وعند المعتزلة، لا مؤمن ولا كافر؛ وعند جمهور الخوارج كافر بدليل «ومن لم يحكم»؛ وعند الأزارقة مُشْرك، وعند الزيديّة كافر النعمة؛ وعند الحسن البصريّ منافق بدليل «آية المنافق ثلاث».

مسألة: ولا يزيد ولا ينقص، اذ التصديق لا يقبلهما، خلافاً للمعتزلة وللسلف، اذ العبدات بالعكس، والبحث لغويّ؛ مما دل

على قبوله لهما يرجع إلى الكامل وبالعكس الى التصديق.

[60 v] مسألة : يقال : أنا مؤمن، إن شاء الله، تبركاً[1] ونظراً إلى العاقبة لا شكّا.

مسألة : الكفر إنكار ما علم بالضرورة مجيء الرسول به، فلا يكفر احد من اهل القبلة، اذ انما انكروا النظريّ.

الرابع في الإمامة

قيل: واجبة عقلا على الله؛ وقال الجاحظ والكعبي وأبوالحسين على الخلق.

وقال جمهور أصحابنا والمعتزلة سمعاً، وقال الأصم والخوارج لا تجب.

لنا: نصبُ الإمام يتضمّن دفع الضرر، لأنّ الخلق ما لم يكن لهم رئيس قاهر يخافونه ويرجونه لا يحترزون عن المفاسد، ودفعه واجب إمّا عقلاً، عند قائليه، أو إجماعا عندنا.

إحتجّ الأولون بوجوه:

آ : أنّه زاجر عن القبيح العقليّ.

ب : أنّه مرشد إلى معرفة الله تعالى.

ج: أنّه يعلّم اللغات والأغذية ويميزها عن السموم.

---

(1) ا: ان شاء الله لا شكا بل تبركا...

مسألة: الشيعة جنس تحته أنواع:

آ: الإمامية واستقر [61 r] رأيهم على أنّ الإمام بعد النبي - صلى الله عليه وسلّم - علي بن أبي طالب، بالنص الجلي[1]؛ ثم ابنه الحسن، ثم أخوه الحسين، ثم ابنه علي زين العابدين، ثم ابنه محمّد الباقر، ثم ابنه جعفر الصادق، ثم ابنه موسى الكاظم، ثم ابنه علي الرضى، ثم ابنه محمّد المتقي، ثم ابنه علي التقي، ثم ابنه الحسن الزكي، ثم ابنه محمّد القائم المنتظر؛ بعد الاختلاف في كلّ مقام منها:

فمن القائلين بإمامة علي مَن كفّر الصحابة[2] بمخالفته، وهو بترك القتال؛ وقيل بل الإمامة له يفعل فيها ما شاء؛ وقيل تركه تقيّة؛ وقيل هو حي في السحاب والرعد صوته والبرق سوطه؛ وسينزل فيقتل أعداءه، وإذا سمع هؤلاء الرعد قالوا: «السلام عليك أمير المؤمنين»[3]. وقيل مات والإمام بعده الحسن، ثم ابنه الرضَى، ثم ابنه عبد الله الخير، ثم ابنه محمّد النفس الزكية، ثم أخوه ابراهيم.

ومن القائلين بإمامة علي [61 v] زين العابدين مَن قال

---

(1) هذه الالفاظ: «بالنص الجلي» غير موجودة في التحرير الاول.

(2) ا: فمن القائلين بامامة علي بالنص من قال كفرت...

(3) ا: أمير المؤمنين؛ ومن القائلين بامامة الحسن من قال الامام بعده...

الإمام بعده ابنه زيد.- ومن القائلين بإمامة محمد الباقر من قال الإمام بعده محمّد بن عبد الله بن الحسن بن الحسين. وقيل أبو منصور العجلي.

ومن القائلين بإمامة جعفر الصادق من قال أنّه حي غائب، لقوله «إذا رأيتموني أهوى من هذا الجبل، فلا تصدقوا فإني صاحبكم صاحب السيف».- وقيل يظهر لأوليائه ويعدّهم؛ وقيل مات والإمام بعده ابنه عبد الله؛ وقيل ابنه محمّد؛ وقيل ابنه اسمعيل؛ وقيل ابنه موسى الكاظم؛ وقيل أوصى بها إلى موسى الطفي؛ وقيل يرفع الحائك؛ وقيل إلى موسى الأقمص؛ وقيل إلى عبد الله التيمي؛ وقيل إلى أبي جعدة؛ وقيل يجوز سوقها إلى ولده وغير ولده.

ومن القائلين بإمامة موسى الكاظم من توقف في موته؛ وقيل حي وأوصى بها إلى محمّد بن البشران؛ وقيل مات والإمام بعده ابنه أحمد(1).

واختلف في إمامة محمّد التقي لصغر سنّه وعدم علمه؛ وقيل لا [62r.] يمتنع أن يخلق فيه العلوم كعيسى(2)- عليه السلام -؛

---

(1) ا: والامام بعده ابنه احمد وقيل ابنه علي الرضى...

(2) ا: يمتنع كما في حق عيسى...

وقيل بإمامته فيما عدا الصلاة والفتى ؛ وقيل مطلقا[1]، والإمام بعده ابنه موسى.

ومن القائلين بإمامة علي التقي من قال أنّه حيّ منتظر، وقيل مات والإمام بعده ابنه جعفر.

واختلف القائلون بإمامة الحسن الزكي ؛ فقيل حيّ والاَّ لخلاء الزمان عن المعصوم لأنَّه لم يترك ولدا طاهراً ؛ وقيل مات وسيرجع ؛ وقيل أوصى بها الى أخيه جعفر ؛ وقيل الى أخيه محمَّد ؛ وقيل لما مات ولم يترك ولداً علمنا أنَّه ما كان إماما وتعيَّن جعفر ؛ وقيل بل تعيّن محمد لفسق جعفر جهاراً والحسن خفيةً ؛ وقيل خلف ابنا من سنتين واستتر خوفا من عمّه والأعداء وهو المنتظر ؛ وقيل ولد بعد موته ثمانية أشهر ؛ وقيل لمَّا مات ولم يترك ولداً خلا الزمان عن المعصوم وارتفعت التكاليف؛ وقيل لا يجوز انتقال الامامة ولا الخلو عن المعصوم فوجب أن يكون له ابن وإن لم نعرفه بعينه، فنحن على ولائه [62 v.] إلى ظهوره ؛ وقيل بالتوقّف فيمن بعد على الرضى.

وهذا الاختلاف العظيم يدلّ على عدم النصّ.

ب : الكيسانيَّة وهم القائلون بامامة محمّد بن الحنفيَّة فقيل

---

(1) ا: وقيل مطلقا واختلفوا والامام بعده...

بعد علي بن أُبي طالب، لأنّه دفع اليه الراية يوم الجمل وقال اَطعن بها طعن أبيك تحمد فأقامه مقامه[1]؛ وقيل بعد الحسين بالوصيّة حين عزم على الكوفة أُو لأنّ زين العابدين كان صغيراً وقيل حيّ غائب في جبل رضوى بين أُسد ونمر يحفظانه وعنده عينان نضاحتان وسيعود؛ وقيل مات والامام بعده زين العابدين؛ وقيل اَبنه أُبو هاشم عبد الله؛ وهؤلاء اَختلفوا: فقيل الامام بعده زين العابدين؛ وقيل أُوصى بها الى الحسن اَبن أُخيه علي؛ وقيل الى بيان بن سمعان؛ وقيل الى عبد الله بن عمر بن حرب؛ وقيل الى عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أُبي طالب؛ وقيل الى علي بن عبد الله بن عبّاس واوصى هو الى ابنه محمّد وهو الى اَبنه ابراهيم المقتول.

ج: الزيدية القائلون بإمامة علي بالنصّ الخفي، ثم الحسن ثم الحسين بنصّ النبيء - عليه السلام - أُو بنص عليّ [63r.]؛ ثم كل فاطميّ مستجمع لشرائط الامامة؛ وفرقهم الجاروديّة، أَصحاب ابي الجارود زياد بن منقد العبدي، زعم أُن النصّ على علي بالوصف فقط، والناس مقصرون ونصبوا أُبا بكر اَجتياراً ففسقوا؛

---

(1) هذه الكلمات: «لانه دفع اليه الراية يوم الجمل وقال اطعن بها طعن ابيك تحمد فأقامه مقامه» غير موجودة في التحرير الاول.

والسليمانيّة، أُصحاب سليمان بن جرير، زعم أنّها أمر اجتهادي وخطأه لا يبلغ الفسق؛ وكفّروا عثمان ومحاربي علي؛

والصالحيَّة، أُصحاب الحسن بن صالح بن حيّ، يثبت امامة العمرين ويفضل علياً على الباقين، وتوقّف في عثمان، قال: اذا سمعنا ما ورد في حقّه من الفضائل اعتقدنا ايمانه، واذا رأينا إحداثه وجب تفسيقه فنفوض امره الى الله.

واحتجّ الأولون بأنّ الامامة لطف، لأنّا نعلم بضرورة العرف أنّ امتناع الخلق عن القبائح لأجل الرئيس القاهر أكثر، واللطف على الحكيم واجب، فالامام معصوم والاَّ افتقر الى آخر ويتسلسل: والاجماع حجّة لامتناع خلو الزمان عن المعصوم واستلزامه قوله وهو صدق [63 v.] ولا يتوقَّف صحّة الاجماع على المعجزة، واثبتوا إمامة علي وسائرهم بالإجماع[1] وكذا إمامة محمَّد بن الحسن العسكري، قالوا: وبقاؤه في تلك المدة ممكن.

لا يقال: مرّ الاختلاف في بعض الإئمة والاسماعيليَّة تخالف في هذا الترتيب، لأنّا نقول: انقرض المخالفون، فلو كان قولهم حقاً بطل إجماع اهل العصر؛ والاسماعيليَّة فساق؛ بل كفرة

(1) ا: ولايتوقف صحة الاجماع على المعجزة فقد دل العقل على وجوب عصمة الامام والاجماع على انه علي وأثبتوا امامة علي بالاجماع ولد سائرهم...

لقدحهم في الشرع وقولهم بالقدم. ولا يقال: لو كان علي وأولاده أئمة فلم تركوها، لأنّا نقول: بجواز التقية قياسا على الغار؛ فمتى صحّ لهم وجوبها عقلا وجواز التقيّة تم لهم الدست؛ وأما النصوص فيشاركهم فيها.

واعترض: لا نسلّم وجوبها، ولا أنّها لطف، والّا فالرؤساء كلّهم معصومون لأنّه أتمّ؛ ولو سلّم فليس الاجماع حجّة لأنّه اما في علمكم، ولا يدلّ على عدم المخالف؛ او في نفس الأمر ولا قطع.

لا يقال: المعتبر فيه [64 r] العلماء وهم معروفون، لأنّا نقول: لا حبر عند علماء الشرق من علماء الغرب وبالعكس؛ والإمام من أجل العلماء وليس معروفا، لعلم كلّ أحد أنّ العسكري ما عاش ثلثمائة سنة، ولا هو ولد الحسن؛ ولو صحّ قولكم لدلّ على نفيه، لأنّه لو كان لكان مشهوراً.

لا يقال: مجهول النسب والعمر، لأنا نقول: ليس خفاؤهما أولى من خفاء مذهبه؛ ولا يقال فينسد باب الإجماع، لأنّا نقول: إنما يمكن حيث يكون العلماء قليلين تحويهم بلد واحد؛ ولو سلّم، أنّه يتضمّن قول الامام، لكن كونه حجّة ليس مطلقا إتفاقاً؛ وعند

عدم التقيّة لا قطع. سلمنا دليلكم لكنّه معارض بأنّه لو كان لاظهر الطلب، كعلي مع معاوية، والحسين مع يزيد، حتى آل الأمر الى عدم المبالاة بالقتل؛ ولأنّ عليّاً لما اشترط عليه سيرة الشيخين أبا مع أنّه كان يمكنه ذكر اللفظ، وينوى غير ظاهره، فان فى المعاريض لمندوحة؛ فكيف يرضى بالكفر تقيّة؛ [64 v] وقد وضع ايمة الرافضة لشيعتهم مقالتين، لا يظهر عليهم معهما أحد: الأولى البداء، فاذا لم يكن ما ذكروا قالوا: بدا لله فيه؛ والثانية التقيّة: فكلما ظهر بطلان قولهم أو خطأه، قالوا: انما قلناه تقيّة.

ولنَخْتم الكتاب حامدين لله ومصلّين على محمّد نبيه.

* * *

إلهي انت المدعو، وعفوك المرجو؛ وعُبيدك الخطّاء مدّ يد الضراعة الى جلالك؛ وأنت خير الغافرين

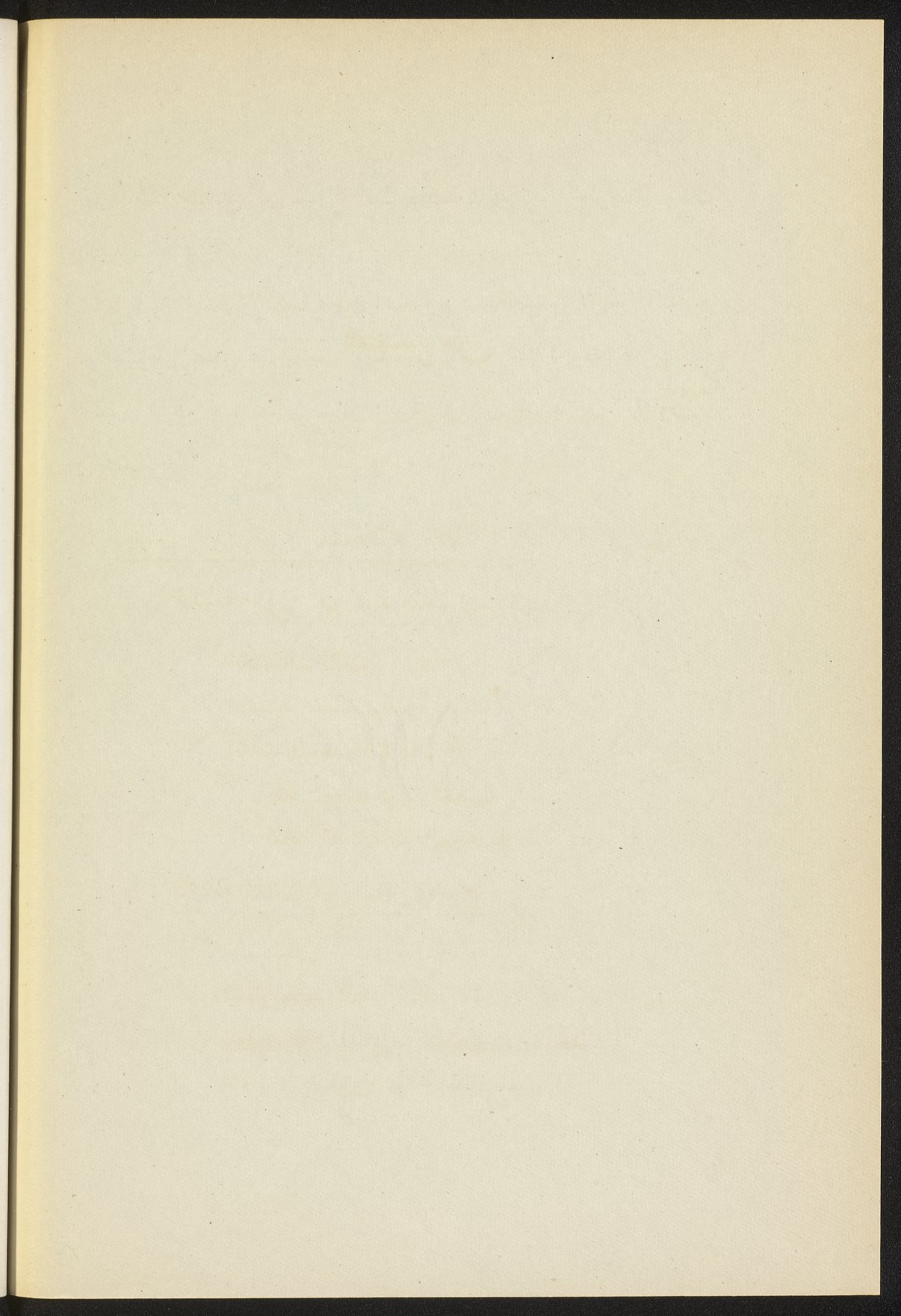
إلهي تعلم أنّني ما قصدت بكتابي هذا مباهاة ولا مضاهاة، بل اشتغالاً بالمعارف الإلاهيّة الموصلة الى حضرة قدُسك؛ تعلم ما في نفسي، ولا أعلم ما في نفسك

إلهي فاعصمني من الخطاء فيما كتبته، والخلل فيما نويته؛ تضلّ

مَن تشاء وتهدي مَن تشاء؛ أنت وليّنا فٱغفر لنا وٱرحمنا وأنت خير الغافرين.

[65 r.] وافق الفراغ من ٱختصاره عشيّة يوم الأربعاء التاسع والعشرين لصفر عام ٱثنين وخمسين وسبع مائة؛ وكتبه مصنّفه الفقير الى الله - تعالى - عبد الرحمان بن محمّد بن خلدون الحضرميّ.





فهرس

صحيفة

صحيفة

صحيفة

الموجودات عند المتكلمين 44 ـ 73.

صحيفة

الركن الثالث فى الالهيات 79 ـ 111

القسم الاول فى الـذات 79 ـ 82

القسم الثانى في الصفات 82 ـ 103

صحيفة

القسم الثانى في المعاد 117 ـ 125

القسم الثالث في الاسمـاء والاحكام 125 ـ 127

تصحيحــات

صفحة	سطر	خطأ	صواب
١	٨	أولى	أولي
٤	٢	مشغورا	مشعورا
٤	١٠-١١		بعد كلمة فقط بدلا من النقطة يوضع فاصل يتوالى الكلام في نفس السطر
٤	١١	< هكذا >	تحذف
٤	١١	فتصور	بتصور
٥	١١	تدنيبات	تذنيبات
١٢	١٠	اللا امتناع	اللاامتناع
٢٥	١	< الركن الثاني في المعلومات >	الركن الثاني في المعلومات
٤١	٧	هيولي	هيولى
٤٣	٣	الآشكال	الإشكال
٤٥	١٢-١٤	والهيولي	والهيولى

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٤٦	١١	وجوذه	وجوده
٤٩	١٢-١٣		بعد النقطة يجب ان يتوالى الكلام في نفس السطر
٥٤	٣	التأثر	التأثير
٥٧	١٠	[50]	يحذف هذا الرقم
٥٧	٦	فالمنكن	فالممكن
٥٨	١٧	فالتاليف	والتاليف
٦٠	١٧	تخاذيا	تحاذيا
٦١	١٨	كنات	كانت
٦	٣	والحقيقان	والخفيفان
٦٦	٥	كاختصاص الكوكب وثحن والمتمم ورقته	كاختصاص الكوكب وثحن المتمم ورقته
٧٠	١٢	الهيولي	الهيولى
٨٦	١٢-١٣	والكل: قالوا:	والكل قالوا :
٩١	٩	فأحدنا	فأخذنا
٩٦	١	عاى	على
٩٦	١١	باللذات	بالذات
٩٨	١٣	كأنسان	كإنسان
١٠	٨	عايه	عليه

صفحة	سطر	خطأ	صواب
١١٠	٤	الرابع في الاسماء	<القسم> الرابع في الاسماء
١١٣	١٠	لغرص	لغرض
١١٣	١٤	أما	إما
١١٣	١٥	[v 35]	[v 53]
١١٤	١٣	تأييد	تأبيد
١١٦	٩	باحث	حث
١١٧	١٢	الثاني في المعاد	<القسم> الثاني في المعـاد
١٢١	٦	وتذكر	وتدرك
١٢٥	٨	وعفوه . قبلة التوبة	وعفوه قبلة التوبة .
١٢٥	١٠	قلنا : يذكر مؤلفاً آخر للرازي تحت اسم هذا، نبين في أصول الفقه....	قلنا : نبين في أصول الفقه (2).
١٢٥	١٦	الثالث	<القسم> الثالث
١٢٥	١٩		تضاف الحـاشية الآتية: (2) يذكر مؤلفا آخر للرازي تحت اسم هذا
١٢٧	٦	الرابع	<القسم> الرابع

CON LAS DEBIDAS LICENCIAS ECLESIASTICAS

IMPRENTA CREMADES - MOHAMMED TORRES, 17 - TETUAN

INSTITUTO MULEY EL-HASAN

LUBĀB AL-MUḤAṢṢAL FĪ UṢŪL AL-DĪN

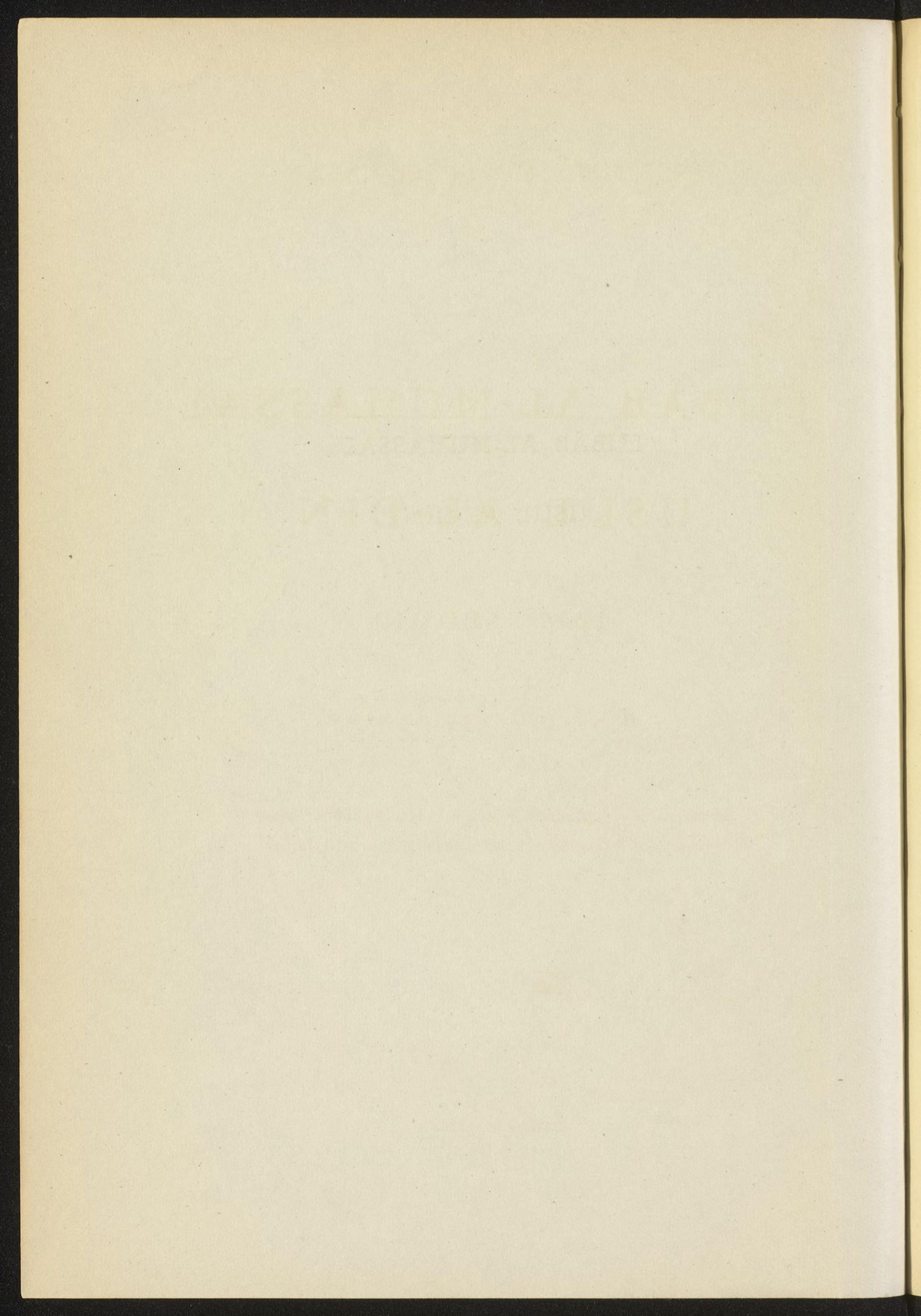
DE

IBN JALDŪN

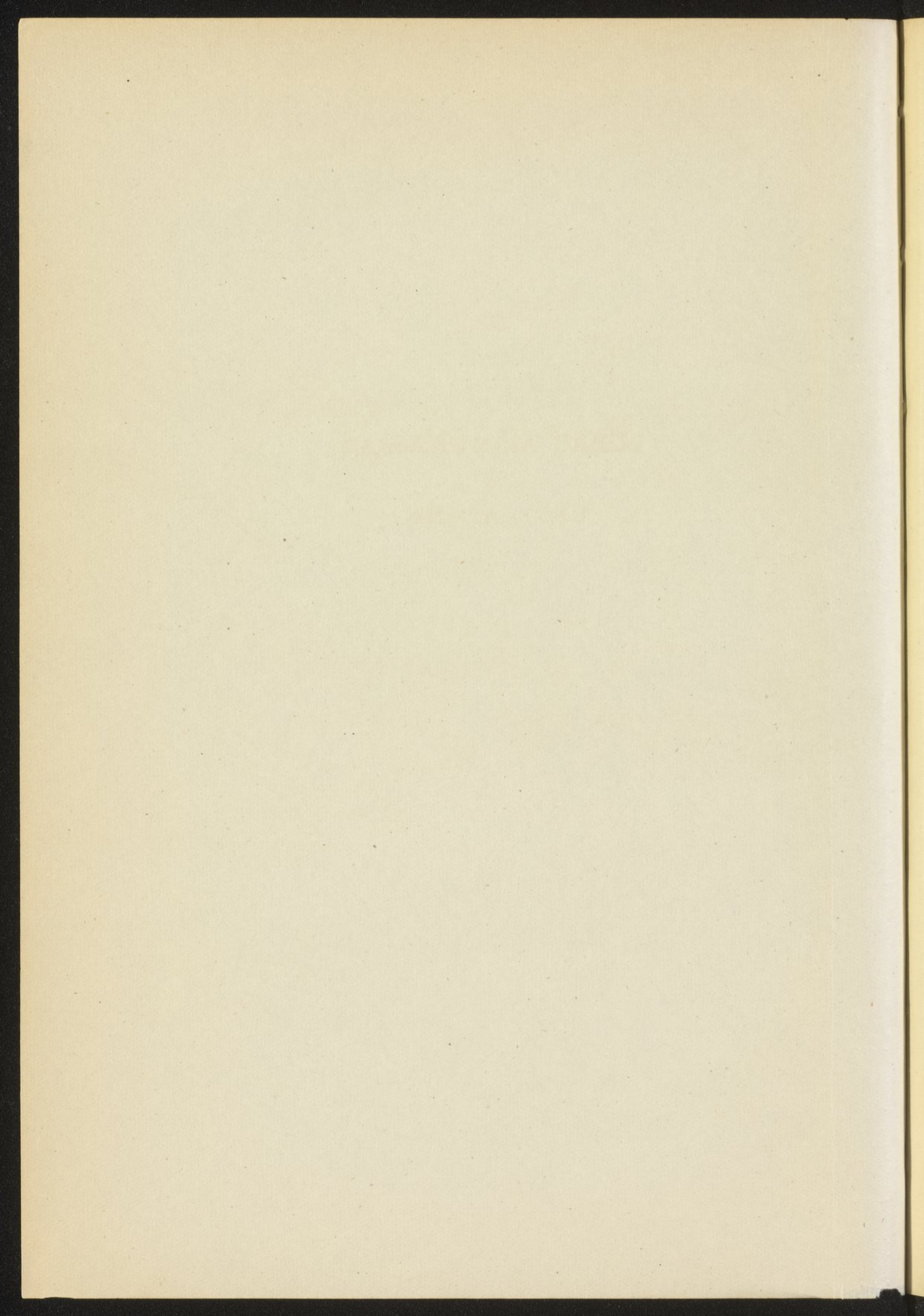
TOMO I: TEXTO ARABE

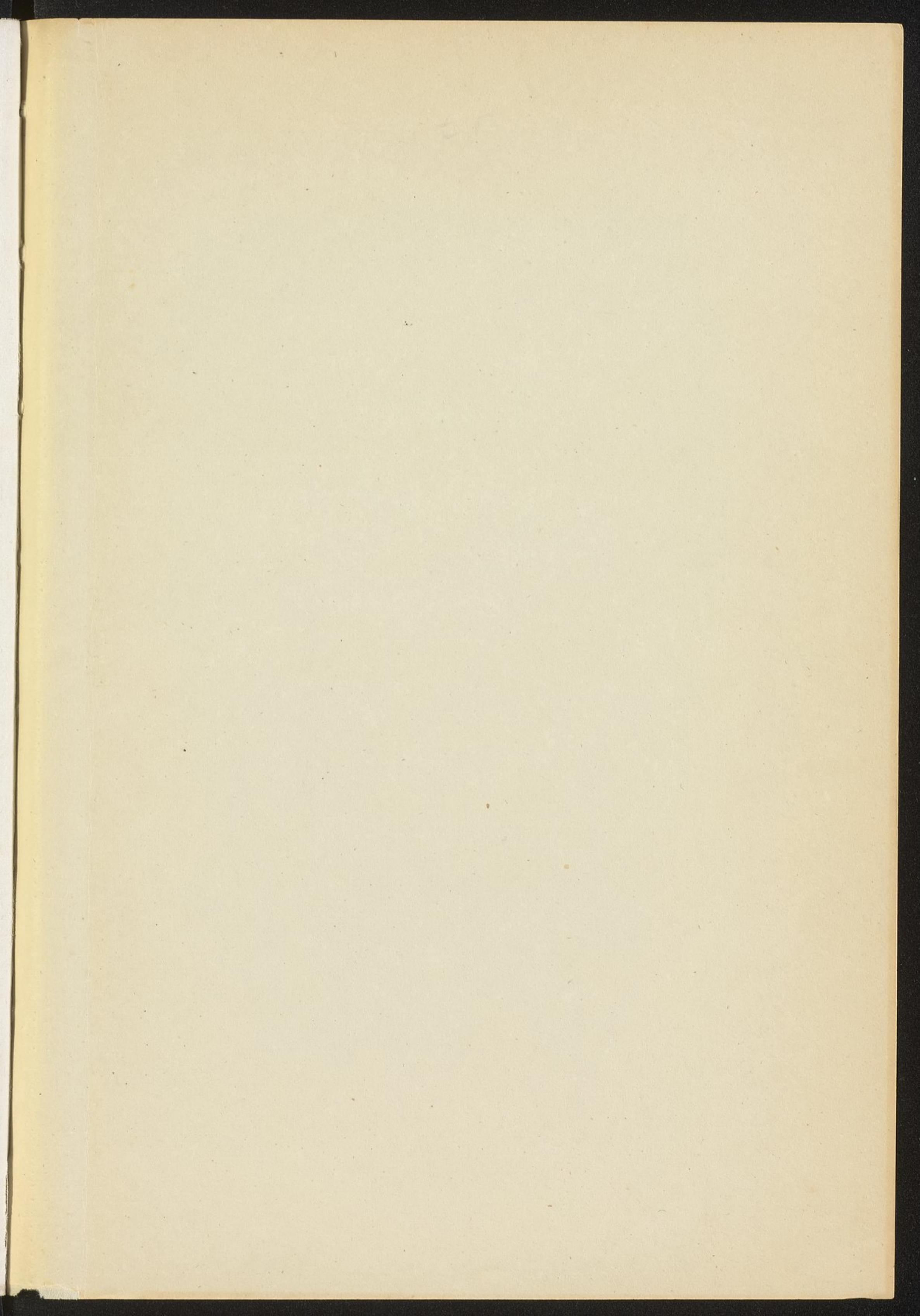
Editado, traducido y anotado por el Rvdo. P. Fr. LUCIANO RUBIO, Profesor de Filosofía en el Monasterio de San Lorenzo el Real de El Escorial.

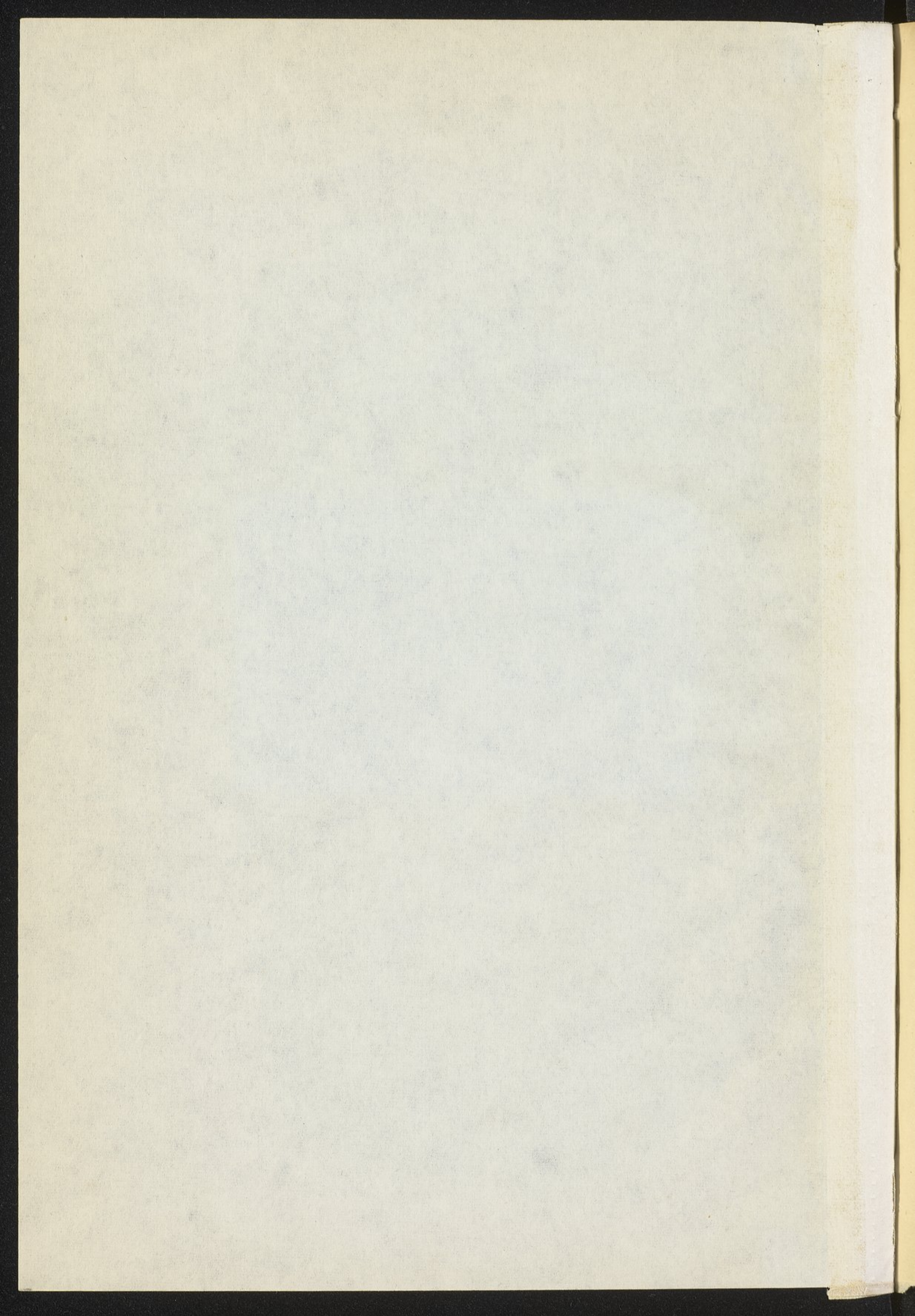
TETUAN
EDITORA MARROQUI
1952

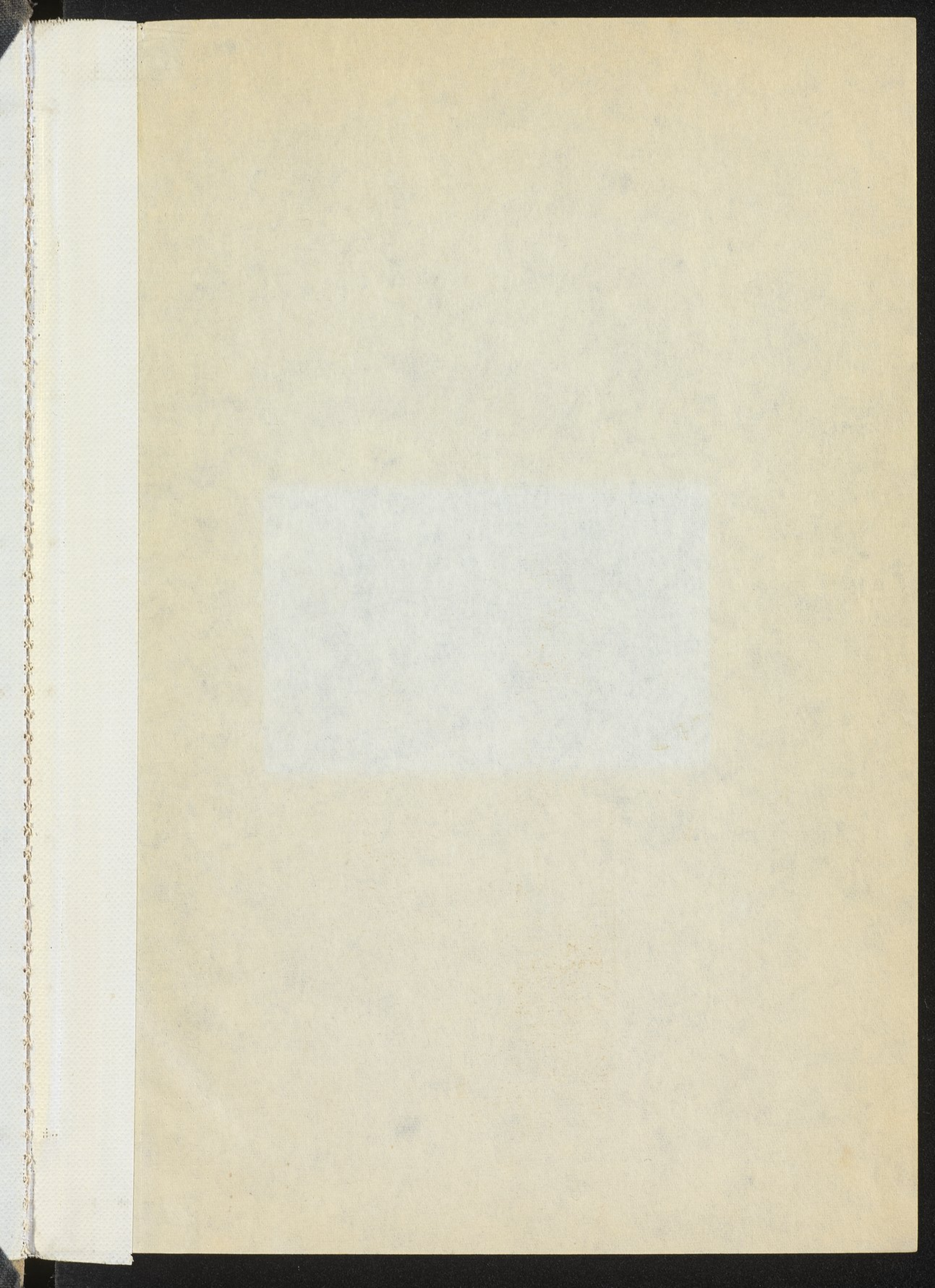


LUBĀB AL-MUḤAṢṢAL
FĪ
UṢŪL AL-DĪN









INSTITUTO
MULEY EL-HASAN

LUBĀB AL-MUḤAṢṢAL FĪ UṢŪL AL-DĪN

DE

IBN JALDŪN

TOMO I: TEXTO ARABE

P. LUCIANO RUBIO, O. S. A.